

المجتمع المدني والتنمية السياسية

دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي

ثامر كامل محمد

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

المجتمع المدني والتنمية السياسية

دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي

المجتمع المدني والتنمية السياسية

دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2010

الطبعة الثانية 2012

النسخة العادية: ISBN 978-9948-14-318-5

النسخة الإلكترونية: ISBN 978-9948-14-319-2

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي

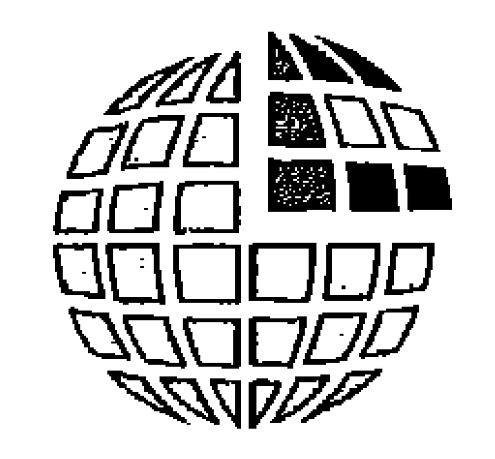
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

المجتمع المدني والتنمية السياسية

دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي

ثامر كامل محمد

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

المقدمـة.......... 7

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي 11

الفصل الثاني: المجتمع المدني في العالم العربي: إشكالياته وطبيعته 27

الفصل الثالث: المأسسة والمجتمع المدني.......... 49

الفصل الرابع: آليات تنمية المجتمع المدني وتفعيله 79

الفصل الخامس: ميكانزمات التنمية السياسية والتحديث 109

الفصل السادس: حول مستقبل المجتمع المدني والتنمية السياسية عربياً 125

الخاتمـة 153

الهوامـش.......... 159

المراجـع 173

نبذة عن المؤلف.......... 179

المقدمة

يواجه العالم العربي معضلات في ميادين التنمية الاقتصادية والبشرية، وأزمات أمن واستقرار، كما تواجه معظم نظمه السياسية حراكاً وضغوطاً لدفعها إلى القيام بالتحديث والإصلاح على مستوى أدائها السياسي والمؤسساتي، وفي إطار علاقتها بمجتمعاتها.

ومافتئت كتابات المفكرين العرب تعبِّر عن الحاجة إلى إعادة نظر جدية في طبيعة النظام السياسي القائم في العالم العربي، والذي يتسم بالسلطوية والقرار الفردي والافتقار إلى آليات دقيقة للمحاسبة، وغياب حكم القانون، وضرورة إحداث تغيير بنيوي في عموم النظام الاجتماعي التراتبي السائد، والنظم السياسية الفرعية.

ومن بين القضايا التي حظيت بحيز كبير من اهتمام النخب العربية إشكالية العلاقة بين الفرد والسلطة الحاكمة من جهة، والعلاقة بين المجتمع والدولة من جهة ثانية، ثم العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي من جهة ثالثة، وفي سياق هذا الاهتمام الذي أصبح يتزايد باطراد برز الاهتمام بمسألة التنمية السياسية والتحديث، وبُلورت رؤى وأفكار جريئة حول المجتمع المدني: مفهوماً، وبناءً، ودوراً. وفي الوقت الذي ترددت فيه النظم السياسية العربية أو معظمها عن الاستجابة لصوت الإصلاح النابع من بيئتها المحلية خشية أن تقودها عملية الإصلاح إلى المغامرة بمستقبل وجودها، توالت الدعوات والضغوط الخارجية التي تدعو هذه النظم ووحداتها القرارية إلى الإسراع في تطبيق برامج الإصلاح.

ولكن، إن كانت التغيرات التي حدثت في البيئة الدولية خلال العقد الماضي، قد أكدت أن تجاهل التحديث والإصلاح بوجه عام، والتنمية السياسية بوجه خاص، في العالم العربي، لم يعد خياراً ممكناً، فإنها في الوقت نفسه أثبتت أن التغيير المفروض من

الخارج لن تتاح له فرصة تحقيق أي نجاحات مهمة ومستدامة على أرض الواقع؛ لذا فإن التحديث والإصلاح في العالم العربي ينبغي أن يكون تعبيراً عن رؤية وطنية وقومية، واستجابة لمطالب اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ذاتية، ويقتضي إحداث تنمية سياسية، وإعمار المجتمع المدني، وبناء علاقات تفاعلية سليمة بينه وبين المجتمع السياسي أو الدولة.

إن فصول هذا الكتاب، الذي يعالج موضوع المجتمع المدني والتنمية السياسية في العالم العربي، ستحاول الإجابة عن عدد من الأسئلة؛ مثل: ما المعطيات التي تجعلنا نشدد على أهمية مقولة المجتمع المدني في الواقع العربي المعاصر، وتأثيرها في عملية الإصلاح في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية؟ وما مشتملات مضمون التنمية السياسية، والمداخل التي تعتمدها؟ وما مدى انعكاسها على أداء الأنظمة السياسية العربية وتدعيم قدراتها أو توظيفها؟ وما الآليات الرصينة والمقبولة من قبل السلطة السياسية والمجتمع المدني لتفعيل أداء الأخير وتعظيم دوره، لإرساء دعائم الحكم الصالح ودولة القانون والمؤسسات والحرية والعدل والمساواة؟ وما المشاهد القائمة والمحتملة لعلاقة السلطة بالمجتمع المدني في البلاد العربية؟

وعليه، ونظراً لكون المجتمع المدني في الدول العربية لا يمثل كياناً متجانساً ويشتمل على مكونات متباينة في درجة فعاليتها، سواء داخل كل بلد عربي أو على المستوى العربي القومي، فإن موضوع الدراسة ينصب على ظاهرة دينامية. لذا حرصتُ عند تناوله على تبني منهج علمي مركب ومتعدد الزوايا، وهو المنهج الوصفي التحليلي النظمي، لأجل امتلاك نظرة كلية حول ماهية المجتمع المدني في العالم العربي. وعند بحث المشاهد المحتملة بشأن مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني دعت الحاجة إلى اعتماد المنهج أو الأسلوب الاستهدافي، لكونه لا يكتفي بالتوقف عند حدود ما هو كائن، بل ينفذ إلى ما ينبغي أن يكون، عن طريق تقويم الواقع وتحليل الفرضيات والديناميات المتاحة، وصولاً إلى تحديد النتائج المحتملة والتوقعات المستقبلية.

وهذان المنهجان يفيدان الاستشراف أولاً، وبناء النموذج ثانياً، بمعنى أنهما يهدفان إلى بلورة رؤى ومقاربات تسمح بالاسترشاد بها، سواء لفهم المجتمع المدني وتحليله، أو مأسسته وتفعيله، أو تنظيم علاقته بالدولة، وتوظيف هذه العلاقة لدعم عملية الإصلاح والتحديث في العالم العربي.

ويتوخى الباحث أن يمثل هذا الكتاب بمجمله إطاراً وآليات لبرنامج عمل وطني وقومي للتنمية السياسية والاجتماعية والإصلاح، ودعوة لمأسسة المجتمع المدني والارتقاء بآلياته وتفعيل أداء مؤسساته، انطلاقاً من إدراك حقيقة أن المجتمع المدني الحديث لا يمكن أن يوجد إلا في إطار الدولة، والحديث عن استقلاله أو استقلال مؤسساته عن أجهزة الدولة ليس معناه الانفصال الكامل بينهما، بل يعني أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بهامش واسع من الحرية بعيداً عن التدخل المباشر من قبل سلطة الدولة. وإنه بقدر ما تكون الدولة تعبيراً عن مختلف قوى المجتمع وفئاته، وتفسح المجال وتوفر القنوات لهذه القوى لتوصيل مطالبها والتعبير عن تصوراتها وتحقيق أغراضها، يمكن أن تعمق وتجذر شرعيتها في المجتمع، وتحقق جوهر غاية التنمية السياسية والاجتماعية والإصلاح؛ مما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار. ذلك أن الحقيقة والحكمة والصالح العام لديها فرصة أكبر في الظهور حيثما تتوافر المشاركة، وتوجد المناقشة الحرة المفتوحة، ويسود منطق الحوار والتوافق والمصلحة الوطنية.

يعالج الكتاب الموضوع في ستة فصول، يتناول الفصل الأول مفاهيم المجتمع المدني، والتنمية السياسية، والإصلاح، والتحديث. أما الفصل الثاني فيناقش إشكاليات التعامل النظري والإجرائي مع المجتمع المدني، وماهيته، وسماته، وتطور العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني في العالم العربي. ويتطرق الفصل الثالث إلى بناء مؤسسات المجتمع المدني، والعوامل المؤثرة في مأسسته، والمؤسسات التقليدية والحديثة في العالم العربي. وبينما يركز الفصل الرابع على آليات تنمية المجتمع المدني وتفعيله، يسلط الفصل الخامس الضوء على ميكانزمات التنمية السياسية والتحديث في العالم العربي، ويتناول الفصل السادس – أخيراً – بالوصف والتحليل الديناميات والأبعاد للمشاهد المستقبلية للمجتمع المدني والتنمية السياسية في العالم العربي.

الفصل الأول

الإطـار المفاهيمـي

يتأسس هذا البحث على مفاهيم أربعـة، هـي: المجتمـع المـدني، والتنميـة الـسياسية، والإصلاح، والتحديث. وينبغي تحديد هذه المفاهيم الأساسية قبـل الولـوج إلى موضـوع البحث الرئيسي.

أولاً: المجتمع المدني

في أواخر السبعينيات من القرن العشرين أصبحت عبارة المجتمع المدني لفظـاً جاريـاً على ألسنة رواد الحركات الاجتماعية ودعاة الديمقراطيـة والمـواطنين في العديـد مـن دول العالم، ولاسيما في الدول النامية، وذلك لعدة أسباب، منها: زيادة الوعي بحقوق الإنسان، ورغبة المواطنين في الحصول على مزيد من الحقوق، ولممارسة نوع مـن الرقابـة عـلى سـلطة الحكومات التي تزداد يوماً بعد يوم، وتأكيد حق المـواطنين في المـشاركة في إدارة المجتمـع، والدفاع عن حقوق قطاعات واسعة من أبنائه.[1]

وتواجه عملية السعي لتأصيل المفهوم نظرياً عدة إشكاليات نتج عنهـا اسـتخدامات متعددة للمفهوم، فالبعض يستخدمه، وما يرتبط به من مؤسسات اجتماعية خاصة، مقابلاً للدولة وما يرتبط بها من مؤسسات اجتماعية عامة؛ وفريق آخر يقـيم تمـايزاً بـين المجتمـع المدني والمجتمع الكلي، باعتبار الأول يتكون من الجمعيـات والاتحـادات المهنيـة والقـوى الظرفية وجماعات المصالح والقوى الضاغطة؛ وهناك من يستخدم المدني مقابل العسكري في محاولة لإقامة التمايزات بين النظم المدنية والنظم العسكرية.

وعلى نحو عام، يمكن أن يعكس مفهوم المجتمع المدني ثلاثة اسـتخدامات متـشابكة ومتباينة:[2] الأول، الاستخدام السياسي المباشر؛ ويعود إلى جون لـوك الـذي لم يفـرق بـين

المجتمع المدني والمجتمع السياسي، واستخدمهما مقابلين للمجتمع الطبيعي. وفي الكتابات اللاحقة أصبح المجتمع المدني شعاراً لأحزاب سياسية وحركات مختلفة، أيديولوجية وفكرية، وهو المعنى الذي وظفه المفكر الشيوعي الإيطالي أنطونيو جرامشي بوصفه حقلاً للصراع السياسي والأيديولوجي لتحقيق الهيمنة المضادة.

والثاني هو الاستخدام الاجتماعي؛ فقد استخدم مفهوم المجتمع المدني، كمفهوم تحليلي، من قبل علماء الاجتماع، ليصف ويفسر ظواهر وهيئات وتكوينات اجتماعية، أو بوصفه مسرحاً للحوادث يربط بين التحليل الاجتماعي على المستويين الكبير والصغير (الميكرو والمايكروسوسيولوجي). وقد تم استخدام هذا المفهوم بشكل متزايد على وفق هذا المعنى، لتوصيف النظام الاجتماعي القائم على أفكار المواطنة والديمقراطية.

أما الاستخدام الثالث فهو الفلسفي؛ الذي يرى أن المجتمع المدني هو مفهوم معياري يؤكد على المصلحة المشتركة في مواجهة ما يعرف بالفردية، أي أنه رؤية توجيهية تحاول تخفيف نفوذ المصلحة الخاصة عبر تأسيس المجتمع على مجموعة من المشاعر الأخلاقية الفطرية،[3] وتحاول تقديم العلاقة بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع بوصفها تعبيراً عن الخير بما هو غاية أخلاقية. ووفق هذا الاستخدام، فإن المصلحة الذاتية وحدها ليست الباعث على الأواصر الاجتماعية في نطاقها الكلي.[4]

ولقد تعددت تعريفات المجتمع المدني فيما بين علماء الاجتماع والسياسة والخدمة الاجتماعية، ومن هذه التعريفات:[5]

- المجتمع المدني وعاء يضم المؤسسات كافة والمنظمات المجتمعية غير الحكومية.
- المجتمع المدني هو كل ما هو غير الدولة.
- المجتمع المدني هو مجال الروابط الإنسانية غير القمعية والتي تقوم على الاختيار الحر.
- المجتمع المدني هو تركيبة اجتماعية حافلة بوحدات عديدة، سواء على أساس طبقي أو جغرافي.

- المجتمع المدني هو تعبير عن المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين أفراد الدولة.
- المجتمع المدني هو جملة من الأنشطة التطوعية الحرة التي تتمتع بدرجة من التمايز، بل الاستقلال عن الدولة وأجهزتها.

ويشير أحد التحديدات إلى المجتمع المدني بأنه يتشكل من مجموعة المؤسسات المدنية التي لا تمارس السلطة، ولا تستهدف الربح الاقتصادي، بل تسهم في صياغة القرارات من خارج المؤسسات السياسية.[6] فهو، بكلمات أخرى، المساحة التي تدور فيها التفاعلات الاجتماعية العامة التي لا تتعلق مباشرة بالربح أو بالصراع على السلطة السياسية، أو السيطرة على السلطة التنفيذية. وهو ما يعني أن المجتمع المدني ينشط ويتطور طبقاً لمنطق ودينامية تختلف جذرياً عن تلك التي تتحكم في السوق أو تلك التي تتحكم بالممارسة المباشرة للسلطة السياسية.

ويفترض المجتمع المدني توافر أركان أساسية ثلاثة:[7] الأول، هو الفعل الإرادي الحر أو التطوعي، ولذلك فهو يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم الميلاد أو الإرث. والركن الثاني هو أن المجتمع المدني مجتمع منظم، وهو بهذا يختلف عن المجتمع بشكل عام، إذ إن الأول يجمع ويؤلف نسقاً من منظمات أو مؤسسات تعمل بصورة منهجية وبالإذعان لمعايير منطقية، ويقبل الأفراد أو الجماعات عضويتها بمحض إرادتهم، ولكن بشروط وقواعد يتم التراضي بشأنها وقبولها.

أما الركن الثالث فهو ركن أخلاقي سلوكي، ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع، وعلى حق الآخرين في أن يكوِّنوا منظمات مدنية تحقق مصالحهم المادية والمعنوية وتحميها وتدافع عنها، والالتزام في إدارة الخلاف داخل المجتمع المدني وبين مؤسساته، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، والتي تتمثل فيها تمكن تسميته بـ «الثقافة المدنية».

وفي الغالب، يكون النظام السياسي القائم في ظل وجود مجتمع مدني فاعل، نظاماً مؤسسياً، وهو في معظم الحالات نظام غير مطلق السلطة ويخضع في أداء مهامه لقواعد عقلانية، سواء وضع هذه القواعد برلمان تنتخبه أغلبية المواطنين، أو تولدت عبر تطور تاريخي طويل، وأشرف على تطبيقها طبقة من الإداريين ذوي المعرفة والخبرة.[8] لذا فإن هناك من يُجمل سمات المجتمع المدني في ثلاث، هي: وجود حدود أو قيود على الاستخدام التعسفي لسلطة الدولة نحو الحريات العامة للمواطنين، وحرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني الاجتماعية والسياسية، وتقبل المجتمع للحق في الاختلاف.[9]

وعلى هذا، فإن طرح مفهوم المجتمع المدني يدخل في سياق استراتيجية دعم التنمية السياسية بوصفها آلية للحد من استبداد السلطة، وتكون درجة تطور المجتمع المدني في هذا السياق بمنزلة المعيار لدرجة نمو المجتمع وتطوره واستجابته للإصلاح والحداثة.

ثانياً: التنمية السياسية

تتمثل المشكلة التنموية أساساً في تدهور الإنجاز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي لمجتمع معين، حيث يتجسد التخلف في كل تلك القطاعات وبصور مختلفة، كأن يكون بصورة مادية أو معنوية، كتدني ما يحصل عليه الفرد من دخل وسلع وخدمات، أو كانخفاض إمكانية ممارسة الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع.

ولا يمكن لأي نظام اجتماعي جديد أن يتأسس ويستمر إلا عبر نظام جديد للقيم والحوافز الفردية، ومنظومة القيم يمكن أن تلعب في معادلة التغيير دوراً مزدوجاً، فإذا كانت ثابتة ومندمجة فإنها تساعد في تثبيت النظام الاجتماعي، أما حين تتبدل فتساهم في التعجيل بالتغيير؛ فحالة معينة من القيم والتفضيلات يمكن أن تساهم في تحقيق التوازن وبالتالي الاستقرار، أو في تحقيق اللاتوازن وبالتالي التغيير والتطوير.[10]

وانطلاقاً من اهتمام كل فروع العلوم الاجتماعية بالتقسيم الثنائي للحداثة والتقليد، أخذ علماء السياسة على عاتقهم القيام بدراسات وأبحاث بشكل جدي في إطار ما يعرف

بالتنمية السياسية والتحديث، وقد توصلت جل هذه الدراسات إلى أن المجتمع السياسي الحديث يتضمن مجموعة خصائص يفترض أنها غير موجودة في المجتمع السياسي التقليدي، وهذه الخصائص هي:[11]

- نظام من التمايز والتخصص الوظيفي العالي للمنظمات الحكومية، ودرجة عالية من الاندماج والتكامل في البنية الحكومية.
- سيطرة الإجراءات العقلانية على عملية اتخاذ القرارات السياسية، واتساع مدى القرارات السياسية والإدارية وكفاءتها.
- انتشار الإحساس الشعبي بالانتماء للتاريخ والأرض والهوية القومية للدولة وفعاليته.
- اتساع درجة الاهتمام والمشاركة الشعبية في النظام السياسي، وليس بالضرورة المشاركة في عملية اتخاذ القرار ذاتها.
- توزيع الأدوار السياسية استناداً إلى الكفاءة والإنجاز، وليس على أساس الوضع الاجتماعي أو الطبقي للفرد.
- استناد الإجراءات القضائية والتنظيمية إلى أسس قانونية وغير شخصية.

وبصفة عامة، فإن المجتمع السياسي الحديث، يتميز بوجود سلطة عقلانية وبنى متمايزة ومشاركة جماهيرية، وبالقدرة على تحقيق عدد كبير ومتسع من الأهداف والغايات.

وتمثل التنمية السياسية استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئتين المحلية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة وبناء المؤسسات المدنية والتمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية والمشاركة والتوزيع. ولا يمكن حصر معنى التنمية السياسية في مفهوم محدد، بل يمكن وضع إطار مفاهيمي عام لها على الوجه الآتي:[12]

- التنمية السياسية هي التعبئة الاجتماعية للجماهير لدفعها إلى مزيد من العطاء والعمل الهادف والبنّاء لخدمة المجتمع.
- التنمية السياسية هي الإصلاح السياسي والاجتماعي، بمعنى قدرة النظام السياسي على بناء المؤسسات وتدعيم الممارسة السياسية والاجتماعية وتحقيق العدالة والمساواة.
- التنمية السياسية هي تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتتضمن التحديث الاجتماعي المخطط والمنظم.
- التنمية السياسية هي التعبئة السياسية والقوة، بمعنى أنها تستهدف خلق نظام سياسي فعال، وله من القوة ما تمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإشباع الحاجات الاجتماعية وإتاحة تكافؤ الفرص.
- التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية البناء الاجتماعي المتعددة الأبعاد، ذلك أنه لا يمكن أن تتحقق دون حدوث تغيرات في عناصر الثقافة كافة.

وفي الإجمال، تتضمن التنمية السياسية الاتجاه نحو مزيد من المساواة بين الأفراد في علاقاتهم بالنظام السياسي، وتزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة، وتعزيز التمايز والتخصص للمؤسسات والبنى داخل النظام السياسي. فالمساواة تعكس الحد الذي تتاح فيه الفرصة لأفراد الوحدة السياسية كي يشكلوا سياستها وينتفعوا بثمار عملهم، أما القدرة أو الطاقة فإنها تعكس قدرة النظام – سياسياً وإدارياً – على تبني أهداف ما وتنفيذها. لذا فإن هذه الأبعاد الثلاثة تمثل جوهر عملية التنمية ومركزها، وبمعنى آخر فالتنمية السياسية هي جزء من التنمية الشاملة، وهي تلك العملية التي يحدث بمقتضاها تغير في القيم والاتجاهات السياسية والاجتماعية، والنظم والهياكل، وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي.[13]

إن هذه الأبعاد تفضي إلى مدى واسع من الأهداف تسعى عملية التنمية السياسية إلى تحقيقها والوصول إليها، ومن بين هذه الأهداف على سبيل المثال: الاندماج والتكامل

القومي، وفعالية النظم السياسية وتغلغلها في المجتمع، وتنمية قدراتها العسكرية للمحافظة على أمن النظام واستمراره، وتحقيق التنمية الاقتصادية بمعنى تحقيق زيادة في متوسط نمو المخرجات لكل فرد من السكان، أو زيادة في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، بما يؤدي إلى التقليل من نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى معين من الرفاهة المادية، والتقليل من التفاوت في الدخل والثروة بين جماعات السكان، وبمعنى آخر السعي للعدالة وتعزيز شروط قيام الإصلاح والتحديث في ظل المحافظة على النظام العام والاستقرار.

استناداً إلى مجمل ما تقدم فإن مفهوم التنمية السياسية يقترب من مفهوم التنمية الإنسانية، وإن «توسيع خيارات البشر» لا يشمل فقط خيارات العيش حياة طويلة وصحية والحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق،[14] ولكن أيضاً خيارات ممارسة الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان وتطور مؤسسات المجتمع المدني.

ثالثاً: الإصلاح

إن فكرة الإصلاح ليست جديدة على العقل العربي، ومطلب الإصلاح بالمعنى الأعم ليس جديداً على المشهد السياسي العربي، كما أن النضال من أجل الإصلاح ليس جديداً على حركة التحرر والحركة الديمقراطية العربية. فالبيئة الاجتماعية العربية تملك رصيداً من مكتسبات النضال من أجل الإصلاح، ويقدم عبد الإله بلقزيز ثلاث وقائع تشهد بتجذُّر فكرة الإصلاح في النسيج الثقافي والاجتماعي للمجتمع العربي:[15]

الواقعة الأولى فكرية، تؤكد تبلوّر أيديولوجيا إصلاحية في الوعي العربي الحديث، في سياق كتابة سياسية جديدة بدأتها الإصلاحية الإسلامية والليبرالية العربية منذ العقود الأولى من القرن التاسع عشر، بين ثلاثينيات ذلك القرن، حين صدر كتاب رفاعة رافع

الطهطاوي **تخليص الإبريز في تلخيص باريز**، وثلاثينيات القرن العشرين حين صدر كتاب طه حسين **مستقبل الثقافة في مصر**. إن ما ينطوي على الأهمية في هذا هو أن وجهة ذلك الخطاب الداعي إلى الإصلاح هي وجهة الدفاع عن حداثة سياسية واجتماعية يدخل بها العرب في العصر وينخرطون في صناعة وقائع التاريخ، وكانت تنصرف رؤى الإصلاح إلى أشكال ومناحٍ متعددة، وتشتمل الدفاع عن نموذج الدولة الوطنية العصرية كما عبرت عن ذلك كتابات الطهطاوي وخير الدين التونسي، ونقد الاستبداد السياسي والديني كما ورد في كتابات أحمد بن أبي ضياف وجمال الدين الأفغاني وعبدالرحمن الكواكبي، والدعوة إلى الإصلاح الديني، كما ورد في كتابات محمد عبده وعبدالحميد بن باديس، وقد اتخذت الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي وتحرير المرأة حيزاً لا يستهان به بالقياس إلى تلك الدعوات.

وفي واقع الحال أن كل الأفكار التي تدعو اليوم إلى الحياة الدستورية، والنظام التمثيلي، وتقييد السلطة وتطوير القضاء، وتكريس سلطة القانون، وإصلاح منظومة التشريعات القانونية؛ ومنها تلك التي تنظّم مجال الأحوال الشخصية، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية، وإصلاح التعليم، تجد أساسها ومقدماتها في الفكر العربي الإصلاحي بين ثلاثينيات القرنين التاسع عشر والعشرين.

والواقعة الثانية سياسية، وهي تعبير عن تراكم نضالي كبير في واجهة العمل السياسي والمدني من أجل تحقيق الإصلاح السياسي في العالم العربي، وهو تراكم تعود بداياته إلى حقبة مابين الحربين العالميتين، أي ما يعرف باسم «الحقبة الليبرالية» العربية، وهي وإن كانت مكتسباتها متواضعة، بيد أنها نهضت بدور واضح في مضمار تأسيس مجال سياسي جديد وحديث يحتل فيه الدستور، والتعددية السياسية والحزبية، والنظام التمثيلي النيابي، وحرية الصحافة والنشر موقع الأركان منه، وقد رافق ذلك بروز تيارات سياسية غير إصلاحية، ترى في الثورة الاجتماعية وفي الانقلاب العسكري استطراداً، الطريق الأمثل إلى التغيير. ولكن لم تلبث هذه التيارات أو بعضها أن انتقلت تباعاً من فكرة الثورة إلى

فكرة النـضال الـديمقراطي والإصـلاح الـسياسي، ولاسـيما خـلال النـصف الأول مـن سبعينيات القرن العشرين.

ولعل الأهم في الموضوع هـو أن فكـرة الديمقراطيـة وحقـوق الإنـسان والإصـلاح السياسي وجدت مدى أرحب للانتشار، وانتقلت إلى رحاب الحيـاة الـسياسية وأثـرت في رؤية كثير من الفاعلين في تيارات العمل السياسي. وقـد أعيـد الاعتبـار إلى النقابـات وإلى المنظمات الشعبية والمهنية، ولم يعد ينظر إليها كملحقات حزبيـة، مـثلما نـشأت مؤسـسات جديدة على المشهد المجتمعي العربي. الأمر الذي يؤكد انفتاح آفاق جديدة أمام النضال من أجل الإصلاح والديمقراطية، وتوافر رصيد من المكتـسبات الناجمـة عـن تـراكمات ذلـك النضال في غير ساحة من ساحات العالم العربي.

أما الواقعة الثالثة فاجتماعية شـعبية، وتعكـس الكفـاح والمواجهـات التـي خاضـتها الجماهير الشعبية وتكويناتها من أجل الحرية والديمقراطية، وما ترتب على ذلك من حـراك اجتماعي ظلت تأثيراته عميقة، ومن تلك التأثيرات تنـامي الـوعي الـسياسي بـالحقوق إلى جانب تنامي الإدراك بإشكاليات النخب الحاكمة، ولاسـيما تلـك المفـضية إلى معـضلات حول المشاركة السياسية والحقوق الاجتماعية للمواطنين.

وفي الوقت الذي يصعب فيه تحديد مفهوم محدد للإصلاح السياسي في العـالم العـربي يمكن القياس عليه؛ لاتساع المتغيرات التي يمكـن أن تـدخل تحـت مظلتـه، ولأن الواقـع العربي لا يتصف بصفات موحدة، ولا تحكمه منهجية واحدة، ولا يجمعـه كيـان واحـد،[16] فيمكن تحديد مفهوم مرن له، بوصفه تحركاً إيجابياً نحـو تطـوير العمليـة الـسياسية باتجـاه تعزيز المشاركة وتحديث آليات الحكم وضبطها، بما يحقـق العدالـة ويعـزز الحقـوق المدنيـة للمواطنين.[17]

وقد شهد العالم العربي خلال السنوات القليلة الماضية، ولاسيما بعد هجمات الحـادي عشر من سبتمبر 2001 كثافة في أطروحات الإصلاح السياسي النابعة من مصادر داخليـة

وخارجية، انعكست في كثير من السياقات المحلية في شكل حراك سياسي شعبي من ناحية، وإجراءات حكومية تراوح بين إعلان الرفض والاستجابة المحدودة من ناحية أخرى. وفي خضم هذه التحديات المفهومية، جاء من يدعونا إلى الإسراع في إصلاح ذواتنا بعدما تأخرنا كثيراً عن ذلك. ويشعر عموم العرب بمقدار من الحرج إزاء هذه الدعوة الملحّة، فالأنظمة العربية تأبى أن تقوم على إصلاحات تدفعها إلى المغامرة بمستقبل وجودها. والناس، في الموالاة كما في المعارضات المتنوعة، لا يهللون لإصلاح يدعى إليه من الخارج، أو هو يتجاهل همومهم الوطنية والقومية الكبرى.[18]

كما أن نظرة متعمقة للواقع العربي تكشف عن أن ما يعيشه كثير من المجتمعات العربية من تحولات سياسية قد سبق تلك الهجمات بكثير، وتشهد بذلك الإصلاحات السياسية في مصر والأردن واليمن والمغرب وعدد من دول الخليج العربية، التي جاءت استجابة لتغيّرات داخلية جعلت من الصعوبة بمكان الاستمرار في آليات الحكم التقليدية من دون تقرير لما تحقق من نمو في الوعي السياسي لدى كثير من الفئات الاجتماعية. وعليه فإن عملية التغيير والإصلاح تبقى مسألة داخلية في الدرجة الأولى، ولكن البيئة الخارجية بوضعها الراهن قد وفرت آليات جديدة يسّرت على قوى المعارضة ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل الطرف الآخر في العملية السياسية التحرك والنشاط بشكل لم يكن ليتحقق سابقاً بالنظر إلى البيئات التسلطية التي يعيشها كثير من المجتمعات العربية. فقد استفادت قوى التغيير من المكونات الجديدة للسياق الدولي لتحقيق الأغراض الثلاثة المعروفة للعمل السياسي والاجتماعي والمهني، وهي: التوعية، والتواصل، والتعبئة.[19]

إن شكل التأثير في عمليات الإصلاح السياسي الداخلي لا يزال يتم من خلال الضغط المباشر وتوجيه النقد والدعوة إلى التغيير بإطلاق التصريحات وإصدار البيانات والتعليقات على الأحداث الداخلية، وقد ظهرت في هذا الإطار آلية جديدة تمثلت في طرح مبادرات الإصلاح، ودعوة الدول إلى تبنيها من خلال الدخول في مشروعات شراكة ووضع معايير لقياس مدى التقدم باتجاه ما تحمله تلك المبادرات من أفكار إصلاحية، والتعبير عن الاستعداد للمساهمة في عملية الإصلاح من خلال تقديم المساعدات

للحكومات ولمؤسسات المجتمع المدني على حدٍّ سواء. وهنا نجد أن العالم العـربي كـان لـه النصيب الأكبر من هذه المبادرات، ولعل أبرزها مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، ومبـادرة الشراكة الأوربية المتوسطية. وفي سياق هذه المبادرات تم توظيف تقارير التنميـة الإنـسانية العربية، التي تتضمن معلومات ومقاربات تمهّد للاستنتاج بأن هذا الواقـع يحـتّم التحـرك باتجاه إدخال إصلاحات تدريجية شاملة.[20]

ولعل أفضل مفردة تعكس قيمة وأهمية المكونات الجديدة للسياق الـدولي للإصـلاح السياسي، سواء بالنسبة إلى السياسة الدولية، أو العمل السياسي الداخلي، هي «التمكـين»، فقد مكّنت هذه المكوّنات الأفراد ومنظمات المجتمع المـدني مـن تعزيـز مواقعهـا وتعظـيم أدوارها في العلاقة مع السلطات الرسمية تجاه كثير من القضايا التي لم يبق البت فيها حكراً على هذه السلطات. وقد أصابت آليات الإصلاح المشهد السياسي المحلي في الدول العربية بشكل مباشر وشامل، وأثرها لا يقتصر على توسيع دائرة المطالـب الـشعبية بـل تعـداه إلى تمكين أطراف اللعبة السياسية الداخلية في علاقاتهم مع السلطة وبـشكل مـستمر، وذلـك بالحد من الخلل الكبير في ميزان القوة بين الأفراد والسلطات. وتـسعى مـنظمات المجتمـع المدني، بل حتى الأفراد، إلى الاستفادة من هذه الآليات لتحسين موقفهم التفـاوضي باتجـاه الحصول على المزيد من التنازلات في ترتيبات عملية الحكم، بما يسمح بالمزيد من المـشاركة والتحرك الحر، حين لا تسمح البيئات الرسـمية بـالتحرك الـشعبي أو المهنـي مـن خـلال القنوات الرسمية.

إن عملية إصلاح واسعة وطموحة في العالم العربي يمكـن وضـعها، بحـسب غـسان سلامة، تحت عنوان صوغ عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع، عقد لا يتنكر لتراثنـا النهضوي ولا يهدد هويتنا بل يجعلنا ندخل الألفية الجديدة بأقدام ثابتة، وهو ما يقتضي:[21]

- إيجاد توازن مبتكر بين آليات الإصلاح وخصوصية كل بلد عربي.
- قيام توازن جديد بين منطق الدولة ومنطق السوق.

- إيجاد توازن بين حاجة الدولة إلى فرض التنظيم، ولاسيما الضريبي على مختلف عناصر الإنتاج الاقتصادي، ووجود قطاع اقتصادي غير رسمي داخل مجتمعاتنا.
- إدماج الأجيال الجديدة في العمل، وفي المواطنة، وفي النسيج الاجتماعي.
- نشوء توازن بين حماية الهوية والتواصل مع الآخر والتعامل معه.
- إعادة التوازن لعملية فتح الأبواب أمام مشاركة المرأة في الحياة العامة.

رابعاً: التحديث

يمكن التمييز بين مفهومين يبدوان متقاربين؛ هما الحداثة Modernity، والتحديث Modernization، فالحداثة هي موقف للروح أمام مشكلة المعرفة، إنها موقف للروح أمام كل المناهج التي يستخدمها العقل للتوصل إلى معرفة ملموسة للواقع، أما التحديث فهو ينصرف إلى معنى إدخال التقانة والأدوات والآليات الحديثة إلى العالم العربي.[22]

وبينما كانت الحداثة الغربية حصيلة موقف روحي خاص تجاه العالم والإنسان، سماته الرئيسية العقلانية والوضعية والعلمانية والدنيوية، فإن ما نشهده في واقع بعض المجتمعات العربية هو تجارب تحديث استهلاكي تعوزها الأصالة والإبداع والروح النقدية، وهو ما يتطلب تجاوز أنماط التحديث السطحي إلى ضرب من الحداثة العقلية والفكرية نابعة من رؤية شاملة للوجود، حداثة متأصلة في الوعي العربي تجيب عن تساؤلات الواقع العربي، وتستجيب لطموحات الإنسان العربي.[23]

وتكاد مشروعات الحداثة العربية تتفق على جملة من الأسس والمقومات تشكل مجتمعةً خصوصية الخطاب الفكري العربي، فالقراءة العامة لبنية هذا الخطاب تظهر لنا ضرباً من الإجماع على أن الحداثة تجربة زمنية تاريخية، تنشأ في ظل سياقات سوسيو-ثقافية، ولذلك فإن لكل مجتمع حداثته، وثمة اتفاق على مناهضة الوعي الأسطوري والروح

السجالية التي تكرس الرؤى القاصرة وتشجع النزعة الأيديولوجية الضيقة.[24] وسواء تكلمنا عن بنية المجتمع أو عن تطوره، لا يصبح الكلام عن ثقافة عضوية إلا إذا كانت هذه الثقافة مطابقة في بنيتها وموازية في تطورها لهيكل المجتمع ولصيرورته.[25]

وغالباً لا يكون المعوق الأول لاكتساب الحرية السياسية كامناً في مقاومة البنى الاجتماعية التقليدية، ولكن في طبيعة النظم السياسية التي ترفض المشاركة وتداول السلطة. كما لا ينبع التفاوت الكبير بين الطبقات، وما يثيره من توتر اجتماعي وصراعات أهلية، من التوزيع القديم للثروة والعمل، ولكن من سياسات بعض الدول العربية ونخبها الحاكمة. وهذه الأزمة ليست إذن أزمة الدولة الحديثة أو قيمها، قيم الحرية والتقدم والعقل. إنها أزمة الدولة التحديثية التي قادت باسم التقدم والعقلانية والحرية والوطنية إلى عكس أهدافها، بسبب الافتقار إلى الرؤية والفلسفة والاستراتيجية المعاصرة من ناحية، وطبيعة المصالح الاجتماعية التي كانت توجه سياستها وعملها من ناحية ثانية؛ وهو ما أدى بها إلى خسارة معركتَي التنمية والديمقراطية في وقت واحد.

لقد بنت الدولة صورتها وشرعيتها ومكانتها باعتبارها أداة التقدم التاريخي ووسيلة إدماج المجتمعات المتخلفة في دورة الحضارة، وعندما أصبحت الدولة دولة الحزب والطبقة والمصلحة الخاصة، أصبحت تنتج عكس القيم الحديثة التي كانت أصل شرعيتها وأصاب ذلك الفكرة الحديثة التي احتضنتها.[26]

لذا، تكاد معظم المقاربات الفكرية للحداثة تؤكد على أهمية الوعي التاريخي في قراءة مشروعات التحديث وتشجيع الروح النقدية والمراجعة المستمرة لآليات التفكير ومنطلقات الإنجاز المعرفي والاجتماعي، وتذهب بعض المقاربات أبعد من ذلك، فتدعو إلى ضرورة نقد عقل الحداثة نفسه بغية تجاوز فكر المسلمات والبديهيات المنافي لجوهر الحداثة.[27]

وفي ضوء ما تقدم، فإن التحديث هو مجموعة التغيرات الكمية والكيفية التي تحدث في مجتمع ما في فترة معينة وتسهم في تفعيل دور مؤسساته السياسية والاجتماعية والمدنية، ويصعب التمييز بخصوصها بين أسباب التغيير وكيفيته، لارتباطهما بعنصر الزمان والسياق الذي تتفاعل من داخله، لهذا فرصد التغيير الاجتماعي والسياسي ودور المؤسسات يستدعي إدراك السياق التاريخي وتفاعل نسب تأثير إيقاعات التحول في النواة الصلبة للسلوك والقيم، وفي المعرفة، وفي استراتيجية الفاعلين السياسيين، ومستوى مأسسة منظمات المجتمع المدني، ومدى مشاركتها في الحراك الاجتماعي والسياسي وفي الشأن العام.

وعليه، نخلص من جملة ما تقدم إلى أن المجتمع المدني يضم مجمل البنى والتنظيمات والجمعيات والمؤسسات غير الحكومية التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، إنه هامش يضيق ويتسع حسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائماً هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي، إن هذه الهوامش هي التي تمكن تسميتها مجتمعاً مدنياً. أما التنمية السياسية فهي تعني ببساطة تشخيص مجموعة من الأحوال غير المرغوب فيها في النظام السياسي والاجتماعي/ الاقتصادي، وفي علاقة الدولة بالمجتمع بصورة عامة وبالمجتمع المدني بصورة خاصة؛ والتي تعتبر مسؤولة عن حالة التخلف في الدول العربية، وتحليلها، والسعي إلى التحديث والإصلاح والارتقاء بمستوى أداء مكونات المجتمع المدني على وفق النتائج المترشحة عن عملية التشخيص والتحليل.

وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور مهم في تحديث المجتمعات وتحقيق التطور من أوضاع تقليدية إلى أوضاع حديثة. ومن هنا يمكن فهم التحديث في هذا الصدد على أنه عملية تطور يحدث في ظلها تكييف للمؤسسات مع الظروف المتغيرة التي تتوافر نتيجة لزيادة المعرفة الإنسانية التي تمهد للإنسان إمكانية السيطرة على البيئة التي يعيش فيها. وعلى هذا النحو يرتبط مفهوم التحديث بالتنمية السياسية عبر خمسة عناوين أساسية:

أولها، ترشيد السلطة، بمعنى أن تـستبدل بالـسلطات التقليديـة المتعـددة سـلطة سياسـية موحدة وعقلانية ونظام مؤسسات؛ وثانيها، تمايز وظائف سياسـية جديـدة، وتنميـة أبنيـة متخصصة لممارسة هذه الوظائف؛ وثالثهـا، المـشاركة الهادفـة المتزايـدة في صـنع الـسياسة العامة وتنفيذها؛ ورابعهـا، زيـادة دور الـرأي العـام في العمليـة الـسياسية والاجتماعيـة؛ وخامسها، توفير الظروف التي تكفل حل الإشكاليات والأزمات التـي يمكـن أن تـنجم عن التنمية والتحديث.

لا شك في أن هذه العناوين والمداخل لا يمكن أن تستقيم من دون استحـضار البنيـة العامة لثقافة المواطنة وحقوق الإنسان وجهازها المفاهيمي والقيم والسلوكيات التي تنبثق عنها، لذا فهي الأرضية الأنسب لتوافر النظام العـام والاسـتقرار الـسياسي والاجتماعـي، على أساس أن من المعايير السياسية في التمييز بين البلدان، ليس شكل الحكم فقط، ولكـن درجة الحكم.[28] بمعنى إمكانية التمييز بين الدول التي تتضمن سياساتها الإجماع والعقلانية والشرعية والنظام والفعالية والاستقرار من ناحية، وبين الدول التي تعاني القصور في كـل تلك الجوانب أو بعضها من ناحية أخرى.

وعلى هذا فإن تطور المجتمع في الدول العربية باتجاه المجتمع المدني وتحـسين العلاقـة بينه وبين الدولة، وإشاعة ثقافة الديمقراطية والتسامح، وتطور المؤسـسات باتجـاه سـيادة القانون من حيث هي غاية أساسية للإصلاح السياسي والتحديث، تعد المحدد لأي خطوة من خطوات التنمية السياسية والإصلاح في العالم العربي الآن وفي المستقبل.

الفصل الثاني

المجتمع المدني في العالم العربي: إشكالياته وطبيعته

يناقش هذا الفصل إشكاليات التعامل النظري والإجرائي مع المجتمع المدني، وماهيته، وسماته، وتطور العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني في العالم العربي.

أولاً: إشكاليات المجتمع المدني

يمكن رصد عدد من الإشكاليات في التعاطي مع موضوعة المجتمع المدني، عربياً. الإشكالية الأولى تتمثل بالتأصيل النظري للمفهوم، فإذا كان من الجائز أن يختلف الباحثون حول تعريف المجتمع المدني، فإن هناك حقيقة أساسية لا يمكن أن تكون موضوع خلاف، وهي أن المعطى الأساسي الذي به يتحدد جوهر هذا المجتمع هو نسبته إلى المدينة. غير أن ما هو أساسي لا يكفي وحده في تحديد مفهوم من المفاهيم، فإذا كان المجتمع المدني بالتعريف هو مجتمع المدن فإن ما يحدد وضعه ومكوناته في زمان ومكان معينين هو ما يشكل الضد له في ذلك الزمان والمكان، وهنا يتساءل محمد عابد الجابري عن الضد الذي كان – ومازال – يتحدد به مجتمع المدن في التجربة الحضارية العربية. وفي إجابته يخلص إلى وجوب التمييز بين مرحلتين تاريخيتين في تاريخنا الحضاري: مرحلة تتميز بانقسام المجتمع حصرياً انقساماً أفقياً، إلى بدو وحضر، أو بادية ومدينة؛ ومرحلة تتسم بانقسام عمودي إلى المجتمع العصري والمجتمع الأهلي.[1]

وفي معرض تحديد الفرق بين مفهومي المجتمع الأهلي والمجتمع المدني، نجد أن المجتمع الأهلي تعبير أصيل، ولكنه يضم الحاكم والمحكوم، المستبد والعادل، الظالم والمظلوم، المتزمت والمتفتح، المعتدل والمتطرف؛ فهؤلاء جميعاً يمكن أن يكونوا جزءاً من الأهل، من القوم. وكذلك فإن عبارة الجمعيات الأهلية تحيل إلى نشاط اجتماعي خيري

تطوعي يقوم به أناس خارج أجهزة الدولة وإدارتها، في المدينة كما في البادية، في إطار القبيلة والطائفة، أو خارجها. في حين أن عبارة المجتمع المدني - كما يتضح من توصيف المفهوم وتحليله - تحمل معنىً آخر يجعلها الطرف المقابل للدولة من جهة، والطرف المقابل لكل من القبيلة والطائفة والكنيسة من جهة أخرى. ذلك أن لفظ «مدني» هنا لا يحيل إلى «المدينة» بوصفها نظام حياة يختلف عن نظام حياة البادية فحسب، بل إنه يحيل أيضاً إلى معنى «المواطنة».[2]

والإشكالية الثانية هي تباين الاتجاهات الموقفية من المفهوم؛ فقد انقسم الكتّاب والباحثون العرب عند تناولهم موضوعة المجتمع المدني إلى ثلاثة اتجاهات موقفية، هي:[3]

- الاتجاه الذي يدعو إلى تبني فكرة المجتمع المدني بصورة مطلقة، ويحض على الإسراع في تنمية مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته في العالم العربي، وتفعيلها.
- الاتجاه الذي يرفض الموضوعة بشكل مطلق، ويعدها محاولة يائسة لإلهاء الشعوب العربية عن قضاياها المصيرية، ويصف الذين يتحمسون لإحياء المجتمع المدني في البيئة العربية بأنهم واقعون تحت مخدر الانبهار بالتجربة والثقافة الغربيتين.
- الاتجاه الذي ينطلق من زاوية توفيقية مفادها أنه إذا تمت صياغة موضوعة المجتمع المدني على وفق منظور براجماتي يراعي خصوصية البيئة العربية وتجاربها الخاصة؛ فإنها ستكون أداة فاعلة في الحد من تعسف السلطة من ناحية، وتحقيق الإصلاح والتحديث من ناحية ثانية. ونحن نميل إلى هذا الاتجاه بافتراض أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تدعيم قيم المواطنة والوحدة الوطنية وضمان الأمن والاستقرار في البيئات الاجتماعية للأنظمة السياسية العربية.

وقد كانت الأنماط المتعددة والمتباينة في استخدام مفهوم المجتمع المدني مبعثاً لإشكالية تتعلق بطبيعة تكييف المفهوم، وقد عكست من ناحية أخرى ظاهرة ارتباط استخدام المفهوم بالتحيزات القيمية والأيديولوجية؛ الأمر الذي يجعل من مفهوم المجتمع

المدني مثاراً للجدل والخلاف، ولاسيما ما يتعلق بالإطار المرجعي للمفهوم على مستوى الفكر والممارسة، وحدود تطبيق المفهوم، كما تطور في المجتمعات الغربية، على الواقع العربي. وعليه، فقد أثير كثير من الجدل حول تكييف المفهوم، وبخاصة في علاقته بالتاريخ العربي والثقافة العربية، فعده البعض «مفهوماً مستورداً من الغرب» أو «حداثة مستوردة جاهزة تحاول خلق حيز عام مقابل الدولة».[4]

وثمة إشكالية أخرى بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في العالم العربي؛ إذ يلخص البعض وجهة النظر الاستشراقية حول المجتمع المدني الآسيوي بشكل عام، والعربي بشكل خاص، بفكرة أن المبنى الاجتماعي للعالم المشرقي تميز بغياب المجتمع المدني، أي بغياب تلك الشبكة من المؤسسات المتوسطة بين الفرد والدولة.[5] ومع ذلك فعند التعامل مع المفهوم، ومدى مصداقية انطباق مضمونه على الواقع المعيش في مجتمعات البيئة العربية، برز خلال العقد الماضي اتجاهان؛ أحدهما يقلل من شأن وجود المجتمع المدني في العالم العربي، بينما يؤكد الثاني حقيقة وجود هذا المجتمع. وكلا الاتجاهين يقدم من الحجج ما يدعم وجهة نظره.

وتتمثل أبرز الطروحات التي يقدمها الاتجاه الذي يقلل من شأن وجود المجتمع المدني، في أن الدول العربية التي سادت نظمها السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال ورثت نظماً إدارية وقانونية خلّفتها الإدارات الاستعمارية، وبهذا فهي لم تتأسس على قاعدة التحامها بمجتمعها، وإنما انطوت حداثتها على عملية تفكيك المجتمع التقليدي، من دون أن يعقب ذلك عملية بناء مجتمع حديث وتطويره يمكن أن يكون الأساس الاجتماعي للدولة والركيزة الأساسية للتنمية السياسية، وهذا الأمر تسبب في عدم تحقيق دولة القانون والمؤسسات في العالم العربي من ناحية، وحال دون بروز المجتمع المدني الحقيقي من ناحية ثانية.[6]

كما أن عملية ولادة وتطور المجتمع المدني في البيئة الأوربية جاءت نتيجة حصول جملة من الثورات الوطنية والاجتماعية والمعرفية، وهذه الثورات كانت قد أسهمت في إحداث

نقلة نوعية في مستوى الرؤى وآليات التعامل مع شؤون الحياة السياسية والمجتمع، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن هذه النقلة النوعية لم يتم تحقيقها في البيئة العربية بعد.

ويقلل أصحاب هذا الاتجاه أيضاً من إمكانية الفصل بين الدولة والمجتمع في العالم العربي، ويعتقدون أن البيئة العربية لم تعرف المجتمع المدني نطاقاً يختلف عن النطاق السياسي-الإداري للدولة من حيث هو سلطة سياسية تضمن وظائفية المجتمع.[7]

أما أبرز الطروحات التي يقدمها الاتجاه الذي يؤيد وجود المجتمع المدني في المنطقة العربية، فتتمثل في تأكيد وجود ظاهرة المجتمع المدني في الموروث العربي الإسلامي، لاعتبار أن الشريعة كانت قد حافظت على استقلالها تجاه السلطة، وهذا رأي يمثل وجهة نظر معاكسة لوجهة النظر التي يتبناها أصحاب الاتجاه الأول الذين يؤكدون غياب هذه الظاهرة في الموروث الثقافي العربي الإسلامي، وفي الواقع العربي المعاصر.

إلا أن هذا لا يمنع القول بوجود عوائق أمام نشوء مجتمع مدني فاعل في العالم العربي، والتي يمكن أن تتمثل في الوضع السائد خلال العقود الستة الماضية لما يسمى بمركزية النظم السياسية العربية؛ والواقع الثقافي والاجتماعي للمواطن العربي ومدى خطورة تحوله لعقبة أمام طموحات الاتجاه التوفيقي الرامي إلى بلورة بنّاءة لموضوعة المجتمع المدني، وبما يتماشى وخصوصيات البيئات الاجتماعية للأنظمة السياسية العربية؛ والواقع الاقتصادي في معظم الدول العربية وتداعيات ظاهرة مثل الفساد على البناء الاجتماعي وعلى مسيرة مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته في العالم العربي، وتحديداً على بنائها الداخلي وأطرها الهيكلية.

والإشكالية الأخيرة تتعلق بالتحديد الإجرائي؛ فقد أصبح اليوم جمع كبير جداً من رجال السياسة والإعلام العرب، من اليمين إلى اليسار، إلى رجال الفكر، على اختلاف تياراتهم، يعتمدون مفهوم المجتمع المدني، حتى عده البعض المركز الهندسي للقاء جميع الأفكار المضادة للدولة. ولعل ما ربحه المفهوم من سعة الانتشار قد خسره على مستوى

الدقة، ذلك أن التقويم الإيجابي لمفهوم المجتمع المدني خلق منه أسطورة سياسية، يلجأ إليها من ينادي بالمبادرة الخاصة، وكذلك من ينادي بالتضامن والتسيير الذاتي، وتعتمده الحكومات أحياناً تجاه التحديات الداخلية، كما تنادي به الحركات المعارضة في صراعها مع السلطات القائمة.

وبالتطبيق على الدول العربية، فإن المصطلح الأكثر تداولاً فيها لتوصيف الظاهرة هو مصطلح الجمعيات الأهلية، الذي ارتبط بالنشأة الوطنية لكثير من تلك المنظمات في فترة الخضوع للاستعمار، ثم احتفظ باستمراريته بعد الاستقلال، ويمكن توصيف واقع حال بعض تلك الجمعيات من خلال تحليل المحاور الرئيسية التالية:[8]

- **النشأة**: حيث تمكن ملاحظة تفاوت شديد بين الدول العربية فيما يتعلق بتاريخ نشأة الجمعيات الأهلية فيها، ما بين مصر التي تأسست فيها أول جمعية من هذا النوع في مطلع القرن التاسع عشر، وسلطنة عُمان التي أرجئت فيها هذه النشأة حتى الثلث الأخير من القرن العشرين، مروراً بتونس ولبنان وهما الدولتان اللتان عرفتا الجمعيات الأهلية في نهاية القرن التاسع عشر.

- **العدد**: حيث تمكن ملاحظة تفاوت مماثل في سعة انتشار الجمعيات الأهلية على مستوى الدول العربية بتأثير مجموعة مختلفة من العوامل؛ منها، حجم السكان، والتكوين الاجتماعي للسكان، ومستوى التطور الديمقراطي، وتأثيرات العامل الاجتماعي-الاقتصادي المرتبط بدور الدولة، وازدياد الاهتمام الدولي والدعم الخارجي لنشاط تلك الجمعيات، وتزايد دعم الحركات الإسلامية لفكرة العمل الأهلي. وتمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى أن الإرهاصات الأولى للعمل الأهلي في الدول العربية ارتبطت بدور مؤسسة الأوقاف، كما أن الدعم الوطني للعمل الأهلي الذي تجلى في مواجهة الإرساليات التبشيرية والنفوذ الأجنبي اختلط بالبعد الديني من حيث هو أحد أبعاد الهوية القومية.[9]

- **النشاط**: فبينما تنشط بعض الجمعيات في مجال تقديم المساعدة للفقراء، تنشط أخرى في مجال رعاية المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وأخرى في مجال توفير التعليم العالي للطلاب، أو في مجال تقديم الخدمات الطبية والصحية، وهناك جمعيات تعنى بالمرأة وحقوق الإنسان والبيئة. وبطبيعة الحال فإن مستوى التطور السياسي والاجتماعي في الدول العربية يتحكم إلى حدٍّ بعيد في وجود هذا النوع من الجمعيات والمنظمات أو في غيابه، أو في طبيعة الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، في حال وجودها. فبينما توجد منظمات حقوق الإنسان في دول مثل مصر وتونس والمغرب والجزائر بدرجة أكثر انتشاراً من الدول العربية الأخرى، يلاحظ انتشار المنظمات النسائية بوضوح في بعض دول الخليج العربية.

- **العلاقة مع السلطة**: يعاني كثير من الجمعيات الأهلية – عادة – درجات متفاوتة من تدخل السلطة في شؤونها؛ بدءاً من الضوابط التي تضعها لتأسيسها، مروراً بتوجيه أنشطتها وتعيين ممثلين لها في هذه الجمعية أو تلك لهذا الغرض، وانتهاءً بتجميد نشاطها، وأحياناً بحلها وتعقب ناشطيها.[10] وهناك من يعتبر الصيغتين المنتشرتين في المجتمعات العربية – أي الصيغة التقليدية والصيغة الليبرالية، وبكلمات أخرى تلك التي تعتمد البنى العضوية وتلك التي تشدد على دور المؤسسات الطوعية – مجافيتين على الأقل لدور الدولة.[11]

في ضوء هذه الإشكاليات تواجه عملية تحديد معنى المجتمع المدني في العالم العربي إجرائياً عدة تحديات نابعة من انعدام التحديدات الدقيقة التي سبق أن اعتمدت في توصيف المفهوم، والتي تعود إلى عدة أسباب رئيسية لعل أهمها:[12]

- جدة استخدام هذا المفهوم نسبياً وكونه من المفاهيم المنقولة عن ثقافة سياسية أخرى.

- التبدل السريع في المضمون النظري للمفهوم، الناجم عن التبدل السريع للتجربة العملية في المجتمعات العربية.

- بروز عدة تباينات بين الأقطار العربية طبقاً لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والتركيب الديمغرافي من ناحية، ودرجة الانسجام والتجانس القومي من ناحية ثانية، ودرجة تطور القوى والتيارات السياسية والتكوينات الاجتماعية من ناحية ثالثة. وهناك تفاوت آخر لا يمكن إغفال درجة تأثيره في إطار التباينات بين الأقطار العربية من حيث أوضاعها المجتمعية، ألا وهو التفاوت في مستوى الدخل وما يترتب عليه من مردودات اجتماعية واقتصادية.

- وجود بعض مكونات المجتمع التقليدي إلى جانب بعض رموز المجتمع الحديث ومكوناته في معظم أجزاء المنطقة العربية، مما يعكس أنماطاً من العلاقات التي قد تراوح بين الاستقرار والتعايش أحياناً، والتوتر والصراع في حالات أخرى، الأمر الذي قد يقود إلى عدم استقرار الأرضية الصالحة لبناء مجتمع مدني حديث.

- هيمنة الريف وعصبياته على المدينة ومجتمعها في بعض الدول العربية؛ فالكتلة الريفية تفرق المدينة وتحاصر قواها المدينية، ما يشكل كوابح فاعلة تعوق قيام المجتمع المدني وتطوره.

- التأثير السلبي للأفكار المحافظة والماضوية التي تعتمد القول بأن التنمية السياسية والمجتمع المدني يعبران عن تراث حضاري مغاير لا يراعي خصوصيات المجتمع في العالم العربي، وتشيع عنهما أنها أفكار مستوردة. ولا شك في أن هذا الادعاء يخرج واحداً من أهم منجزات التراث الإنساني المشترك من جدول أعمال بعض النظم السياسية العربية، ويحرم شعوب هذه البلدان من حقوقها ويكاد يضعها في الدرجة الثانية بعد الشعوب المتقدمة. ذلك أن التنمية السياسية والتحديث كانا وسيظلان من أهم الوسائل المهمة لتحقيق التقدم، ودلت التجربة على أن انعدام المشاركة الحقيقية والافتقار الواضح إلى الإصلاح يمكن أن يسهِّلا للقوى الخارجية مهمة التسلل إلى النسيج الاجتماعي العربي والاستقطاب في البيئات الوطنية للأنظمة السياسية العربية.

والحقيقة أن المجتمع المدني لا يمثل كياناً متجانساً داخل كل بلد عربي، كما أن فرص تطوره ومأسسته تتباين من بلد عربي إلى آخر، بحسب توجهات كل نظام سياسي عربي، ومستوى الضغوط الداخلية والخارجية التي يواجهها، ودرجة استجابته لهذه الضغوط، وطبيعة إدارته للسياسة العامة.

ثانياً: ماهية المجتمع المدني

لقد اتضح أن المجتمع المدني هو ذلك القسم من المجتمع الذي يتضمن النشاط الاجتماعي التطوعي المنظم، الذي يبدأ من حيث تنتهي الأسرة، وينتهي عندما تبدأ سلطة الدولة. وهو يشمل كل الجهود المنظمة المستقلة عن الدولة، والتي تعبر عن مصالح فئات معينة من المجتمع بما لا يتعارض والصالح العام. ومن أهم مؤسساته: الجماعات المهنية أو النقابات المهنية، والجمعيات الأهلية، وجماعات رجال الأعمال، والنقابات العمالية في حالة استقلالها عن الدولة، وما يطلق عليها المنظمات غير الحكومية.

ولتعرُّف واقع مؤسسات المجتمع المدني، نشير إلى التقرير السنوي الثاني الصادر عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،[13] الذي تناول تطورات القطاع الأهلي خلال عام 2002، في 16 دولة عربية (هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسودان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، وسورية، والمغرب، وموريتانيا، واليمن). فوفق التقرير وصل عدد المنظمات الأهلية التي جرى إشهارها قانونياً في ثماني دول عربية، من بين الدول التي غطاها التقرير، عام 2002 وحده إلى 8590 منظمة؛ منها 7000 جمعية ومنظمة تتركز في المملكة المغربية وحدها، تليها - بفارق كبير- مصر التي شهدت تسجيل وإشهار 700 جمعية ومنظمة أهلية جديدة، ثم اليمن (326)، ولبنان (219)، وتونس (157)، والسودان (112)، والبحرين (58)، وسورية (18)، إضافة إلى تسجيل وإشهار (5) منظمات خيرية في دولة الكويت.

ومن جهة أخرى أشارت البيانات الخاصة ببقية البلدان التي غطاها التقرير إلى اتجاه المنظمات الأهلية نحو الزيادة المطردة، وإن لم تتوافر إحصاءات دقيقة بحجم هذه الزيادة.

وإلى جانب ذلك، لاحظ التقرير حدوث تطور نوعي/ كيفي أيضاً في مجال اهتمامها؛ فأغلبها يتجه إلى العمل في قضايا التنمية البشرية، والحد من الفقر الذي تعانيه قطاعات واسعة من السكان في البلدان موضوعة البحث، كما تتجه لإعطاء مزيد من الاهتمام بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والبيئية في تلك البلدان وفي غيرها من البلدان العربية.

ويرصد التقرير أيضاً توجهات جديدة للمنظمات نحو النشاط الدفاعي؛ وهو ما يعرف في بعض الدول العربية باسم النشاط «الحقوقي». وهذا النشاط أكثر ظهوراً في الدول العربية التي اتخذت خطوات ملموسة على طريق التحول الديمقراطي. ويتركز اهتمام الجمعيات والمنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق المرأة بصفة خاصة. ففي البحرين – مثلاً – سجلت ثلاث جمعيات لحقوق الإنسان دفعة واحدة في عام 2002، وفي مصر سجلت تسع جمعيات جديدة لحقوق الإنسان أيضاً خلال العام نفسه، أما في المغرب فقد سجلت عشرات الجمعيات الحقوقية، وفي لبنان ظهرت عشر جمعيات نسائية جديدة.

إن الكثير من منظمات المجتمع المدني ومؤسساته، تقدم خدمات اجتماعية وتربية دينية، وبعض المؤسسات المهنية تسيطر عليها قوى دينية (إسلام سياسي، أو قوى سلفية، أو قوى دينية محافظة)، ويسيطر ناشطو العمل الوطني القومي واليساري (سابقاً) وخريجو العمل النقابي القديم على أشكال أخرى من التنظيم، وبخاصة مؤسسات حقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات التي تهوى تسمية مؤسسات المجتمع المدني، ويبحث أولئك عن استراتيجيات مختلفة للإصلاح والتحديث، مدفوعين بفشل العمل الحزبي القومي واليساري، إما بسبب قمع السلطة وإما بسبب التحالف مع السلطة، وإما مدفوعين بعملية احتراف للعمل السياسي والاجتماعي، بحيث أخذت تجد لها تمويلاً في صناديق الدعم الأجنبية للمنظمات غير الحكومية بعد إفلاس العمل الحزبي.[14]

ولما كانت المنظمات غير الحكومية (NGO) من أهم مكونات المجتمع المدني، حتى إنها لترادف أحياناً المفهوم نفسه، يصبح من الضروري استعراض خصائص خريطة

المنظمات غير الحكومية في العالم العربي، واختلاف تلك الخصائص من دولة إلى أخرى. إن مهمة تحديد ماهية المنظمات غير الحكومية ليست يسيرة، بسبب تعدد المسميات المطروحة لتلك المنظمات، وترصد إحدى الدراسات عدة مسميات لها، يركز كل منها على بعد واحد أو عنصر واحد من دون بقية الأبعاد والعناصر. ولما كان اصطفاء عنصر واحد والتركيز عليه يحول دون شمولية التعريف، فقد تعزز الاتجاه الداعي إلى تقديم تعريف إجرائي للظاهرة يلخص أهم العناصر المميزة لها، وفي هذا السياق يقصد بمصطلح المنظمات غير الحكومية، تلك النوعية من المنظمات التي تتمتع بحد أدنى من المؤسسية بحيث لا تتخذ شكل النشاط المؤقت، والتي تهدف إلى الربح، فإن هي حققته توجهه إلى الغرض من تكوينها (مساعدة معاقين، ورعاية مسنين، ودعم تنظيم أسرة...الخ)، وتتمتع باستقلال نسبي عن الدولة وتدير أنشطتها ذاتياً، ولا ترتبط بأحزاب سياسية أو تسعى للوصول إلى السلطة، مع إمكانية أدائها وظائف سياسية (تدعيم المشاركة السياسية للمرأة مثلاً).[15]

وقد اعترفت الدول العربية عموماً بالحق بالاتحاد الطوعي الذي نصت عليه المادة العشرون من إعلان حقوق الإنسان عام 1948، ولكن هذا الاعتراف تأكّل عبر سلسلة من التقييدات التي فرضها القانون المحلي أو فرضتها إرادة الأنظمة السياسية العربية.

وقد كانت المنظمات غير الحكومية في الماضي خيرية الطابع، وكان أبناء الطبقات الميسورة يحتلون قيادتها من حيث هي نوع من المنزلة الاجتماعية، وأيضاً من حيث هي نوع من تأكيد الرابطة الأهلية التي تربط المجتمع بعضه ببعضه الآخر. أما المنظمات غير الحكومية المعاصرة فيشغل قياداتها أبناء الطبقة الوسطى، وتطمح إلى تجاوز العمل الخيري باتجاه التأثير في سياسات الدولة في مجالات جزئية، ويختلف العمل غير الحكومي عن الخيري بأن هدفه هو التأثير في السياسة والتخطيط، في حين يختلف عن العمل السياسي في تعامله مع الجزئيات من دون تقديم تصور عام بديل في الحياة السياسية، أي من دون أن يهدف إلى تغيير السياسة القائمة ونظام الحكم.[16]

ومن ناحية أخرى، يوجد خلاف حول ما إذا الأحزاب السياسية تعد جزءاً من المجتمع المدني أو لا.[17] وهناك اعتباران أساسيان يركز عليهما الاتجاه الذي يذهب إلى استبعاد الأحزاب السياسية من منظومة المجتمع المدني (مع إمكانية التفاعل مع بعض مؤسسات المجتمع المدني): أولهما هو أن الأحزاب السياسية تسعى إلى السلطة؛ وثانيهما هو أن وصول حزب سياسي للحكم، قد يجعله يستأثر به، ويرفض تداول السلطة، كما قد يقوم بانتهاك الحقوق والحريات العامة، وهو ما يتناقض مع أحد أركان المجتمع المدني.[18] وبالإضافة إلى هذين الاعتبارين، فإن بعض المنظِّرين يخرج الأحزاب السياسية من إطار المجتمع المدني، استناداً إلى طبيعة وجوده خارج اعتبارات القوة والسيطرة القائمة في بنية الدولة.[19]

ويتم إدراك منظمات المجتمع المدني بالنظر إلى بعدين رئيسيين: رأسي وأفقي. ففي إطار البعد الرأسي، يُدرَك المجتمع المدني باعتباره يضم التنظيمات التي تقع في الفضاء الكائن بين العائلة باعتبارها الوحدة المحورية للمجتمع الطبيعي، والدولة التي شكلت المجتمع السياسي المقابل له، بحيث توجد في هذا الفضاء مؤسسات المجتمع التي ينضم إليها الأفراد بإرادتهم، والتي تقترب أو تبتعد بدرجة أو أكثر أو أقل من المجتمع السياسي أو المجتمع الطبيعي. وهي بهذا الموقف تلعب دور ملطف التفاعل بين الفرد من ناحية والدولة من ناحية ثانية. وفي الغالب فإن تحقيق أمان البشر في مختلف المجالات التي يتحركون فيها هو الذي يشغل اهتمام مؤسسات المجتمع المدني، ذلك أنها تسعى إلى تمكين كثير من الفئات الاجتماعية والسياسية، وهي التي تتولى الارتفاع بنوعية حياة البشر الاجتماعية والثقافية، حتى تصبح ملائمة لإشباع حاجاتهم على مستوى إنساني.[20]

أما في إطار البعد الأفقي فيمكن تمييز المجتمع المدني عن قطاعين آخرين على طرفي نقيض من حيث الأيديولوجيا، أو منطق العمل والأداء. الأول هو القطاع الحكومي وملحق به القطاع العام، حيث العمل فيه ينظمه قانون الدولة، وهو عمل موجه إلى البشر في المجتمع الطبيعي لتحقيق عدة وظائف، ولزيادة الالتحام بين الاجتماعي والسياسي، أي

بين المجتمع والدولة. وفي مجال الدولة والحكومة يستبعد العمل المستند إلى معايير التطوع والاختيار، ومطلوب العمل المأجور أو المفروض الذي تنظمه القوانين واللوائح. والثاني الذي يكون على نقيض ذلك، وهو القطاع الخاص الذي يقف في مقابل القطاع الحكومي والعام، وهو قطاع يبحث عن الربح ويعمل على وفق قوانينه وآلياته، ويسعى إلى تعبئة المواطنين لاستهلاك السلع، من خلال تقانات الإعلان الحديثة التي تعمل على توسيع مساحة الاستهلاك.

وعلى خلاف هذا وذاك نجد أن مؤسسات المجتمع المدني لها طبيعتها الخاصة التي تجمع في بنائها أفضل ما في النقيضين من خصائص، فهي تقدم خدماتها ومساعداتها المادية والمعنوية للمواطنين، ليس بهدف الحصول على ربح ولكن تعبيراً عن رغبة إنسانية تفرض ضرورة التحرك للارتقاء بنوعية حياة البشر. وزيادة على ذلك فهي تؤدي أدوارها ووظائفها بأدنى قدر من المعوقات البيروقراطية التي تعانيها الإدارة الحكومية.

وعليه يقصد بالمجتمع المدني إجرائياً المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة؛ منها أغراض سياسية كتعزيز المشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي والحضاري، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية كالإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.[21]

هذا التوصيف للمجتمع المدني يعني أن المفهوم يتضمن مجموعة من المؤشرات والعناصر المترابطة، ولعل أبرزها يتمثل في ما يأتي:[22]

- تبلور أنماط من العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ذات طبيعة تعاونية أو تنافسية أو صراعية، وذلك تبعاً لدرجة الاتفاق أو التباين داخل المجتمع

بين القوى المختلفة من حيث مصالحها وتصوراتها، بمعنى أن هذه العلاقات هي محصلة للتفاعل بين القوى والتكوينات الاجتماعية المختلفة في المجتمع.

- إن تنامي أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس، وتعددها على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى المجتمع المدني ومكوناته، يعد مؤشراً على فعالية هذا المجتمع وتوافر إمكانية تطوره.

- كلما حصلت زيادة كمية وكيفية في عدد التكوينات الاجتماعية المستندة إلى أسس إنجازية وحجمها، سواء على حساب القوى والتكوينات القائمة على أسس تقليدية، أو على حساب العناصر المهمشة اجتماعياً وسياسياً، كان ذلك مؤشراً مهماً على تنامي المجتمع المدني وتطوره.

فالتنظيم المدني للمجتمع هو القاعدة، أو الطبقة الوسيطة من التنظيم الذي لا يخلو منه – ولا يمكن أن يخلو منه – أي مجتمع بشري منظم، وانعدامه يعني اختلال التوازن في البيئة الاجتماعية، ولكنه على أي حال ليس بكاف من حيث هو تنظيم للقيام بجميع الوظائف التي يحتاجها سير الحضارة كما هي عليه اليوم؛ إذ تعتبر الدولة، بوصفها مركزاً لتنظيمات من نوع جديد، أكثر قدرة على مركزة الجهد الإنساني، ومن ورائها السياسة من حيث هي توليد وتسيير لهذه المركزية، ومن حيث هي سلطة وممارسة يومية، في سبيل اكتشاف مستوى أعلى من التنظيم الاجتماعي اقتضاه التطور الحضاري والتقني.

وتجدر الإشارة إلى أن نشوء مستوى جديد لتنظيم الجهود الإنسانية داخل مجتمع ما، لا يعني أن أشكال التنظيم السابق فقدت دورها ومكانتها في التاريخ وفي المجتمع، فالتطور لا يعني استبدال بنية بأخرى، ولكنه يعني تفتح إمكانات جديدة في بنية قائمة، وبالتالي فتح حقول جديدة للممارسة والتنظيم تزيد من الطابع العضوي للمجتمع، وتخلق توازنات متعددة وعميقة تسمح له بتبني استراتيجيات والقيام بممارسات جماعية أعظم.[23]

وفي سياق تحرير مفهوم المجتمع المدني في البيئة العربية من الاختلاط الناجم عما يمكن أن يفهم بكونه ارتباطاً بخبرات التطور السياسي في الغرب الرأسمالي، أو بإعادة تكرار التجربة الغربية في التحديث، أو بالتمييز بين حدود الخاص والعام في مفهوم المجتمع المدني، أي العناصر المرتبطة بالمجتمع المدني، والتي يمكن أن تمثل قاسماً مشتركاً لمختلف دول العالم، نتفق على ضرورة تأكيد المقولات التالية:[24]

- لم تبق ظاهرة المجتمع المدني بالمعنى الحديث حكراً على الغرب، بل إن هذه الظاهرة أصبحت تعرفها دول عديدة، لكن الفارق يكمن في درجة نضج المجتمع المدني وتبلوره في الحالتين.
- العناصر الأساسية لمفهوم المجتمع المدني كما تطور في الغرب، لا تمكن إعادة إنتاجها بصورة حرفية في البيئة العربية، وذلك للاختلافات الثقافية والحضارية من ناحية، ولدرجة التباين في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من ناحية ثانية.
- هناك بعض العناصر المهمة التي لا يتصور قيام مجتمع مدني من دونها في الغرب وكذلك في البيئة العربية؛ ومن أبرز هذه العناصر تبلور القوى والتكوينات الاجتماعية، والحد من قدرة الدولة على ممارسة التسلط إزاء المواطنين، وذلك لأن الأمر في كلتا البيئتين يتطلب بناء الإطار القانوني الذي يشكل أساساً للممارسة السياسية ويضع قيوداً على ممارسة السلطة من ناحية أولى وتعظيمه، وتدعيم المؤسسات الوسيطة التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار هذا القانون من ناحية ثانية، وإدارة العلاقة بين الدولة والمجتمع بوسائل سلمية ومنظمة من ناحية ثالثة.

ثالثاً: خصائص المجتمع المدني

تشترك مؤسسات المجتمع المدني، بوجه عام، بجملة من الخصائص والسمات والمعايير، وسوف نتطرق هنا إلى أبرزها مقاربة إلى العالم العربي من الناحيتين الإجرائية والمعيارية:[25]

- إن تكوين مؤسسات المجتمع المدني يستند – عادة – إلى الإرادة الحرة لأعضائها، سواء انطبق ذلك على المؤسِّسين لهذه المؤسسات، أو الذين انجذبوا لعضويتها.

- التنظيم الجماعي، وهو ما يعني أن مؤسسات المجتمع المدني تميل إلى الإدارة الجماعية، ولتحقيق ذلك فإن آلية الانتخاب هي الآلية المعتمدة في الغالب لتولي المناصب الإدارية المختلفة، هذا بالإضافة إلى المشاركة الجماعية، سواء فيما يتعلق بصياغة القرارات أو في تنفيذ السياسات، ويفترض أنها لا تميل إلى استمرار سيطرة الشخص أو المجموعة الواحدة على إرادة المنظمة.

- استناد السلوكيات على مستوى الأفراد أو على مستوى المنظمة إلى البعد الأخلاقي أو السلوكي الذي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع، وإدارة الاختلاف بالوسائل السلمية المتحضرة، والالتزام بالأبعاد المتجذرة في قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والحوار والتسامح والتعاون والتنافس.

- إن مؤسسات المجتمع المدني عادة ما يكون لها الشكل الرسمي المقنن إلى حد ما، بمعنى أن لها كياناً له ثباته ودوامه يميزها عن مجرد التجمعات المؤقتة للأفراد، ويدخل في إطار هذا الشكل المقنن امتلاك هذه المؤسسات لقانون أساسي وتنظيم إداري له قدر من المرونة، وأساليب محددة تتعامل من خلالها مع مشكلات الواقع في نطاق اهتمامها.

- يفترض أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني باستقلالية إزاء الدولة في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، فهي تجسد معنى قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيداً عن تدخل الدولة، بمعنى أن للمجتمع المدني دينامية واتجاه فعل وحركة وأداءً ينحو منحىً ينطوي على قدر من الاستقلالية عن الدولة. فالأفراد يتمتعون بذاتيتهم الخاصة في إطار مؤسسات المجتمع المدني، وانضمامهم لها يتم وفقاً لإرادتهم، وطبقاً لمعايير إنجازية حديثة كمستوى التعليم والاختصاص أو المهنة. غير أن هذا لا يمنع قيام تعاون وتفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة، ولا يمنع أحياناً وجود

عضو يمثل الحكومة في إدارة هذه المؤسسات، بيد أن علاقتها بالدولة لا ينبغي أن تؤثر في التزامها بأهدافها.

- يمثل تكوّن المجتمع المدني وتطوره، عملية دينامية مستمرة تخضع لمنطق التغيير إيجاباً أو سلباً، وفقاً لمتغيرات داخلية أو خارجية، ومتى وصل المجتمع المدني إلى درجة تكوين مؤسسات جديدة، أو تطوير المؤسسات القائمة وتحديثها، أي درجة النضج، بمعنى القدرة المستمرة والمتجددة على تنظيم الذات، فإنه يكون مؤهلاً للتعامل بكفاءة مع مصادر التغيير الداخلية والخارجية. وإن كان ذلك لا يمنع من تدخل الدولة من خلال بعض الأدوات لمواجهة بعض إشكاليات المجتمع المدني.[26]

- إن مؤسسات المجتمع المدني تدار إدارة ذاتية، وتسيطر إدارتها عادة على توجيه أنشطتها، ومع أن إدارة المؤسسة وتوجيه أنشطتها يجب ألا يكون موضع تحكم أي قوى خارجية عنها، إلا أن ذلك لا يمنع من الاستفادة من أي قوى في بيئة المؤسسة بما يساعدها على أداء دورها بكفاءة، كالاستعانة ببعض الهيئات الحكومية أو غير الحكومية لتدريب أعضائها، أو لتقديم الدعم لها من دون أن يكون لهذا العون أو الدعم أي تأثير في استقلالها بصياغة أهدافها وسياساتها ووضعها موضع التنفيذ.

- ينبغي ألا ترتبط مؤسسات المجتمع المدني بأعمال ذات طبيعة حزبية محددة، مثل مساعدة مرشح لمنصب سياسي، ولا يعني ألا يكون من بين أنشطة المؤسسة التوعية السياسية بقضايا المجتمع، أو العمل من أجل تغيير المجتمع إلى الأفضل، فالتمييز هنا يكون بين الأنشطة السياسية بشكل عام، والنشاط الحزبي المحدود.

- لقد تكونت في معظم الدول العربية مظاهر ومقومات لما اصطلح على تسميته بالمجتمع المدني، ولكن فاعليتها متباينة تراوح بين محدودة الفاعلية وذات التأثير النسبي، وذلك نظراً إلى سيطرة الدولة على قوى المجتمع المدني ومؤسساته وتضييق هامش حرية الحركة أمامها من ناحية، ونتيجة لبعض المشكلات المرتبطة بهذه

القوى وتلك المؤسسات من ناحية أخرى. ومن أبرزها في هذا الصدد: عدم تبلور القوى والتكوينات الاجتماعية الحديثة، وأحياناً بروز ظاهرة الصراعات والانقسامات والانشقاقات بين قوى المجتمع المدني ومؤسساته، أو داخل بعض هذه المؤسسات.[27]

- هناك من يرى أن إشاعة استخدام مفهوم المجتمع المدني وتطور آلياته المتعددة يعين على إصابة هدفين: الأول، الدفاع عن الطابع التعاقدي للدولة، وهو عمل يقتضي الدفاع عن مطلب المشاركة والتبادل لتقليص آلية السيطرة والإكراه التي يمارسها كثير من الدول العربية، ولكي يتحول الدفاع عن المفهوم إلى جزء من الدفاع عن التنمية السياسية والتحديث في العالم العربي. والهدف الثاني هو ترسيخ كل ما يسمح بتوسيع دائرة المجتمع المدني في مجال الذهنيات ومجال الممارسة الاجتماعية.[28]

- يواجه المجتمع المدني في العالم العربي إشكالية وجود مكونات المجتمع التقليدي ورموزه، إلى جانب مكونات المجتمع المدني الحديث ورموزه. وهذه الإشكالية تتباين حدتها من بلد عربي إلى آخر.

رابعاً: العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني

سعى عديد من العلماء في دراساتهم للمجتمع المدني إلى التحديد الدقيق للخط الذي ينتهي عنده المجتمع المدني وتبدأ عنده الدولة. وقد برزت مقاربتان أساسيتان لهذه المسألة، تتناول المقاربة السائدة طبيعة العلاقة بين الدولة ممثلة بنظامها السياسي والمجتمع المدني مع تحديد المعايير التي يمكن اعتمادها في وجوب اعتبار أي منظمة أو مؤسسة بعينها جزءاً من الدولة أو من المجتمع المدني. وهناك مقاربة بديلة تنطوي على التشكيك في مجرد الفكرة القائلة بوجود هذا التمييز، وترمي إلى استكشاف بنى السلطة التي تكمن وراء فكرة استقلال المجتمع المدني عن الدولة.

وبينما يذهب أنصار المقاربة الأولى إلى أن استقلال المجتمع المدني عن الدولة يمثل أحد ملامح هذا المجتمع ويجب فهم الاثنين على أنهما كيانان منفصلان، يذهب أنصار المقاربة الثانية إلى أن المجتمع المدني والدولة مترابطان عن طريق الدستور والتقاليد التي تؤكد التزامات كل منهما للآخر، علاوة على حقوق كل منهما تجاه الآخر.[29]

وفي كثير من الأحيان تطرح إشكالية المجتمع المدني من خلال بعض الإشارات المتمثلة في: القدرة على التنظيم، وكثافة التأطير (الجمعوي)، وقدرة مكونات المجتمع المدني على المبادرة، وتأسيس مجتمع يقوم بمهام الدولة، ونشأة مجالات مستقلة عن الدولة، وتأكيد قدرات المجتمع إزاء الدولة أو النظام السياسي، أي أن هذه الإشارات تقوم على افتراض مؤداه الانفصال بين المجتمع والدولة، وأن هناك مساحة مستقلة لكل منهما تسمح لأحدهما بالتوسع والتقدم، وللآخر بالانسحاب أو التقهقر.

وقد نسب أنطونيو جرامشي، على سبيل المثال، إلى مؤسسات المجتمع المدني دوراً بالغ الأهمية في اكتساب الوعي بالوحدة لدى طبقات المجتمع، وفي تمكين طبقة متسوِّدة اقتصادياً من تحويل سيطرتها على مجتمعها إلى هيمنة مقبولة من أفراده كافة. وإن هذه الهيمنة تبدأ في الانهيار عندما تنجح الطبقات الخاضعة في تطوير مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بها، وتوجهها تحت قيادة مثقفيها الفاعلين إلى بلورة هيمنتها المضادة التي يعد ظهور بوادرها علامة تحول ثوري قادم في هذا المجتمع.[30]

إن هذا التصور الذي يعكسه تحليل جرامشي يعد «إسقاطياً» وغير دقيق الدلالة، ولا يصلح للاسترشاد به في العالم العربي، وقد يؤدي إلى تجاهل كون المجتمع المدني في الدول العربية يمكن أن يحيي دور الجماعات الاجتماعية، ويدرب المواطنين الناشطين لخدمة المجتمع، ويدعم تقاليد الاحترام والتعاون، ويعمل على توفير بديل أخلاقي عن المصلحة الذاتية، وينشِّط البيئة الاجتماعية للأنظمة السياسية العربية كي تكون أكثر تفاعلاً مع النسق السياسي.[31] وفضلاً عن ذلك فإن تصور جرامشي هذا يتجاهل واقع أن مجتمعاً مدنياً ذا مضمون فعلي لا يمكن أن يستمد أرضيته وقوته إلا من دولة صلبة وقوية، وأن درجة الخطورة المحتملة لمجتمع أقوى من دولته لا تقل عن خطورة دولة أقوى من مجتمعها.

وإلى جانب تصور جرامشي يبرز تصور آخر يرى أن بناء المجتمع المدني وتدعيمه يتم طبقاً لعملية إصلاحية تدريجية يغلب عليها الطابع السلمي، بمعنى أن إحياء المجتمع المدني وتنشيط أدواره قد تتم من دون أن يعني ذلك إطاحة النظم السياسية القائمة، ولكن من خلال عديد من الإصلاحات التي تستهدف تحسين طرق الحكم وأساليب الإدارة وترشيد عملية صنع القرارات والسياسات وإقامة التوازن بين الدولة والمجتمع، بحيث تتحدد واجبات الدولة أو النظام السياسي فيها وحقوقه، وواجبات المجتمع وحقوقه على نحو أفضل. وهذا التصور هو أقرب إلى الواقع، ولاسيما في العالم العربي، وعلى الأقل في الأجلين القصير والمتوسط، وبخاصة أن بعض النخب العربية الحاكمة بدأت تعي حقيقة الإشكاليات التي تواجه نظمها السياسية ومجتمعاتها على حد سواء.

وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك ويؤكد أن الدولة والمجتمع المدني ليسا أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر، ولكنهما مترابطان كلياً. بمعنى أن لكل دولة ونظام سياسي المجتمع المدني الذي يتماشى وإياه، ومن غير الممكن فهم مصير المجتمع المدني وتأثير العوامل الداخلية والخارجية فيه من دون فهم تطور الدولة والنظام السياسي وعلاقته بالمجتمع.

لذا فإن الدولة في العالم العربي من أجل تهيئة شروط صيرورتها دولة وطنية حقاً، ومن أجل مواجهة عوائق تلك الصيرورة، فإنها تحتاج إلى إطلاق صيرورة نمو مؤسسات المجتمع المدني من أجل توسعة جغرافيته ومعها توسعة مساحة المجال السياسي الحديث، «وتخطئ نخبة الدولة والسلطة إن هي اعتقدت أن قيام مجتمع مدني حديث يهددها في كيانها، بل إن استقرارها من حيث هي دولة ومعه استقرار المجتمع الوطني برمته، رهن برسوخ مؤسسات هذا المجتمع، وثقافة هذا المجتمع الحديثة في الحياة الوطنية».[32]

وعلى ذلك نجد أن التوصيف الأقرب للدقة هو ذلك الذي يؤكد تحرر المجتمع المدني نسبياً عن الدولة، ويضع في الآن نفسه حدوداً لهذا التحرر من هيمنة الدولة. باعتبار أن المجتمع المدني لا يتحقق إلا عبر الدولة، التي يجب أن تضطلع بمسؤولية

المساعدة على حل تناقضاته الداخلية، وتتوقع منه إدراك واجبه بالخضوع لسلطة الدولة. وبعبارة أخرى فإن هذا المجتمع ليس الدولة ولا يحل محلها، ولكنه لا يمكن أن يتمظهر إلا من خلالها، وعليه فإنهما في المحصلة الأخيرة يشكلان وحدة معقدة من الصراع والتكامل. ولا يختلف ذلك كثيراً عما ذهب إليه روزنفالون في اقتراحه إيجاد مجتمع مدني مضمون من طرف الدولة، ذي كثافة عالية وكبيرة، وقدرة متزايدة على الاستجابة للحاجات الاجتماعية عبر شبكات دعم متبادل، عوضاً عن التخصيص والتمسك الدائم بأحد القطبين: السوق أو الدولة.[33]

ومع ذلك، مازال الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في العالم العربي يطرح في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة، ومجموعة كوابح تكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية، وهذا يعني أن تنامي دور المجتمع المدني لا ينطلق فقط من كونه يعبر عن مؤسسات تنشأ في هذا المجتمع أو ذاك، أو كونه يعبر عن أفكار يتم العمل على إعادة إنتاجها وتعميمها، بل رؤية فكرية تتعلق بمشروع للتنمية السياسية والتحديث.[34] وكلما تنامت وقويت مؤسسات المجتمع المدني تشذبت قدرة الدولة على ممارسة التسلط ضد المواطنين، فهذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقاتها بمواطنيها، وبدور الوسيط بين الدولة والمواطنين بحيث لا يتعاملون مع الدولة لكونهم أفراداً عزلاً، بل لكونهم مواطنين ينتمون إلى جماعات أو مؤسسات أكبر توفر لهم قدراً من الحماية.

ولعل الأمر بمجمله يتطلب إعادة بناء مضامين الثقافة السياسية بالشكل الذي يكرس قيم المشاركة والولاء والانتماء. وتأثير قوى المجتمع المدني ومؤسساته في السياسات والقرارات التي تتخذها الدول عبر المجالس النيابية ومجالس الشورى، ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط والمصالح المنظمة، إلى غير ذلك من ممارسات منظمة، تصب في إطار تعزيز التنمية السياسية والاجتماعية، وصيانة البناء السياسي وتعزيز الوحدة الوطنية. لذا فقد أصبح المجتمع المدني يمثل تحدياً مفهومياً ومعرفياً

لثقافتنا السائدة منذ عقود، لا لأن ذلك يتوقف على مدى توافر قيم الحرية وتقاليدها والاختلاف والتسامح والولاء والمواطنة في العالم العربي في هذا الجزء أو ذاك، ولكن أيضاً للأخطاء الناجمة عن محاولة البعض إسقاط المفهوم على الواقع العربي بمنطق غربي لا يأخذ في الاعتبار خصوصية العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، وجدلية المراحل في تحقيق التنمية السياسية والتحديث، ومقتضيات الحاجة للإصلاح على أسس وطنية ودستورية ومؤسساتية.[35]

ولأهمية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني، فقد بدأت تنمو مجالات العمل المشترك بينه وبين الحكومة والقطاع العام من ناحية، وبينه وبين مؤسسات القطاع الخاص من ناحية ثانية، لتحقيق غاية تنمية المجتمع والدولة وتحديثهما. ولا يعني العمل على تقوية المجتمع المدني بهذه الصورة إضعاف الدولة، أو إلغاء دورها الاجتماعي بالكامل، بمعنى أن الدعوة إلى تنمية المجتمع المدني وتقوية القطاع الأهلي يجب أن تتكامل مع الدعوة إلى وجود دولة عصرية قوية على أساس من الحرية والعدالة والمساواة وسيادة القانون، ويعد ذلك الضمان الأساسي لوجود شراكة حقيقية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

لذا لم يبق هناك مجال لعدم الإقرار بأن ثقافتنا في أمس الحاجة اليوم إلى إعادة النظر في العلاقة بين الدولة والمجتمع، من ناحية، بالسؤال في مشروعية السلطة وآليات المعرفة العملية لتنظيم المجتمع،[36] وفي العلاقة بين السياسة والأخلاق من ناحية ثانية، بالسؤال في المعرفة المعيارية التي تضبط الغايات القيمية لمجتمع التسامح والاختلاف والمواطنة الحرة في مجتمع مدني متحرك لكتلة تاريخية مؤمنة بهويتها ومصيرها وقدرتها على التفاعل الإنساني والحضاري، والإضافة للحضارة الإنسانية.

وفي ضوء مجمل ما تقدم حول هذه المؤسسات، يظل الأمل منعقداً حول أهمية دورها في بلورة ثقافة المواطنة، حيث تساعد على تدعيم الحقوق والواجبات، ورصد

الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن دورها في تنمية المجتمع وتطوره، مع مراعاة طبيعة العلاقة بين قوى العولمة ومؤسسات المجتمع المدني، تلك العلاقة المعقدة والمتداخلة والتي تسعى فيها قوى العولمة إلى عولمة القوانين، وكذلك عولمة القيم وبخاصة قيم: الديمقراطية والشفافية والإصلاح، وأطروحة مجتمع المعرفة، ناهيك عن أهداف الشركات المتعددة الجنسيات، وجماعات الضغط الدولية، فجميعها يسعى لوجود مجتمع مدني معولم، ويدافع عنه على حساب قيم الولاء والانتماء للوطن، وقيم المواطنة، وهو ما يستوجب مراعاة مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي لهذه الحقائق من ناحية، وتفعيل جدية برامج هذه المؤسسات وتطوير أساليبها في الأداء الذي يرجى له أن يكون موضوعياً وإيجابياً، ويستهدف تدعيم القيم المرجوة لصالح الوطن والمواطن معاً.

الفصل الثالث

المأسسة والمجتمع المدني

عند ولادة الدولة القُطرية في العالم العربي تنازعتها على الأقل ثلاث هويات: الوطنية، والقومية، والدينية. وكان من شأن كل اختيار، ضمني أو صريح، أن يحدث مشكلات داخلية أو إقليمية؛ فالدول العربية التي اختارت أن تؤكد هوية وطنية نهائية اصطدمت أو صدمت قطاعاً كبيراً من مواطنيها الذين يتطلعون إلى التواصل والالتحام في جامعة سياسية حضارية أوسع؛ مثل الأمة العربية أو الأمة الإسلامية. أما الدول العربية التي اختارت الهوية العربية القومية هوية نهائية، واعتبرت قطريتها مرحلة مؤقتة، فإنها صدمت أو اصطدمت بمشاعر تكوينات إثنية غير عربية في داخلها، كما صدمت أو اصطدمت بدول قطرية أخرى كانت قد قررت صراحة أو ضمناً أن تكون وطنيتها القطرية اختياراً نهائياً لهويتها، ناهيك عن معارضة القوى الإقليمية والدولية غير العربية المناهضة لهذا التوجه.

وينطبق الأمر نفسه على الدول العربية التي اختارت أنظمتها الحاكمة، أو تحاول بعض القوى السياسية الكبرى فيها، الأخذ بالهوية الإسلامية، ففي بعض هذه الدول حيث توجد أقليات دينية غير إسلامية يصطدم هذا الاختيار بمشاعر غير المسلمين.[1]

وقد مثلت هذه الإشكالية انعكاساً لوجود تكوينات من العرب غير المسلمين (مثل المسيحيين وأبناء الديانات الأخرى)، أو من المسلمين غير العرب (مثل الأكراد والأمازيغ)، تعيش ضمن البيئة الاجتماعية لكثير من الأنظمة السياسية العربية. وانصرفت أبعاد تحليلها أو معالجتها إلى معنى الهوية أو الاندماج أو الشرعية، مما كان لها في الماضي ومازال دور في بناء مكونات المجتمع المدني في كثير من الدول العربية، وتأثير في العلاقة

بين الدولة والمجتمع المدني، وفي بروز كثير من العوامل الداخلية والخارجية الضاغطة والمحفزة تجاه الدولة والمجتمع في العالم العربي.

وفي ضوء ذلك، نرى أنه ليس باستطاعة الأنظمة السياسية العربية الاستجابة لذلك التحدي إلا من زاوية تعزيز دولة القانون وبناء سلطة مستوفية لمصادر شرعيتها، والشروع بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية حقيقية، والعمل على ترصين الوحدة الوطنية من خلال هذه الإصلاحات، والإقرار بشروط الانفتاح الإيجابي على منطق التطور والإصلاح المتوازن والاستجابة لأحكامه وموجباته.

وسوف نحاول في هذا الفصل توصيف عملية بناء مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي وتحليلها، ودور العوامل الداخلية والخارجية فيها، وتحليل مضمون ما يمكن وصفه بالمؤسسات التقليدية والمؤسسات الحديثة للمجتمع، تمهيداً لإدراك مدخلات التنمية السياسية والتحديث، أي الغاية الجوهرية للإصلاح في العالم العربي.

أولاً: بناء مؤسسات المجتمع المدني

لقد قدم الفكر العقلاني العربي تنازلات عديدة للخطابات الأيديولوجية التي تدعي التحديثية، وللخطابات الأصولية التي تدعي امتلاك الحلول المصيرية الجاهزة. وفي كل الحالات أدت الأزمات التي عصفت بالعالم العربي خلال العقود الستة الماضية إلى ضعف قوة البرهنة لدى النخب المسؤولة عن مسار الحياة السياسية والاجتماعية لاستنباط الحلول الخاصة بواقعها. وتأسيساً على ذلك تم التمهيد للتدخل الأجنبي باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرب على الإرهاب، كما أدت إلى دكتاتورية التخلف الاجتماعي في غير دولة عربية، وعدم القدرة على مجابهة انعكاسات فكر العولمة وآلياتها الثقافية والاقتصادية.[2] في هذا الواقع يصبح دور المثقف والأكاديمي العربي خارج دائرة الفعل الحقيقي في نسق الأحداث المحيطة به، ولا سبيل إلى تفعيل ذلك الدور إلا بتعلية فكرة

المؤسسية، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتحديثها كي تؤدي دورها في تعزيز الانتماء التاريخي للشأن العام، واليقظة النقدية الملتزمة، والإصلاح والتحديث.

ونظراً لما تمثله عملية المأسسة بالنسبة لجوهر موضوع دراستنا، فإن هذا الفصل من الدراسة سوف يكون معنياً بالإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي المأسسة نظرياً؟ وما الأسس التي تقوم عليها عملية المأسسة؟ وما الصلة بين المأسسة والذهنيات والتصورات أو العقلية السائدة؟ وما طبيعة العلاقة بين المأسسة والسلطة القائمة، وبين المأسسة السياسية والمجتمع المدني؟ وما دور وتأثير ومستقبل المؤسسات التقليدية والمؤسسات الحديثة للمجتمع المدني في العالم العربي؟ وما العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في مأسسة المجتمع المدني في العالم العربي؟

1. المأسسة نظرياً

عرَّف المعجم الفرنسي ليتره *Littré* المؤسسة بأنها «كل ما يبتدعه أو يقيمه الإنسان، وذلك بمقابل ما هو موجود في الطبيعة، فالمؤسسة بصورة عامة هي تركيبة يبتدعها الإنسان بالتعاون مع الأفراد الآخرين في المجتمع»، فالبشر يصنعون الجمعيات وينتسبون إليها وذلك لإرضاء حاجاتهم المشتركة. فالمؤسسة إذاً هي طراز مستمر من السلوك الاجتماعي، أو طريقة ثابتة للسلوك الجماعي، وهي مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لتوظيف جهود الأفراد وتنظيمها من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. كما أن تنوع الحاجات في المجتمع يكون باعثاً على إنشاء مؤسسات متنوعة ومتعددة، حيث إن كيفية إشباع هذه الحاجات تنبثق عنها مؤسسات من الطبيعة نفسها. وإذا كانت المجتمعات تتماثل من ناحية الحاجات الإنسانية كالغذاء والمأوى والملبس وغير ذلك من الحاجات المادية الأخرى، وضمان الأمن والنظام والتحرر من الخوف المادي والمعنوي وإشاعة الحرية والمشاركة، وهي حاجات تتشابه فيها كل المجتمعات الإنسانية، فإنها من ناحية أخرى تختلف في كيفية مواجهة هذه المتطلبات وإشباعها، أي إنها تختلف في كيفية بناء المؤسسات وكيفية أداء

وظائفها. وخلاصة القول هي أن ما يميز مجتمعاً عن آخر هو طراز مؤسساته التي هي تكثيف لعاداته وأعرافه وتقاليده وأفكاره ومعتقداته وقوانينه ودرجة تطوره.[3]

وعلى هذا تعد المأسسة الحجر الأساس في بناء المجتمع المدني، وقد يكون من المهم أيضاً تبيان الفارق بين العمل المدني من حيث هو مؤسسة Institution ومن حيث هو تنظيم Organization. فالمؤسسة هي مجموعة قوانين راسخة يتم وضعها لمقابلة المصالح الجماعية، وهي تنظيمات تتمتع بشرعية لإشباع حاجات الناس والدفاع عن حقوقهم عبر الزمن، ومن هنا فإن تطويرها يأتي في إطار التغيرات في البنية الاجتماعية. أما تعريف المنظمات فهي وحدات اجتماعية ذات غرض ودور محدد داخل إطار مؤسسي أوسع، وإن تطويرها لا يؤدي بالضرورة إلى تغيرات في البنية الاجتماعية.[4] وعلى الرغم من ذلك فالجمعية أو المؤسسة أو المنظمة، بصرف النظر عن التسمية، هي رمز للتعاون وللاستمرار، أي لتجاوز النشاط الفردي في اتجاه التعاطي المنظم والمستمر والمسؤول مع الآخرين لبلوغ أهداف معينة، وللانتقال من الوجود «الانكفائي» الذي يوجد فيه الإنسان في مدينة واسعة أو في مجتمع مديني كبير، لكي يقيم علاقاته الاجتماعية في إطار تنظيمات تدافع عن نشاطه أي عن مصالحه، وتؤكد هذه المصالح في اتجاه الآخرين وفي اتجاه المجتمع الشامل.

2. الأسس التي تقوم عليها مؤسسات المجتمع المدني

يمكن القول إن مؤسسات المجتمع المدني تقوم على أربعة أسس: أساس اقتصادي، وسياسي، وأيديولوجي، وقانوني.[5] فالأساس الاقتصادي يتضمن معنى تحقيق درجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، وذلك استناداً إلى نظام اقتصادي يرتكز على دور أكبر للقطاع الخاص والمبادرات الفردية، ويسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية بعيداً عن الدولة، التي يجب أن يقتصر تدخلها في المجال الاقتصادي على بعض القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة، والقيام ببعض المشروعات والصناعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها؛ وذلك لأن تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة.

ويقصد بالأساس السياسي الأسلوب أو الصيغة المعتمدة التي تسمح لمختلف قوى المجتمع بالتعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سلمية ومنظمة، وتعد التنمية السياسية بما تتيحه من فرص المشاركة أنسب صيغة سياسية لتحديث المجتمع. فهي فضلاً عن تعدد آلياتها وتعدد برامجها وأساليب تطبيقها، تقوم في جوهرها على أساس توفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم. وهناك اتجاه في التحليل السياسي يرى أنه متى قويت وتدعمت قوى المجتمع المدني ومؤسساته، فإنها تسهم في التنمية السياسية والاجتماعية والتحديث في عموم البناء الاجتماعي، وهذا الاتجاه يؤكد أن المجتمع المدني يمثل الأرضية التي ترتكز عليها التنمية السياسية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن النماذج السياسية يستحيل نقلها بحذافيرها إلى مجتمع آخر حتى وإن كانت مقومات التشابه بين المجتمعين كبيرة، والسبب في ذلك التكوين الثقافي للمجتمعات الذي يظل عاملاً رئيسياً في تحديد الكيفية التي يتم بها قبول نموذج سياسي أو اجتماعي معين.

ويشتمل الأساس الأيديولوجي على مختلف القيم والأفكار والأنساق الأيديولوجية السائدة لدى القوى والفئات في البيئة الاجتماعية، والتي قد يتعارض بعضها والسياسة التي يتبناها النظام السياسي القائم في أي دولة من دول النظام العربي. فالتباينات في المصالح بين القوى الاجتماعية المختلفة، ترتبط بتباينات في القيم والأفكار التي تتبناها هذه القوى، وفي هذه الحالة يحتل المثقفون مكانة بارزة في التأثير والتفعيل من خلال دورهم في إنتاج الخطاب الأيديولوجي والنظريات الموجهة للسلوك الجمعي في المجتمع المدني.

أما الأساس القانوني فيجسده النظام السياسي القائم في الدولة في مدة زمنية، بما ينطوي عليه من قواعد منظِّمة للسلوك الجمعي، والتي ينبغي أن يكون جوهرها العدالة والمساواة في الحقوق والحريات بين مختلف المواطنين، بصرف النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو المذهبية. وهكذا يمكن القول إن المجتمع المدني يمتثل فيه الفرد، وكذلك

الجماعة، إلى تنظيم معين وقواعد قانونية وأخلاقية معينة، وبذلك فهو إطار للمواطنة والحريات والقانون.

وعلى هذا فإن مؤسسات المجتمع المدني تزيد من وضوح طبيعة العلاقة بين الأنساق الاجتماعية ضمن البيئة الوطنية للنظام السياسي، ولذلك فإن صياغة الأنظمة والقوانين الخاصة بتنظيم المجتمع المدني ومأسسته في وحدات النظام العربي (دوله)، ينبغي أن تخضع لمراجعة دقيقة حتى لا تتحول إلى قضية منهجية تحكمها القوانين فقط من دون تدخل الثقافة ودورها في تشكيل الفرد وقيمه السياسية؛ إذ لا يمكن إدخال الإصلاح والتحديث الاجتماعي عبر القوانين ما لم يكن أيضاً مدعماً بالقيم.[6]

3. المأسسة والذهنيات السائدة

ثمة ترابط وثيق الصلة بين عملية المأسسة من جهة وبين الذهنيات أو التصورات أو العقلية السائدة في المجتمع من جهة أخرى، لأن المؤسسات تنشأ في وسط اجتماعي وحضاري معين، ولا يمكن أن تقوم بوظائفها على الوجه الأتم إلا إذا تلاءمت وعقلية الأفراد والجماعات الذين يعيشون في هذا الوسط. ولذلك ليس بالوسع غرس مؤسسات نشأت في أوساط اجتماعية وحضارية متقدمة في بلدان لم تبلغ درجة معينة من التطور. ومع ذلك يمكن القول إن المؤسسات التي هي نتاج لبيئة حضارية واجتماعية معينة بوسعها أن تقوم بالتأثير هي أيضاً في هذه البيئة. وبعبارة أخرى، في المجتمعات التي فيها قطاعات متفاوتة في درجة التطور، بوسع المؤسسة التي تمثل القطاع الأكثر تطوراً في المجتمع أن تؤثر في القطاعات الأخرى الأقل تطوراً. فالجامعات ومراكز البحوث والدراسات ووسائل الإعلام الجادة مثلاً تلعب دوراً مهماً في التأثير في القطاعات والتكوينات الأخرى، وعلى ذلك يجب على المؤسسات القائمة أن تؤدي دورها في تطوير الحياة العامة مع تغيير ذهنيات الأفراد في المجتمع.

ومن الخصائص المميزة للمؤسسات السياسية الرسمية، سلطة الإكراه التي تمارسها على أفراد المجتمع، ومع ذلك فإن هذا الإكراه يتحول إلى وازع داخلي لدى الفرد فيحترم

مشيئتها مادامت تعبر في نظره عن القيم والمعتقدات التي يتمسك هو بها. أما إذا لم تبق تنسجم مع تفكيره فإنه لن يخضع لها إلا مرغماً، ويمكن إخضاع الأفراد للمؤسسات الاجتماعية التي لا يؤمنون بجدوى الانصياع لها، لبعض الوقت، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال أنهم يتمسكون بها. حتى إذا ما بلغ التعارض بين المؤسسات وذهنية الأفراد شأواً كبيراً برزت المقاومة ضدها سراً أو علناً، مصحوبة بقيم ومعتقدات ومذاهب جديدة تسعى إلى منافسة المؤسسات القائمة أو تقويضها أو تغييرها أو الاستبدال بها مؤسسات جديدة تتلاءم والظروف الاجتماعية الجديدة الصاعدة.[7]

لذا، فإن مؤسسات المجتمع المدني في كل البلدان العربية يقع عليها واجب عملية التأصيل الفكري والمنهجي التي تهدف إلى إكساب المجتمع وعياً حداثياً مطابقاً أو مواكباً لحركية الواقع المعاصر، وذلك في إطار إجراء تقويم نقدي للمحددات الثقافية والاجتماعية التقليدية المقيدة لانطلاقة المجتمع البناءة نحو التطور الموضوعي الهادف. ومعنى ذلك أنه من أجل التأسيس لمفاهيم الحداثة السياسية في الواقع العربي، لا بد من إقناع الناس بمشروعيتها وأهميتها لحياتهم ومستقبلهم باعتبار أن «الكلمة/ الوعي مقدمة ومحفزة للحركة/ الفعل». وهنا لا بد من شحن الذهنيات السائدة بتأصيل معرفي لمختلف مفاهيم الحداثة السياسية (التنمية السياسية، والديمقراطية، والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان، والمواطنة، والعقلانية)، وإدماجها ضمن النسق الثقافي السائد؛ «فكل الثقافات تتفاعل مع بعضها وتسعى للتواؤم والمتغيرات المحيطة بها».[8]

4. المأسسة والسلطة القائمة

في الغالب، لا تعد المؤسسات السياسية، بما في ذلك مؤسسات الدولة، سلطة بحد ذاتها، ولكن تعود السلطة إلى الجماعة الاجتماعية التي تتحكم فيها، باعتبار أن الشعب هو مصدر السلطة وشرعيتها، غير أن مفهوم الشعب لم يكن قط متفقاً عليه؛ إذ هو ليس كتلة متجانسة، بل هو أفراد وجماعات وطبقات وغير ذلك تسعى وراء أهداف ومصالح

متباينة، ويؤدي بها ذلك إلى القيام بنشاطات متجانسة أحياناً ومتعارضة أحياناً أخرى. وإذا كانت الدولة بحسب بعض الاتجاهات الفكرية تمثل مؤسسة معينة، فإنها تصبح في هذه الحالة مركز ممارسة السلطة السياسية لهذه المؤسسة.

ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن مراكز السلطة والمؤسسات المختلفة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والقضائية هي مجرد وسائل أو هيئات أو ذيول لسلطة المؤسسات الاجتماعية. إذ على رغم أنها تنبثق عن قاعدة اجتماعية معينة وتظل مرتبطة بها، إلا أنها تكتسب في الواقع استقلالاً ذاتياً نسبياً ومميزات خاصة ببنيتها، وبصفتها هذه لا يمكن أن تخضع مباشرة إلى مفهوم السلطة وحده. وحيث إن الجماعة الاجتماعية، وعلى الأخص الطبقة، سابقة بوجودها على المؤسسة التي تنشئها لغرض تحقيق أهدافها، فإن المؤسسة لا يمكن أن تكون هيئة سلطة في المجتمع لتحقيق ذاتها فحسب، بل هي في الواقع مركز للسلطة إزاء مراكز أخرى للسلطة تنطوي عليها الجماعات أو المؤسسات الأخرى في المجتمع.

وعليه يمكن التعرف على مراكز متعددة للسلطة في المجتمع ليست الدولة سوى أبرزها. والمهم في الأمر أن الحديث عن مشروع المجتمع المدني هو حديث ينطوي على معنى التعبير عن الحاجة إلى «شبكة أمان» من مؤسسات المدينة بين الدولة والفرد، من أجل تأمين التعاون المتبادل والتصدي لحالة اغتراب الأفراد، وتداعيات اجتماعية أخرى، قد تنجم عن تراجع البنى العضوية للمجتمع في ظل الحداثة.[9] وهو كذلك حديث عن واحدة من أدوات الإصلاح التي تُسهم بشكل كبير في تفعيل ممارسة السلطة بشكل سليم من خلال موقع المواطنة والعمل المؤسساتي السلمي الذي يجعل من خدمة المجتمع وتحقيق مصالحه والمطالبة بحقوقه، فضلاً عن أدوار إنسانية أخرى، هدفاً سامياً في إطار النظم والقوانين المتفق عليها سلفاً حول هذا المشروع.

فهو إذن مشروع يعطي للإصلاح قفزة نوعية لصالح الفرد والمجتمع، وهو ليس مطلباً بحد ذاته بقدر ما هو أداة تنسج من ديناميتها وحركتها نسيجاً من الحقوق والمصالح

والخدمات، وذاك النسيج هو الذي يصدق عليه مسمى المطالب في النهاية، وهي المقصودة من ورائه.[10]

إذن، لا بد من أسس ومرتكزات يتم بناؤها في المجتمع والدولة، ونقصد بذلك متطلبات هيكلية وبنيوية تتموضع في عملية تحديث وتطوير للبنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وفي هذا السياق يمكن القول إن عملية بناء المجتمع المدني هي في الوقت نفسه عملية بناء للدولة ذاتها، فكلتاهما نتاج الحداثة، وتحتاجان معاً إلى سيادة منطق التنمية والمشاركة والشرعية والعدالة والمساواة، باعتبارها أهم الآليات التي تنتظم بها ومن خلالها عملية بناء المجتمع السياسي والمجتمع المدني معاً. وعليه فإن الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني هو حديث عن تشكيلة من الأدوات والوسائل الإصلاحية المتنوعة التي يجمعها نسق واحد من التنظيم والسمات والأهداف العامة.

5. المأسسة السياسية والمجتمع المدني

إن المؤسسات السياسية بحكم طبيعة النشاط الذي تمارسه والأهداف التي ترمي إليها لا يسعها إلا أن تؤثر في المؤسسات الأخرى وتتأثر بها في الوقت نفسه، ذلك أن السياسة في المجتمعات لم تبق حكراً على ممتهني الحكم أو النخبة، ولكن أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للمواطنين، فكل من يقرأ صحيفة، أو يحضر اجتماعاً سياسياً، أو ندوة ثقافية اجتماعية، أو مؤتمراً فكرياً، أو يناقش مع جاره أو زميله شأناً عاماً، يعنى بالسياسة، وحكمه - بصرف النظر عن الموقف الذي يتخذه - يدخل عاملاً في العملية السياسية، وفي هذا السياق يعد الفكر السياسي ذاته عملاً سياسياً، باعتبار أن السياسة لا تدرس ما هو كائن فحسب بل وما يجب أن يكون.

إن من أهم سمات مؤسسات المجتمع المدني تقسيم العمل بين أفراد المجتمع ثم التخصص بنشاط معين. وقد يكون هذا النشاط اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً، ولكن هذه النشاطات كلها يمكن أن تنتظم في بيئة اجتماعية عامة شاملة تمكن تسميتها «الحياة في

المجتمع». وبالمقابل، تنتظم النشاطات السياسية بشكل بنى أو مؤسسات تنطوي على أدوار ومراكز ووظائف سياسية تكون بمجموعها النظام السياسي، أي كيفية تنظيم النشاطات المختلفة وتسييرها في المجتمع الشامل. فسياسة الحكم تقتضي اتخاذ قرارات فيما يتعلق بالقضايا التالية:[11]

- تحديد الأهداف الرئيسية في المجتمع، ووضعها في تسلسل من ناحية أهمية كل واحد منها.
- المحافظة على تماسك عناصر المجتمع، ودرء الأخطار الخارجية عنه.
- توزيع مختلف التسهيلات والخدمات والحقوق على الأفراد والجماعات في المجتمع.
- تنظيم الروابط والواجبات التي تقتضيها الحياة الاجتماعية المشتركة.

وعلى ذلك، فإن المؤسسات السياسية تقوم بوظائفها الرئيسية عندما تتولى المهام المذكورة أعلاه، وهذه المهام هي التي تحدد خصائص المؤسسات السياسية وتميزها عن الأجزاء الأخرى المكونة للمجتمع. ومع ذلك فإن المؤسسات السياسية لا يمكنها القيام بنشاطاتها هذه من دون استجابة المؤسسات الأخرى غير السياسية ودعمها، لأن هذه الأخيرة هي التي ستكون موضوع القرارات السياسية، وعليها يقع واجب تنفيذها.

فالدولة بحاجة إلى الأموال لإنفاقها على الخدمات العامة التي تقدمها، لذا فهي مرتبطة ومتفاعلة مع المؤسسات المالية، ونظراً لإشرافها أو تنظيمها الحياة الاقتصادية، لا يسعها إلا التفاعل والمؤسسات الاقتصادية التي تضم مصادر الثروة، ورأس المال، والأيدي العاملة، وغيرها. وهي كذلك بحاجة إلى المؤسسات الثقافية لدعم النظام فكرياً بتوفير الرموز الاجتماعية وتبرير شرعية الحكام ودعم الأدوار والمواقف السياسية. وفضلاً عن ذلك، لا بد لأي دولة تهدف إلى تطوير أوضاعها العامة وتحديث أدوار مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها، من أدوات ضبط مختلفة للمحافظة على تماسك البيئة الاجتماعية.

بل وزيادة دعم هذا التماسك لدرء الأخطار الخارجية التي تهددها، والعمل على احتواء التناقضات الحادة التي قد تطرأ بين العناصر المكونة لها، والتي قد تؤدي إلى زعزعتها أو تقويضها أو إشاعة عدم الاستقرار فيها.

ولذلك فإن الضبط هو أحد الأدوار أو البنى الأساسية في النظام، والدولة أو المؤسسات السياسية المعبرة عنها هي التي تأخذ على عاتقها إجراء التغيير في البيئة الاجتماعية، وهي التي تشرف على تصعيد الظروف الموضوعية للانتقال من مرحلة إلى أخرى. ولا ريب في أن عملية التنمية والتطوير هذه لا تتم بشكل آلي ولا عفوي مجرد، ولكنها عملية دينامية متكاملة وتمثل محصلة للظروف الموضوعية والمادية الممزوجة بجهد الإنسان ووعيه. وبالمعنى نفسه فإن عملية بناء المجتمع المدني أو مأسسته ليست عملية معملية، ولكنها عملية تتداخل فيها عديد من العناصر والمتغيرات على مختلف المستويات والصعد. كما أنها تتضمن معاني التوتر والصراع، والتقدم والانتكاس، أي إنها عملية تراكمية تتم على مدى زمني مناسب.

ثانياً: العوامل المؤثرة في مأسسة المجتمع المدني

انتهى القرن العشرون، وقد اكتمل الاعتراف بالمجتمع المدني وتحددت هويته، كذلك تحددت المكونات التي تشكل بناءه، وأصبح له دور في عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وقد رأت الدولة القومية في مجتمعات عديدة مدى جدية تنظيمات المجتمع المدني، فبدأت تعتمد عليها في أحيان كثيرة من أجل المحافظة على التوازن في المجتمع. وبدأ المجتمع المدني ينمو في اتجاهات ثلاثة: رأسية وأفقية ونوعية، حتى أصبح يتولى إشباع الحاجات المتنوعة للبشر في مختلف السياقات الاجتماعية، ابتداءً من الحاجة إلى توفير متطلبات البقاء، وحتى الحاجة إلى الأمن، مروراً بإشباع الحاجات المتصلة بتطوير القدرات المتنوعة للبشر، بما يساعد على تمكينهم وتأهيلهم من أجل المشاركة في مختلف المجالات الاجتماعية.[12]

وعليه، فإن ربط مفهوم المجتمع المدني، وعملية بناء مؤسساته الحديثة، بالتنمية السياسية والإصلاح، يمثل إعطاء نوع من المشروعية لمشروع الحداثة الذي تمثله الدولة، إذ إنه محاولة لإعادة بناء العقيدة الحداثية للنخبة، وهو في الوقت ذاته مقاومة ومواجهة لتيارات نقض الدولة أو رفضها. فالتنظيمات المؤسسية المدنية هي البنية الوسيطة التي تشغل المجال الحيوي من الحراك الاجتماعي، وهي التنظيمات التي لا يخلو منها أي مجتمع بشري منظم، وضموره (أي المجتمع المدني) وتفككه سواء لصالح تعسف السلطة أو لصالح تنامي المؤسسات التقليدية على حساب تفكك الدولة، يقود إلى سيادة منطق الفوضى وعدم الاستقرار. ولكن مع ذلك تبقى هذه التنظيمات المدنية غير كافية للقيام بجميع الوظائف التي تحتاج إليها عملية الاستجابة والتفاعل مع التطورات السياسية والاجتماعية والحضارية في البيئة الدولية. والسؤال الذي يُطرح هنا هو: ما العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في مأسسة المجتمع المدني؟

1. العوامل الداخلية

إن الحديث المتزايد اليوم عن المجتمع المدني بمعنى تنظيمات المجتمع المدني ومؤسساته الحديثة التي ينظر لها وكأنها في مواجهة مع التنظيمات المدنية القديمة، الدينية أو العائلية، ينطوي على نزعة تصفوية واستبعادية لا ينبغي التقليل من مخاطرها. وتبدو الإشكالية في البيئة العربية متأتية من عدم وجود مجتمع مدني متسق أساساً، فضلاً عن انقسام هذا المجتمع وتشتته بين نزوعين مختلفين ومتعارضين بشدة: الأول نحو الاندماج بالخارج، والثاني ينطلق من ردة فعله على الضغط الخارجي ويدفع باتجاه العودة المستمرة نحو الماضي، بما في ذلك الدعوة إلى التمسك بالمؤسسات والتكوينات التقليدية.

ولعل ما ينبغي إدراكه ينصب حول حقيقة أن تدعيم المجتمع المدني لا يرتبط بالقضاء على الدولة، أو حتى بالضرورة إضعافها من حيث هي مقر للسلطة المركزية، فالمشكلة الكبرى لا تكمن في الدولة فحسب، ولكن أيضاً وفي البداية في بنية المجتمع المدني.

إن رواج فكرة المجتمع المدني في البيئة العربية ونقد التمركز والتمحور في العمل الوطني حول الدولة، والدعوة إلى العودة إلى المجتمع، كان ذلك بحد ذاته، في مرحلة ما بعد مأسسة الدولة، يعد ويحسب من قبيل الأعمال الموجهة ضد سلطة الدولة الشمولية. وكان هاجس الدولة ينصب حول كيفية سد منافذ العمل السياسي العام، أي الذي يتخذ من تغيير السلطة أو حتى تعديل سلوكها منطلقاً لتفكيره وممارسته: بمعنى أن السلطات الحاكمة كانت قد نجحت في فرض حصار شامل على المجتمع وعلى كل مظاهر العمل السياسي، وهو ما دفع بالنخب المثقفة، وبدافع من وعيها لأزمة هذه العلاقة ولتدارك احتمالات تفاقمها، إلى العمل على إحياء البنى الاجتماعية المدنية ما تحت السياسية وتشغيلها وسيلةً لتفعيل المجتمع، وإعادة تكوين القوى التي يمكن أن تشارك لاحقاً في العملية السياسية التحديثية. الأمر الذي دفع الدولة والسلطات المركزية الحاكمة فيما سبق إلى مقاومة كل محاولات التغيير التي راهنت على تفعيل عناصر القوة في المجتمع المدني.

وقد أظهرت عملية تحليل سوسيولوجيا البيئة العربية بوجه أعم أن مؤسسات المجتمع القديم قد فقدت الكثير من فاعليتها ومقوماتها الذاتية، وفي المقابل لم تظهر مؤسسات المجتمع المدني الحديث أيَّ قدرة على أن تقوم بنفسها وتعمل باستقلال عن الدولة ومن دون حمايتها وكفالتها، وإذا كان يصعب على المجتمع المدني في البيئة العربية تكوين حركة مستقلة قوية وقائمة بذاتها نتيجة انعدام فرص الإجماع الممكن، فيبقى ثمة احتمال للتفاهم بين النخب المختلفة، ولاسيما في ظل مطالبة واستجابة حقيقية لعملية تطوير وتحديث لمفهوم السلطة والسياسة، وإصلاح عميق وحقيقي للدولة.

لذا، فإن قضية الاهتمام بالمجتمع المدني وحقوق الإنسان عربياً قد أصبحت قضية ذات أهمية كبرى في حاضر الدولة والمجتمع ومستقبلهما في العالم العربي، بل ومساريهما في التطور والتقدم بكل مجالاته، والاهتمام بها باعتبارها ضرورة وطنية وسياسية وإنمائية في آن واحد. كما أن لها ضرورات إنسانية وحضارية أيضاً، ولم يبق بالإمكان تجاهلها أو تأجيلها، إذ غدت تعبر عن مشروع المجتمع في التطور والتقدم وتحدي الآخر، بل وفي الدفاع عن الذات أمام الآخر.[13]

وقد تعاظم دور المجتمع المدني، وبخاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين، في المشاركة مع الحكومة في إنجاز عديد من الأهداف في المجتمع، وفي تحمل المسؤولية مع الدولة في إشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات، بل وفي صنع القرارات. وبعبارة أخرى إن كثيراً من الحكومات العربية أدركت دور المجتمع المدني، بعد أن كانت تتصارع معه أحياناً، أو تتخذ موقف المواجهة معه أحياناً أخرى، أو تضع له العراقيل في مواقف ثالثة، أو تعمل على احتواء بعض مؤسساته في إطار توجهاتها، وأصبحت تشجعه وتدعمه، بل تكلفه أحياناً بتنفيذ بعض المشروعات والبرامج الحكومية الموضوعة في خطة الدولة.[14]

ومعنى ذلك أن عمليات إصلاح المؤسسات السياسية وتحديث المجتمع المدني بالعمق، أي على مستوى السلوك والآليات والقيم والأخلاقيات والثقافة، يجب أن تترافق اليوم باستراتيجية إقامة تآلفات كبرى لتحديث السلطة وإصلاح بنى الدولة ومفهومها ووسائل عملها. وعلى ذلك فمن غير الممكن اليوم الاحتفاظ بدعم الجمهور والمجتمع المدني وكسب ثقته من قبل النخب الجديدة الراغبة في الإصلاح والتحديث من دون طرح مشروع وطني منطقي وواقعي وعقلاني للإصلاح السياسي والاجتماعي والتنمية السياسية. إذ لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني فاعل ومتطور في إطار دولة ضعيفة وهشة وتسلطية، وبالتالي فإن عملية بناء المجتمع المدني تتضمن في الوقت نفسه عملية إعادة بناء الدولة، بحيث تصبح دولة المؤسسات والقانون، وتصبح دولة ملتحمة بمجتمعها ومتفاعلة معه ومعبرة عنه، وليست دولة غريبة وخارجة عنه.

2. العوامل الخارجية

لقد أسهمت التطورات الاقتصادية والتقنية والعلمية التي عرفتها المجتمعات الأوربية أولاً والتي تحقق تعميمها، في شكل أو آخر، على بقية أنحاء العالم عن طريق الرأسمالية وانتشار الاستعمار وغزوه الشامل العسكري ثم الاجتماعي والاقتصادي، في

إحداث تغيير في نمط السياسة المدنية، وبشكل خاص في طبيعة العلاقة القائمة بين المجتمع المدني والدولة. ونتيجة لذلك تم تعميم نمط جديد من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى تغيير بنية المجتمع المدني وبروز قوى اقتصادية واجتماعية جديدة، ولا يزال القسم الأكبر من مجتمعات العالم التي تعرضت لتحدي التغيير والتحول، ومنها عديد من المجتمعات العربية، يعاني جراء إشكاليات في العلاقة مع نظمها السياسية، الأمر الذي كان باعثاً للتنافرات وعدم الاستقرار.

ومما يزيد من الإشكالية ضعف قدرة هذه الأنظمة في مواجهة تيارات التغيير العالمي وتحدي الثورة الحضارية، وتعاقب الإنجازات العلمية والتقنية، وتأثيرات ثورة المعلومات وعالمية الاتصالات، والتداول السريع والواسع للأفكار والمعلومات والقيم والمعاني والرموز الناجمة عنها، التي محور نشاطها وتفاعلها بيئة كونية لا تعترف بالحدود والمسافات، وبعبارة أخرى انفتاح الفرصة أمام توحيد المجال الكوني.

بيد أن ذلك لا يعني البتة إمكانية التعامل أو الاستفادة بالقدر نفسه للجميع أو من قبل كل الأقطار والأمم، بل على العكس تماماً؛ إذ إن هذا الأمر قد أدى إلى تراجع مستمر ومتفاقم في مقدرة بعض النظم السياسية أو الدول العربية على مسايرة تغييرات المجتمع المدني والسيطرة عليها، أو بشكل أدق إمكانية التطابق والاتساق بين بنى المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة. فقد تعاظم دور المدن وحجمها، وتقلص دور الريف وزيادة ارتباطه كما لم يحصل من قبل، واندماجه رمزياً أو سياسياً أو مادياً بالمدينة، وتبدلت علاقات الجماعات داخل المدينة وفيما بينها، فانفتحت الأحياء المختلفة بعضها على البعض الآخر بعد أن كانت تشكل عوالم مستقلة ومنفصلة ومتنافسة أو معادية أحياناً. وازداد بشكل عام حجم التبادل والتواصل بين جميع السكان وأبناء المجتمع، وتعاظمت درجة الاندماج والتعارف بين جميع أجزاء البلد الواحد، وهو ما يعني نشوء بنية مدنية تتيح ظهور بنية وطنية لسلطة الدولة الوطنية.

وهذا التغيير لا يمثل تفاؤلاً مطلقاً بأن المجتمع العربي قد أصبح مجتمعاً عصرياً، أي أنه ينتج قيم العصر ويقوم عليها ويحققها معاً، وإن كان قد أصبح حديثاً. فالحداثة لا تعني هنا المعاصرة، بل نشوء أساليب تماثل في الشكل الأساليب العصرية في الاقتصاد والثقافة والمجتمع.

إن محاولة جعل المدنية هي الوحدة الأساسية وليس الدولة، إنما هو جزء من الاستراتيجية العالمية التي أصبحت أكثر وضوحاً وتبلوراً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فالبلدان التي سوف تنجح في تجاوز التقسيم التقليدي الماضي للدول، والوصول بالتالي إلى توحيد المجال أو الفضاء الثقافي والحضاري الذي يجمع بين شعوبها ويميزهم عن غيرهم هي التي سوف تحظى بالمكانة الفضلى في تقسيم العمل العالمي المتزايد، وتضمن لنفسها أفضل الفرص لدفع عملية التنمية الحضارية في العقود القادمة من معايير المنافسة العالمية المنظورة.[15] فالتدويل الراهن للعملية الحضارية، أو ما يطلق عليه البعض عولمة الاقتصاد والعلاقات السياسية والثقافية عامة، يعمل لا محالة على تطوير اتجاهين متناقضين: الأول إيجابي يتمثل بما تسهم به ثورة المعلومات والاتصالات من تقديم فرص التوحيد الفعلي للفضاءات الكبرى الثقافية التي كانت الوسائل القديمة عاجزة عنها. أما الاتجاه الثاني فيحاول تعميق تواصل بعض النخب الحاكمة وغير الحاكمة بالنظام العالمي السائد وتمثلها قيمه، وانفصالها المتزايد عن شعوبها.

وهناك من يذهب بالتحليل إلى أقصاه، ويرى أن بعض الاتجاهات في الغرب عموماً تبذل جهداً متميزاً لتغيير عقلية هذه النخب وثقافتها وجعلها تخجل من ثقافتها أو واقع مجتمعاتها وقيم شعوبها، وبالتالي إمكانية التأثير فيها لتحويلها إلى أدوات لتحقيق أهداف الغرب في بلدانها. وفي إطار السياق نفسه يتم العمل على تطوير استراتيجية واعية وشبه رسمية لتدمير عنصرين وقيمتين في مدن وبلدان العالم العربي، هما: مفهوم الوحدة أو التضامن، ومبدأ إحياء الثقافة العربية والانتماء إلى حضارة الإسلام.

إن مرد هذا التحليل نابع من تشخيص وتوصيف لذلك الجهد الذي تبذله بعض دوائر الثقافة الغربية الرسمية وغير الرسمية لإظهار الإسلام بمنزلة المصدر الأول لما يعيشه النظام العربي الراهن، السياسي والاقتصادي والأخلاقي، من وهن وعيوب وعاهات. وإن جعل التخلي عن الإسلام هو شرط التمدن أو التعامل السلمي والسليم مع الغرب، ما هو في واقع الأمر إلا جزء من استراتيجية الصراع الحضاري والمواجهة الشاملة، والتي تدرك أن السيطرة على الجماعات الكبرى أو منعها من التقدم يستدعي حل شخصيتها ودفعها إلى التخلي عن القيم الأخلاقية والرمزية التي تكوّن لحمتها العميقة.

فمنذ أن وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، لم يتوقف الكلام عن الإصلاح، وحول سوء الأحوال الذي جعل الإصلاح من ضرورات البقاء نفسه، بل وجعل التدخل من أجل الإصلاح ولو بالقوة مبرراً في نظر البعض ومشروعاً.[16] إذن قضية الإصلاح في العالم العربي والإسلامي طرحت بقوة من جديد، وإن بعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية من المؤثرين في صناعة القرار السياسي والأمني وفي صناعة الرأي العام الأمريكي، كانوا قد ركزوا على مقولة: «إن أسباب التطرف والغلو والإرهاب الذي واجهته بلادهم تكمن في ضيق الأفق الديمقراطي في الدول العربية، مما استدعت نقل عمليات العنف والإرهاب من الساحات الداخلية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها حول العالم، بدعوى أنها تدعم هذه الأنظمة».

وانطلاقاً من سيطرة هذه المقولة على التحليل، بدأت فكرة تشجيع الإصلاح في العالم العربي والإسلامي من المنظور الأمريكي تسيطر على الخطاب الأمريكي وعلى الرؤية الأمريكية، والتي أطلق عليها «مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط.. بناء الأمل للسنين القادمة»، والتي تبلورت رسمياً بوضوح في وقت مبكر نسبياً من خلال خطابين: أولهما للسفير ريتشارد هاس، مدير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية حينها، والذي ألقاه في مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن يوم 4 كانون

الأول/ ديسمبر 2002؛ وثانيهما خطاب وزير الخارجية آنذاك كولن باول الذي ألقاه في مؤسسة التراث بواشنطن يوم 12 كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه.[17]

ومن خلال التركيز الشديد لأهم ما قاله كل من السفير هاس والوزير باول، يمكن إدراك بعض ملامح الأجندة الأمريكية للإصلاح، وإذ لخص هاس الإصلاحات المطلوبة وفقاً لوجهة النظر الأمريكية بـ «الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتعليمية»، وركز في شرحه على البعد الديمقراطي، وطالب إلى جوار الانتخابات الحرة، بمؤسسات مدنية قوية وناضجة، وتوزيع للسلطة، وإشراك للنساء، كما طالب بإعلام مستقل ومسؤول، حسب تعبيره؛ فقد تلخصت رؤية باول التي تضمنتها مبادرته التي جاءت في خطابه المشار إليه، والذي انتهى فيه إلى رسم رؤية للإصلاح في ثلاثة محاور، أسماها هو ثلاث ركائز: تتمثل في «سد فجوة الوظائف بإصلاح اقتصادي واستثمار للأعمال وتنمية القطاع الخاص؛ وسد فجوة الحرية بمشروعات لتقوية المجتمع المدني وتوسيع المشاركة السياسية ورفع أصوات النساء؛ وسد فجوة المعرفة بمدارس أفضل ومزيد من فرص التعليم».

وفي هذا السياق تمكن الإشارة أيضاً إلى الوثائق العالمية للأمم المتحدة، وأهمها الأهداف الإنمائية للألفية التي وقّع عليها زعماء العالم وعبروا عن التزامهم بها، والتي تشير إلى أمرين مهمين: أولهما، إقامة مجتمع صحي، أو قوي يمارس دوراً فعالاً وليس مجرد بنية أساسية؛ وثانيهما، بناء شراكة فعالة بين الأطراف الثلاثة الفاعلة، وهي: الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومن هنا فإن إحدى مسؤوليات الدولة الأساسية هي تهيئة البيئة السياسية والقانونية لتفعيل المجتمع المدني.[18]

وقد تصاحب فتح ملف الإصلاح مع بروز جوهر نتاج النقلة النوعية في التطور الكمي والكيفي للحداثة الغربية الموسوم بـ «العولمة» التي تحمل في طياتها استمرار التوسع وتعميم علاقات الإنتاج الرأسمالي ونتاجه السلعي بكل تنوعه مادياً وفكرياً، وفرض هيمنة وسيطرة على مختلف أنحاء العالم، وتغيير ميزان القوى السياسية في البيئة الدولية بتكوين هياكل جيوسياسية وروابط إقليمية جديدة. وهنا يجب التأكيد على مقولة: «فكّر عالمياً

ونفّذ محلياً»، ومعناها أنه مع ما ينبغي من الانفتاح على الفكر العالمي يجب ألا ننسى الوسط المباشر الذي نعيش فيه وعمقه مكانياً وزمانياً. لذا فإن الأمر يقتضي فهم قوانين العصر وسبر أغوار ثورة المعلومات والاتصالات لا متلقين فقط بل متفاعلين، بمعنى الاستفادة القصوى من فرص التقدم الذي تتيحه ثورة الاتصالات لصالح بناء العالم العربي المستقل، وهو جوهر المجتمع المدني المعاصر.

ثالثاً: المؤسسات التقليدية والمجتمع المدني

1. تحديد المقصود بالمؤسسات التقليدية

يتعلق هذا النمط من المؤسسات ويتأثر بالموروث الاجتماعي المفروض على الأفراد، والذي يمثل أساس التكوينات التقليدية، والعلاقات المسيطرة والمتحكمة فيها، ويشتمل على العلاقات العائلية وعلاقات القرابة والمحلة والمذهب والطائفة والعشيرة والقرية والبيئة الاجتماعية في نطاق ضيق...الخ. وهذه الأنماط من العلاقات تنطوي على وصف كونها طبيعية، وعضوية وجمعية وقسرية أحياناً، وتراتبية (هيراركية)، وعلى ذلك فإن نوعاً من الاعتمادية المفرطة ينشأ لدى الفرد الذي تتم تنشئته بلا استقلالية، الأمر الذي يجعله يعتمد في تفكيره وشعوره وسلوكه على مرجعية الجماعة خوفاً من الخطأ وطلباً للأمان.[19]

ومع ذلك، فإن مستويات المفهوم ومضامينه تكاد تكون متباينة، فالتكوينات الاجتماعية في الريف غالباً تكون أكثر تمركزاً حول العشيرة أو الطائفة، في حين أن التكوينات الاجتماعية البدوية تعد أكثر تمركزاً حول القبيلة أو العشيرة أساساً للتنظيم ثم الولاء السياسي. وهناك من يحدد أربع مرجعيات أو مستويات لانتساب الأفراد والجماعات في العالم العربي، ومن ذلك: الانتساب إلى الأصل القبلي أو العشائري، والانتساب إلى الملة (الديانة أو المذهب)، والانتساب إلى المهنة أو الحرفة، والانتساب إلى المحلة أو الجهة (الحي أو الإقليم).[20]

وهناك من يعلل ظاهرة انتشار القبلية والعشائرية في العالم العربي بالقول: «إن المنطقة العربية تتميز عن غيرها من مناطق العالم بكونها أعظم امتداد صحراوي على وجه الكرة الأرضية، وهذا معناه أنها أكبر منبع للبداوة في العالم».[21]

كما أن المجتمع العربي يتضمن العديد من التنوعات الاجتماعية والتاريخية والدينية والطائفية، وهي ليست كلها على درجة واحدة من التأثير، ودورها يختلف من بلد عربي لآخر، ولكنها تبقى حقيقةً صفة من صفات التكوين الاجتماعي العربي. وهذه البيئة في واقع الحال تثير إشكالية تنطلق من كيفية التعامل معها والآثار السياسية المترتبة عليها. وتنصرف هذه الإشكالية إلى تحديد موقع التكوينات التقليدية في عملية بناء المجتمع المدني الحديث في العالم العربي، ثم أهي جزء من مؤسسات هذا المجتمع، أم أن بناءه يتطلب تقويض تلك التكوينات التقليدية؟

2. تقويم دور المؤسسات التقليدية في عملية بناء المجتمع المدني

يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن النظم السياسية التي تنطوي على تكوينات مؤثرة تقوم على الطائفة والعشيرة، مازالت تقدم لقطاعات واسعة من الأفراد والجماعات في العالم العربي الحماية والإعانة، ومازالت تشكل نظماً للحقوق والواجبات. بعبارة أخرى أمام هيمنة الدولة على الفضاء الاقتصادي والسياسي، لم يبق أمام الفرد من مهرب سوى البنى الاجتماعية التقليدية التي يحتمي بها من احتمالات تعسف السلطة. وقد يجد في فضاءات هذه البنية الألفة والرأفة وحتى الفضيلة، ويحس معها بالطمأنينة، وكانت بمنزلة وسادة امتصاص لحدة السلطة الواقعة على المواطن وتخفيفها من ناحية، وأداة توصيل مطالب المحكومين والتماسها حيال الحاكم من ناحية أخرى.[22]

وعلى ذلك يذهب جانب من الرأي إلى عدِّ المؤسسات التقليدية ضمن مؤسسات المجتمع المدني في البيئة العربية، ولاسيما أنها نهضت وما تزال تنهض بأدوار لصالح الفرد والمجتمع والبلد، نتيجة لكونها تمثل محور الحياة السياسية والاجتماعية، ويعد الولاء لها

أحد المحددات المهمة للسلوك السياسي للفرد. كما أنها واحد من أهم مصادر التجنيد النخبوي على المستوى المركزي والمحلي، على الرغم من أنها تعكس أشكالاً تحمل في طياتها نوعاً من «الشمولية الداخلية»؛ إذ إن التنظيمات القائمة على القبيلة والعشيرة والطائفة في العالم العربي كانت في ظل تجارب عديدة أداة للشمولية ولتقوية ساعد الدولة مقابل الحصول على مزايا محددة للقبيلة أو العشيرة أو الطائفة.

وفي الموروث الاجتماعي من الوقائع ما يشير إلى أن مجتمع البداوة-القبلي التقليدي، يحقق ولو بشكل جزئي مهام مؤسسات المجتمع المدني الحديثة في مواجهة السلطة أو في التضامن معها. وإن مواطنيه يتمتعون بحرية أكبر مما يتمتع به مواطنو مجتمعَي الحضر والريف، ومن ناحية أخرى قد تعزز القبيلة أو العشيرة تقاليد جيدة من نخوة وإباء ونجدة وكرم ومروءة وشهامة ونحوها، مما يسهم في تعزيز الخصال الطيبة في المجتمع، ويزيد من حصانته. يضاف إلى ذلك أن التكوينات الاجتماعية التقليدية والتماسك المجتمعي يمكن أن تكون في بعض الحالات باعثاً للعوامل التي تدفع عملية التحديث وتحميها.

أما في إطار نظرة مخالفة تماماً لسابقتها، فيذهب بعض الباحثين إلى أن التكوينات التقليدية في الدول العربية ليست من مؤسسات المجتمع المدني، بل يعدّونها تكوينات معوّقة لعملية التطور الحضاري التي يتطلبها وجود مجتمع مدني فاعل، وينطلقون في نظرتهم هذه من اعتقاد مفاده أن ظاهرة التعصب العشائري تؤدي إلى تكبيل المواطنين بقيود وتقاليد تسهم في جعل حالة الانتساب إلى العشيرة وكأنها الانتماء الوحيد الذي يتم من خلاله التعامل مع الآخرين. ويخلصون من ذلك إلى أن التعصب العشائري يعمل على تأخير عملية التغيير الاجتماعي نحو الأمام، ويزيد من الانقسامات والولاءات المتعددة.

وفي سياق هذه النظرة يمكن التمييز بين الانتماء إلى عشيرة والتعصب العشائري، فهذا الأخير يضر بوحدة قوى المجتمع المدني بما يعكسه من تأثيرات في السلوك الاجتماعي والعلاقات السياسية، وتكمن خطورته كذلك في خلق ولاءات بديلة للولاء الوطني. الأمر الذي ينعكس سلباً على عملية التحديث التي تتطلب إعطاء أولوية الولاء ليس إلى

الوحدة الاجتماعية الضيقة، ولكن إلى الدولة ومؤسساتها السياسية أو إلى مؤسسات المجتمع الحديثة، فهي قرينة الحداثة، وأدوات للتحديث في الوقت نفسه.[23]

إن التعصب أو الولاء للعشيرة أو القبيلة أو الطائفة يتناقض مع مفهوم الدولة الحديثة لكونه ذا طابع انقسامي، ويهيىء الأرضية للقوى الخارجية للعب أدوار مضادة، والاستقطاب في البيئة الاجتماعية، والتأثير في الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي، وإعاقة عملية التنمية وبناء الوحدة الوطنية. يقول العلامة ابن خلدون في هذا الصدد: «إن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلَّ أن تستحكم فيها دولة، والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء، وإن كل رأي منها وهوى عصبية تمانع دونها، فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت».[24]

وتعمل الانقسامات القبلية والعشائرية والطائفية ضد التصرف العقلاني للمواطن، وتحرمه من ممارسة حريته الفردية، وتقف عقبة في طريق نمو القيم والمُثُل الديمقراطية، الأمر الذي يحد من فاعلية التنمية السياسية ويعوق عملية التحديث والإصلاح، لأن العقلية المهيمنة هي عقلية القبيلة وعقلية الاستبداد الأبوي وتراتبية التسلط. فالفرد مضطر إلى ترتيب انتمائه وولائه إلى سلسلة متصاعدة تبدأ بالعائلة وتنتهي بالدولة، مروراً بالطائفة والحرفة والجهة والقبيلة، وفي هذه الحالة يمكن أن تكون درجة الولاء أو الانتماء متناسبة عكسياً وهرمية هذا التراتب العمودي.

وهناك مسألة يتم التشديد عليها في الأدبيات العربية بشأن تعثر التحديث والإصلاح في الدول العربية ألا وهي ترييف المدينة، ونجد أنها من دون شك عائق حقيقي أمام نشوء المجتمع المدني وتطوره المأمول والمعول عليه في عمليات التحديث والإصلاح في العالم العربي، إذ إنها تقود إلى انتشار قيم غير حداثية في المدينة، ناهيك عن كونها غير ديمقراطية، مع أنها باتت فاعلة في السياسة أكثر بكثير مما كانت عليه في الريف، وذلك في تنظيمات إما تقليدية أو أصولية تريِّف عملية التنظيم السياسي أو العملية السياسية. كما أنها تقود إلى

اتساع جماهيرية التعليم من دون حداثة القيم ومن دون دمقرطة الثقافة، وازدياد حجم التوقعات المادية مع تطور أحزمة الفقر والبطالة والفجوة بين الغنى والفقر.[25]

وبعبارة أخرى إن التكوينات التقليدية والبنى العصبوية هي قرينة المجتمع الطبيعي، أي إنها سابقة لتكون المجتمع المدني، بل يمكن أن تكون جزءاً من عوائقه. ذلك أن المجتمع المدني لا يعني المجتمع كما هو في حالته الخام، في تركيبه العشائري أو القبلي أو العصبوي الموروث، وإنما هو في إدراكه لأهمية بنيانه التقليدي وتحديثه وإصلاحه.

وتنبع نقاط الضعف في منظومات القيم التقليدية، مما تعكسه وتعبر عنه من ذبول للروح المدنية، أي لروح الاجتماعي المدني السياسي، وبالتالي من نزوع عميق إلى الانطواء على الذات والأسرة والعائلة والقبيلة والحي والطائفة، وعندما ينعدم التواصل بين الفئات الاجتماعية ويزداد الميل الانكفائي، يتضاءل وزن قيم الحرية والمسؤولية الوطنية بالموازنة مع قيم التضامن الجماعي والعدالة، ويفقد نظام التحول نحو التنمية السياسية والاجتماعية والإصلاح محركه المعنوي ليتحول إلى تقانة سياسية تفتقر إلى الحماسة، وتصبح عرضة لتحدي النزعة البيروقراطية الاستبدادية.

والإشكاليات التي يمكن أن تترتب على ذلك قد لا تُفضي إلى وقف عملية الإنماء والتقدم فحسب، بل إلى انقسام المعارضات بين أصوليات وسياسات الهوية، وتأثير الاقتصاد الريعي، وحالات ترييف المدينة، وتطور قوى تقليدية مدنية في مواجهة الدولة مع تهميش حقيقي للمؤسسات السياسية والمهنية والمدنية، واختزال دورها في تحييد القوى الليبرالية أو الحداثية ما بين الدولة والقوى التقليدية. وقد ينشأ وضع يكون فيه الصراع والتوازن هو صراعاً بين نخب سياسية منظمة في هويات تقليدية يتبعها جمهور من نوع الطوائف والعشائر، وبالتالي تكون محاولات التوصل إلى توازن بعد الصراع إلى خلق معادلات توافقية بين طوائف أكثرية وأقلية في أفضل الحالات، فيكون النموذج اللبناني في حالة السلم وكأنه أقصى ما يمكن أن ينشده التوازن في الصومال أو العراق أو السودان

على سبيل المثال لا الحصر، والبديل الذي يمكن أن يرجح في مثل هذه الحالات هو أن تطرح خيارات شمولية غير ديمقراطية للسلطة الحاكمة.[26]

رابعاً: المؤسسات الحديثة والمجتمع المدني

1. تحديد المقصود بالمؤسسات الحديثة

شهدت الهياكل والواجهات الاجتماعية-الاقتصادية في الأقاليم العربية تغييرات متواصلة منذ نهاية القرن التاسع عشر، مثلما حدث في بقية أقاليم السلطنة العثمانية. وهذه التغييرات لم تقف عند حد، بل زادت حدتها مع زيادة درجة الاختراق الغربي للمنطقة العربية، وأدى هذا الاختراق -التجاري والسياسي في البداية، ثم العسكري بعد ذلك- إلى تعرض الهياكل والواجهات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية للتراجع والتأكُّل.

ومرد ذلك يعود إلى أن هذا التطور قد كان بفعل عوامل خارجية في الأساس، لذا فإن مسيرة هذا التطور لم تكن استجابة أو تعبيراً عن نمو التكوينات الاجتماعية المحلية بمعنى أنها لم تكن تعبيراً عن تطور سياسي وطبيعي وتدريجي. ولكن مع ذلك استمرت عملية تأكل الهياكل التقليدية في البيئة العربية فاسحةً المجال أمام ظهور هياكل جديدة داعية الناس للتعامل معها والتعرف على آلياتها، وفارضة نفسها باعتبارها مؤسسات حديثة بديلة عن المؤسسات التقليدية أو منافسة لها في الحد الأدنى. ولم يجد بعض الباحثين بُداً من عدها تكوينات مستحدثة لمجتمع مدني يتلمس طريقه نحو الحداثة والتطور.

ويتميز أي نظام سياسي حديث، سواء كان ديمقراطياً أو شمولياً، بالضرورة بوجود عديد من المؤسسات. فالمؤسسات شرط أساسي للتقدم، ذلك أنها تمثل القناة التي تتجمع فيها آراء الأفراد وتفضيلاتهم وجهودهم لتحقيق الغايات المشتركة.

وتشمل المؤسسات الحديثة في العالم العربي حيزاً واسعاً من الهياكل والبنى، كالجمعيات الأهلية والنقابات والمنظمات الحقوقية والأندية والاتحادات والتعاونيات ومراكز البحث، وكل ما هو غير حكومي، وما هو غير عائلي أو وراثي (والتي يولد فيها

الفرد أو يرثها وتكون عضويته فيها إجبارية كالقبيلة والعشيرة)، كما أنها لا تشمل التنظيمات التي تقوم على الدين أو الطائفة أو العرق.[27]

ونتيجة لانتشار ثقافة المشاركة واتساع مجالات التحديث أصبحت مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية من بين المنظومات الرئيسية لتنمية الرأي العام والتعبير عنه في القضايا المهمة، انطلاقاً من فرضية مفادها أنه لا مشاركة أو تحديث من دون مؤسسات، بمعنى لا حرية سياسية من دونها؛ إذ ليس في استطاعة عمليات الإصلاح أن توجه بصفة جدية إلا إذا قامت بين الفرد والدولة هذه التكوينات الجماعية، لأنها تقوم بواجبات لا يمكن الاستغناء عنها في ظل التطورات المعاصرة في البيئة الدولية.[28] ويَعتبر كوهين وأرتو أن الاعتراف بوجود مؤسسات المجتمع المدني وتمثيلها لمصالح معترف بها، وحقها في مناقشة القضايا العامة باعتراف الدولة ولكن باستقلال عنها، مقياس لمدى تطور المجتمع المدني، وبذلك يميز الكاتبان الروابط المدنية عن العائلية والقبلية.[29]

إذن، المجتمع المدني المتطور يضم جماعات المصالح، وهذه الجماعات تسعى إلى التأثير على السياسة العامة بطريقتها، وتلعب دوراً مهماً ومؤثراً في الحياة السياسية. ذلك أن الفرد المهتم سياسياً يميل إلى المشاركة في النشاط الجماعي الذي تزاوله جماعات المصلحة بهدف التأثير في عملية صنع السياسات والقرارات الحكومية من ناحية، وصياغة المطالب والتعبير عن الاتجاهات السياسية من ناحية أخرى، فجماعات المصالح في الدول العربية قد تضغط من أجل الحصول على مكاسب مادية لأعضائها، وقد تعارض سياسةً أو قراراً، إذا رأت فيه ما يضر بمصالح أعضائها، وقد تعبر عن رأي قطاع من الرأي العام حيال القضايا العامة، وقد تقوم بعمل دعاية لسياسات معينة.

وفضلاً عن جماعات المصالح فإن التنظيمات النقابية والاتحادات المهنية والنوادي الاجتماعية يمكن عدها ضمن التكوينات والمؤسسات الحديثة للمجتمع المدني، وهي يمكن أن تسهم في الحفاظ على الوحدة الوطنية في مواجهة محاولات التفتيت الطائفي والديني والعرقي والإثني.

ومع تزايد الوعي واتساع فسحة الحرية في البلدان العربية، وتنامي الاختصاصات الأكاديمية وانتشارها وتزايد معدلات التعليم، تزايد باطراد دور هذه المؤسسات المهنية، وقد ارتبط ذلك بعدة عوامل لعل أهمها طبيعة النشاط المهني الذي يقتضي اهتماماً بالحريات السياسية وغيرها، نظراً لأهمية أصحاب هذه المهن، وما تتمتع به اتحاداتهم ونقاباتهم ومؤسساتهم المهنية من قدرات تنظيمية وموارد فكرية ومادية في معظم الدول العربية، وتتصدر في هذا المجال اتحادات المحامين والصحفيين والمهندسين والأطباء والمعلمين أو نقاباتهم.

ويعظم من دور التنظيمات والاتحادات المهنية انتماء كثير من المثقفين والسياسيين العرب أو انضمامهم إلى النوادي الثقافية والجمعيات الخيرية وجمعيات الصداقة مع الدول الأجنبية، لأنها تمارس عملها بصورة شرعية وعلنية. ومع مرور الوقت تلونت هذه النوادي والجمعيات بالألوان السياسية لأعضائها وهيئاتها الإدارية. وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء كل مؤسسة مهنية قد ينتمون إلى تيارات أيديولوجية مختلفة، ومن ثم، فإنهم عندما يتحركون يراعون القاسم المشترك فيما بينهم، أي ما ينعقد عليه الإجماع باعتباره مصلحة وطنية.[30] وبالإضافة إلى ذلك فإن بعضاً من الهيئات المدنية تقوم بمناقشة القضايا المحلية أو الوطنية أو القومية العامة، وصياغة بدائل السياسة العامة، وممارسة الضغوط على مراكز صنع القرار. وثمة اعتقاد ينطوي على قدر من المصداقية يذهب إلى أن هذه الأنشطة يمكن أن تؤدي مستقبلاً إلى خلخلة الروابط التقليدية في المجتمع العربي باعتبارها أصبحت محفزات ودوافع للتحديث والإصلاح.

2. تقويم دور المؤسسات الحديثة للمجتمع المدني

لا يختلف الباحثون في فقه النظم السياسية أو المختصون في العلوم الاجتماعية بوجه عام على أن المجتمع المدني هو أولاً وقبل كل شيء مجتمع المدن، وأن مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأن الخصائص والعلاقات التي يفضي إليها تتمركز حول علاقات المواطنة وتتركز فيها.

وبعبارة أخرى فإن علاقات المواطنة تمثل حجر الزاوية في المجتمع المدني، وتميل لأن تكون مدنية، وطوعية، وتعاقدية، وحقوقية، وأفقية.

فالمؤسسات القائمة على السعي نحو المساواة في الحقوق المدنية للمواطنة، والحقوق الأساسية بالمشاركة في الشؤون العامة، والحقوق الاجتماعية، هي التي تشكل أركان المجتمع المدني الحديث، وعليه فإن تطور المجتمع المدني في الدول العربية يرتبط بعملية التحديث، وتعبر عنه وتمثله على الدوام مؤسسات وتنظيمات غير تقليدية، يقابل ذلك أن التخلف في النطاق السياسي يفسر على أنه درجة منخفضة في بناء المؤسسات. كما أن حداثة المؤسسات على الوجه الأعم متأتية من قيامها على أساس الانتماء إلى بيئة أشمل هي الأمة (بمعنى المواطنة)، والمساواة بين أعضاء المؤسسة، وطوعية الانتماء، واعتماد الأنظمة الإجرائية؛ أي أن المؤسسة المدنية تقوم على قواعد منظمة معترف بها من قبل الأعضاء حول شروط العضوية والانتماء، والمؤهلات وكيفية اتخاذ القرارات، وأسلوب إدارة المؤسسة، والنظام الداخلي، وغير ذلك.

وفي إطار رؤية تحليلية وتشخيصية للتكوينات والمؤسسات الفاعلة في العالم العربي، تتجلى بوضوح ازدواجية تتمثل في تأكّل البنى التقليدية أو تراجعها دون زوالها تماماً، مع بروز بنى حديثة من دون أن تكتمل، الأمر الذي يكون باعثاً لحالة من التداخل التي قد تفضي إلى بعض مظاهر عدم الاستقرار. ولكن مع ذلك لا تزال البيئة الاجتماعية العربية في طور الانتقال من مرحلة تقليدية إلى مرحلة أكثر تطوراً تعتمد على معيار الإنجاز أساساً للتنظيم الاجتماعي.

والأسئلة التي تُطرح هنا هي: هل المؤسسات التقليدية فقدت فاعليتها الإيجابية؟ وهل هي محض حالة انقسامية تفتيتية في المجتمع؟ وما حدود التداخل والاختلاف المفهومي بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي؟ سوف نحاول تحليل التداخل المفهومي بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، واستشراف دور المؤسسات الحديثة وموقعها في عملية الإصلاح والتنمية الاجتماعية الحديثة، كما يأتي:

- يتداخل أحياناً معنى مفهوم المجتمع المدني مع معنى مفهوم المجتمع الأهلي في الدول العربية، إلى درجة يكاد الواحد منهما يؤدي - في الاستعمال - الوظيفة الدلالية للآخر، على الرغم من التمايز الماهوي بينهما؛ إذ يشار إلى مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي - على السواء - بحسبانها المؤسسات الاجتماعية التضامنية التي يجنح مجتمع ما إلى تأليفها، لتحقيق وظيفة دفاعية يؤمِّن بها المجتمع القدر الضروري من استقلاله في مواجهة فاعلية التدخل السياسي والاجتماعي للدولة أو السلطة المركزية. غير أن ذلك ليس أكثر من توافق عابر بين نمطين من الاجتماع (المدني) يختلفان في مضمون الرابطة التي تحقق فيهما معاً ذلك الاجتماع، وبعبارة أخرى يتجه التضامن الأهلي الموروث الذي قوامه المؤسسات التقليدية إلى إعادة إنتاج العلاقة السلطوية فيه، فيما يتجه التضامن المدني الحديث إلى إرساء نفسه على الحريات العامة وثقافة التسامح وحقوق الإنسان والديمقراطية.[31]

- في الواقع، إذا ما برز دور متفاقم للمؤسسات التقليدية في الدول العربية، ففي غالب الأمر يكون على حساب التنمية الوطنية والتحديث وعلى حساب دور الدولة. لذا فإن تفكك السلطة القبلية أو العشائرية أو الطائفية يكون مرتبطاً بنشوء إمكانيات أكبر للإصلاح والتحديث، بينما تمكن ملاحظة بروز واضح للتكوينات العشائرية والطائفية والنزعات القومية عند تقهقر النظام السياسي وفقدان مؤسساته لبعض أدوارها؛ ولعل المثال الأبرز لذلك هو ما حصل في العراق عقب تقهقر نظامه السياسي في التاسع من نيسان/ إبريل 2003.

- إن تفعيل دور المؤسسات الحديثة للمجتمع المدني في الدول العربية وتطويرها وتحقيقها نتائج ونجاحات واضحة المعالم في البيئة الاجتماعية، سوف يسهم بمرور الوقت في تعميق الوعي الاجتماعي والسياسي لدى التكوينات التقليدية، قبلية كانت أو عشائرية أو طائفية، لتستجيب تدريجياً في إطار الولاء الأكبر، وروح المواطنة إلى الدولة.

- يقدم تكاثر المؤسسات الحديثة للمجتمع المدني (الاتحادات المهنية، والنقابات...الخ) في العالم العربي بديلاً وظيفياً للتكوينات الوراثية والتقليدية، وهذا الأمر يمكن أن يؤدي تدريجياً إلى تعزيز مكانة التكوينات الحديثة وإضعاف الولاء للتكوينات التقليدية، التي لن تختفي بأي حال، ولكن يمكن أن تتقلص، وتضعف جاذبيتها بالنسبة للمواطن العادي، وتضعف إمكانية تحريضها أو استنفارها في الصراع الاجتماعي.

- يمكن تقويم درجة تنامي المجتمع المدني في الدول العربية بالاعتماد على مدى تقلص الحجم والدور والفاعلية للقوى والتكوينات القائمة على أسس تقليدية، ومدى ازدياد درجة تبلور المؤسسات الحديثة فيها بما تنطوي عليه من قوى وتكوينات اجتماعية وواجهات نقابية ومهنية، ودرجة التضامن الداخلي في هذه التكوينات تجاه القضايا العامة أو الخاصة. ويمكن استبيان ذلك من خلال التعرف على درجة وعي أعضاء هذه التكوينات بالانتماء إليها، وتصرفهم على هذا الأساس، فضلاً عن وضوح الأهداف التي تسعى هذه التكوينات إلى تحقيقها، والأساليب المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف. إن مجمل ذلك يسهم في دفع هذه القوى والتكوينات إلى تشكيل مؤسسات تكون بمنزلة التجسيد المؤسسي لها.

ويبقى من الأهمية القول إنه لا مجتمع مدنياً من دون نظام سياسي قادر على حماية هذا المجتمع من التخريب والاحتواء الخارجي، ومن دون التحديث والتنمية السياسية للدولة والمجتمع، وإن بناء المجتمع المدني في العالم العربي وفي كل وحدة من وحداته (دوله) يتطلب التأسيس لمجتمع مدني عربي له القدرة على مقاومة تحديات الآخرين، ويتفاعل مع الآخرين من موقع مؤثر.

الفصل الرابع

آليات تنمية المجتمع المدني وتفعيله

إن وجود مؤسسات المجتمع المدني يخضع لقواعد وآليات خاصة بها، وتنميتها أو جعلها فعالة ومؤثرة اجتماعياً وسياسياً، يتطلب آليات لا بد من توافرها، أي أن تنمية المجتمع المدني، بحسب رؤية النظرية الاجتماعية وتحليلها، إنما يراد بها إما عرض مجموعة الفروض التي يجب توافرها لإيجاد مجتمع مدني، وإما توصيف عدة آليات أو ميكانزمات يجب اجتماعها كي يتمكن المجتمع المدني من أداء وظيفته. وعلى ذلك سوف نتناول بالوصف والتحليل خمس آليات نعتقد أنها رئيسية لتنمية المجتمع المدني وتفعيله في العالم العربي.

أولاً: الآلية الدستورية والإطار القانوني

لقد برزت المسألة الدستورية في العالم العربي بإلحاح في إطار النقاشات حول قضايا التنمية والتحديث وحقوق الإنسان، فما طبيعة العلاقة أو الارتباط بين المسألة الدستورية والمجتمع المدني؟ وما أبعاد هذه العلاقة؟ وما درجة تأثيرها في شرعية مؤسسات المجتمع المدني أو قانونيتها؟ وما علاقة كل ذلك بالتنمية السياسية والإصلاح في العالم العربي؟

1. المسألة الدستورية والمجتمع المدني

تمكن متابعة الارتباط بين المسألة الدستورية والمجتمع المدني في العالم العربي من خلال أربعة أبعاد:[1] الأول، هو البعد التاريخي؛ إذ إن البحث كان جاداً منذ عصر النهضة – ومنذ أن وضع المجتمع المدني على خريطة التنظيم الاجتماعي – عن مؤسسات تسمح بتوسيع إمكانات مشاركة المجتمع في تسيير الشؤون العامة، فعندما عدّ المهتمون بالمسألة الدستورية منذ ذلك الحين، أنه لا بديل عن التنظيمات والمؤسسات الدستورية، أكدوا في

الوقت نفسه أن الأمة تشكل مصدر السلطات، وأن إقامة الحكم على أسس دستورية ترتضيها الأمة ويلتزم بها الحاكم ضرورة حيوية لتأطير العلاقات السياسية والاجتماعية، وللحد من تعسف السلطة (الاستبداد) أو زواله.[2] وينطوي هذا التركيز على وجوب الحصول على رضا الأمة، وهذا التشديد على البحث عن الطرق الممكنة للحد من سلطات الحاكم يمثل تعبيراً عن المؤشرات الأولية لبداية الانطلاقة الأساسية للمجتمع المدني في الدول العربية.

والبعد الثاني هو القانوني؛ فقد طرحت مسألة المجتمع المدني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مؤلفات القانون الدستوري عبر مسألة نظام الحكم في الدولة، وعبر قضية مشاركة أفراد المجتمع في شؤون الحكم على نطاق واسع، وعبر البحث عن أسس سلطة الدولة (في الدساتير المختلفة والنظريات الاجتماعية والقانونية وغيرها)، وعبر دراسة أنواع الحكومات، وحق الانتخاب وحق الترشيح والاستفتاء الشعبي وغيرها من مظاهر التنمية السياسية والتحديث وكفالة حقوق الأفراد وحرياتهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الهدف (أي الارتباط بين المسألة الدستورية والمجتمع المدني) لا يبرز فقط من خلال البعد القانوني وتصورات الفكر الحقوقي العربي عبر الصياغات المقترحة للمؤسسات التي تسمح بمشاركة أوسع للمكونات المختلفة للمجتمع العربي، بل كذلك من حيث إنه مرتبط بالرجوع إلى التجارب المؤسساتية التي عرفتها فعلاً البيئة الاجتماعية في العالم العربي.[3]

وبالنسبة إلى البعد الثالث، وهو التجريبي، فإن جل التجارب التي عرفها العالم العربي منذ بداية القرن العشرين لم يكن لها الأثر الكبير في تعميق الوعي ونشره بشكل واسع، ولم تتمكن المسألة الدستورية من احتلال موقع الصدارة في الاهتمامات العربية، أي أنها بقيت مقتصرة على فئات محدودة وعلى بعض النخب، ذلك أن آثار النواة الأولى للحركة الدستورية بقيت محصورة في المناخ الحقوقي أو الثقافي التقليدي الذي يطبع الحقل السياسي العربي. وما إن حصلت الدول العربية على استقلالها، حتى تغلبت أهداف بناء الدولة

الوطنية بما تنطوي عليه من مؤسسات سيادية وخدماتية وإنتاجية، بمعنى أن هدف بناء دولة مركزية فعالة طغى على التوجهات التي كانت تسعى إلى تحقيق مشاركة أوسع للمجتمع المدني في صنع السياسة العامة وتنفيذها وضمان احترام حقوق أفراده.[4]

وفيما يتصل بالبعد الأخير، وهو البعد المستقبلي، فلا شك في أن المسألة الدستورية ولاسيما ما يتعلق منها بإشكالية بناء مؤسسات المجتمع المدني وتحديثها في الدول العربية، مرتبطة بموقف السلطة بوجه عام في هذا القطر العربي أو ذاك من قضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان، وما يترشح عن هذه المواقف من انعكاسات تجاه تنمية هذه المؤسسات وفاعليتها وحقوق الإنسان في العالم العربي. إن أي عملية استشراف مستقبلية لإمكانية تحديث المؤسسات وتفعيل دورها في جوهر المسألة الدستورية يفضي إلى استقراء مفاده أن إشكالية المشاركة في صنع السياسة العامة وتنفيذها يمكن أن تأخذ من الزاوية الحقوقية مضامين وأبعاداً جديدة. وإن ما حدث ويؤمل أن يحدث في ظل تركز المطالبة بالتنمية السياسية والإصلاح، يمكن أن يكون تعبيراً عن صعود الحركة الدستورية شكلاً متقدماً وتعبيراً حضارياً لبروز الوعي السياسي والاجتماعي الذي يؤكد في نهاية الأمر تقدم صيرورة تنمية مكونات المجتمع المدني في العالم العربي.

2. الإطار القانوني

يقصد بالإطار القانوني هنا المبادئ والقواعد القانونية والآليات التي من دونها لن يتحقق وجود ملموس للمجتمع المدني في الدول العربية، والتي تسمح وتسهل عملية تنميته وتفعيله وإعطائه الضمانات اللازمة لحركته ونشاطاته؛ ومن بين هذه الآليات ما يأتي:[5]

- يستند عمل الدولة (النظام السياسي) غالباً، إلى وجود دستور مقر رسمياً ومستفتى عليه شعبياً، يتضمن إقراراً واضحاً لا لبس فيه بدور مؤسسات المجتمع المدني

والفعاليات غير الحكومية، وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية والاجتماعية والمهنية والثقافية والنقابية، وينظم العلاقة بين السلطة السياسية وهذه المؤسسات والفعاليات، ويحمي الحريات العامة وحقوق الإنسان.

- أن يكون النظام القضائي مصوناً وعلى درجة عالية من الاستقلالية، لضمان حماية الشرعية الدستورية والحريات العامة والتنمية المجتمعية.

- أن يكفل نظام الحكم الدستوري تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات والالتزام به، لضمان عدم استئثار إحدى السلطات على حساب غيرها. وأن تَحول القوانين دون انتهاك الحريات، أو حل السلطة التشريعية، أو تجميد الدستور، أو اللجوء إلى القوانين الاستثنائية أو التهديد بها.

- وضوح القواعد القانونية التي تنظم وتحكم عملية تكوين مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، وأن تكون هذه القواعد مفهومة ومحترمة وعصية على التسويف والاختراق.

- أن يضمن النظام السياسي -استناداً إلى الدستور والقوانين النافذة- المشاركة الهادفة في صنع قرارات السياسة العامة وتنفيذها على المستويات المختلفة، وفي مراحل مختلفة من عملية صناعتها واتخاذها وتنفيذها، بما قد يتطلبه ذلك من اعتماد اللامركزية أحياناً ومن توزيع للمهام والصلاحيات.

وقد ظلت تتحدد طبيعة العلاقة بين المؤسسات والجمعيات التي هي ركن المجتمع المدني، والدولة من خلال التشريعات التي لا تكتفي بفرض الرقابة والشروط على تأسيسها وتكوينها، ولكن تمنح بعض الأجهزة الاختصاصية وذات العلاقة في الدولة حق الرقابة والإشراف على نشاطاتها ومتابعة أدائها، والتدخل في سياستها وقراراتها والتأثير في استقلاليتها.

وعلى ذلك فإن إحدى إشكاليات المجتمع المدني في العالم العربي تنبع من القيود القانونية الطابع والسياسية الدوافع التي قد تفرضها الدولة على مؤسسات المجتمع المدني وفعالياته. ولكي تأخذ هذه المؤسسات فرصتها في التأثير في الحراك الاجتماعي وتنمو وتتطور وتزدهر، يقتضي الأمر تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة.

وبعبارة أخرى إن بروز دعوات التحديث والإصلاح على خلفية فشل معادلة معظم نظم الحكم القائمة (الهيمنة – الخضوع – الولاء) بسبب ما أفضت إليه من تخلف وضعف في الإنجاز في كثير من الدول العربية، قد حفزت مدركات الرغبة في التحديث والمطالبة بإعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإرساء قواعد جديدة للعلاقة، وعقد جديد يفعّل من دور القانون ويبرز البعد القانوني الدستوري في نظم الحكم ولصالح تحسين أدائها وتفعيل دور المجتمع المدني.[6] وأنسب مدخل لتحقيق هذه الغاية هو مدخل التنمية السياسية والإصلاح.

3. قانون المجتمع المدني

لقد توضح مما سبق ذكره أن المجتمع المدني كان مرتبطاً وإلى درجة كبيرة بوضعية قانون الدولة من جهة، وبحدوده وصلاحياته من جهة ثانية، ومن خلال إدراك وتحليل للقانون المعيش والمطبَّق فعلاً داخل المجتمع ومن طرف مكوناته، يتم التوصل إلى استنتاج مفاده أن الحياة القانونية للمجتمع معقدة جداً وتكشف عن حقيقة أن عدة قوانين تتعايش، وأنه توجد ممارسات متجاورة ومتناثرة في الوقت نفسه.

وقد سلط بعض القانونيين العرب الضوء على طبيعة هذه القوانين وتداخل الممارسات القانونية ذات الطبيعة المختلفة فيها، مميِّزين بين ثلاثة مكونات (القانون الوضعي الحديث، والشريعة الإسلامية، والقانون العرفي) تختلف تفاعلاتها ودرجة تأثيرها من دولة عربية إلى أخرى وحسب طبيعة الموضوع المقنن. كما تناول علم الاجتماع الحقوقي في العالم العربي أبعاد هذه التعددية البنيوية، وقراءتها وكأنها تنطوي على حياة مكثفة ونشيطة تدل على حدود الدولة المركزية أمام حيوية المجتمع المدني، الأمر الذي يعني

صلابة المجتمع، واستقلالية مجالاته وصمود هذا الإنتاج القانوني الذي يجد في المجتمع المدني مصدراً له.[7]

ومتى قويت وتدعمت قوى المجتمع المدني ومؤسساته، فإنها تسهم في تعزيز السلم الأهلي وإشاعة ثقافة التسامح في بيئة النظام السياسي العربي الحاكم، ذلك أن المجتمع المدني يمثل الأرضية التي ترتكز عليها عملية التنمية السياسية. بمعنى أن المجتمع المدني والتنمية السياسية أمران يجب أن يفترض أحدهما الآخر، إذا تراجعت التنمية السياسية تراجع المجتمع المدني، وأصبح أقل مدنية؛ إذ إن علاقتها بالمجتمع المدني علاقة عضوية تكاملية لا يتحقق أي منهما في غياب الآخر. أي أنه لا يمكن أن تقوم التنمية السياسية في الدول العربية في غياب المجتمع المدني، وكذا لا يمكن أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني وتتطور في غياب عملية إصلاح وتحديث حقيقية.

ولعله من الأهمية تحديد ماهية المجتمع المدني المؤهل لعملية التنمية السياسية والاجتماعية والتحديث، وذلك من خلال توضيح الشروط والمواصفات الدستورية والقانونية وتحديدها، والظروف والأجواء التي يجب أن ترافق البناء والتحديث لمؤسسات المجتمع المدني التي تدخل في جوهر أهداف الإصلاح. أي أن يكون هناك تحديد واضح لشروط نشوئها وتكويناتها، ورؤية مستقبلية لطبيعة أدوارها ومراحل تطورها، عند التأسيس وفي الأسس الدستورية والقانونية التي تحكم قيامها بإرادة حرة طوعية وفي أجواء لا يشوبها أي من أنواع الهيمنة والتدخل من قبل السلطة الحاكمة،[8] أو من قبل قوى خارجية معينة.

إن هذه العلاقة العفوية والمبرمجة التي تربط بين نشوء المجتمع المدني وعملية التنمية السياسية والتحديث وإشاعة الممارسات الديمقراطية في العالم العربي، تجعل من الصعب الكلام عن أولوية أحدهما على الآخر، إذ ليس هناك من تنمية سياسية وممارسة للديمقراطية من دون حد أدنى من القدرة على الانتظام حول برامج ومصالح وغايات محددة. كما أن نشوء مجتمع مدني وتكوينه في غياب الحد الأدنى من حرية القول والتعبير والتجمع والانتقال والانتظام هو أمر غير ممكن. ويذهب التحليل إلى أن الخطوة الأولى

لكسر هذه الدائرة المغلقة ما بين السبب والنتيجة هي سيادة دولة القانون وتعديل البنى الحقوقية للدول العربية وتحسين أساليب تطبيقها.

وفي معرض الإجابة عن السؤال الذي يقحم نفسه في هذه المناسبة والذي مفاده: هل يمكن القيام بعملية التنمية السياسية والإصلاح في العالم العربي في مجتمع «غير مدني»؟ أو هل يمكن بناء مجتمع مدني بأسلوب غير ديمقراطي؟ نجد أن الإجابة عن ذلك تكون مباشرة بالنفي، وعليه فإن صيغة العلاقة بين التنمية السياسية والمجتمع المدني في الدول العربية هي طردية، ومؤداها أنه كلما ترسخت آليات التنمية السياسية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني، ومتى انحسرت عملية التنمية السياسية والتحديث تراجعت مؤسسات المجتمع المدني، أي تعطلت عن أداء دورها، وأصبحت فاعليتها محدودة. بمعنى أن انتعاش مؤسسات المجتمع المدني يمثل إحدى علامات الإصلاح والتحديث البارزة، وكذلك إحدى دعائمها الأساسية، إذ لا عملية إصلاح وتحديث حقيقية بغير مجتمع مدني فاعل. وتتعزز عملية التنمية السياسية والإصلاح بوجود مؤسسات متطورة للمجتمع المدني. وهذه الأخيرة في سياق الدفاع عن القوى التي تمثلها، تصون عملية الإصلاح السياسي والاجتماعي ووحدة المجتمع وتعمل على ترسيخها. فالمجتمع المدني الذي يمكن أن يسهم في ترسيخ التنمية السياسية والإصلاح في العالم العربي، ليس هو بالضرورة ذلك المجتمع المتمرد على الدولة/ السلطة أو النقيض لها، ولكنه وهذا هو المهم، المجتمع القادر على التحرك السلمي في الوقت الذي تخل السلطة فيه بالعقد الاجتماعي القائم بينها وبين المجتمع المدني. وهذا التحرك يتطلب بدرجة متساوية مؤسسات للمجتمع المدني قادرة على التأثير بفاعلية في المجتمع، وتمتلك قدراً من التأثير تجاه السلطة، ووعياً اجتماعياً وحقوقياً.

إن مسألة الوعي الاجتماعي القانوني/ السياسي تعد مسألة مهمة وأساسية في إيجاد آلية لتنمية المجتمع المدني وتفعيله.[9] وبالإضافة إلى ذلك فإن أي معالجة حقوقية لتنمية المجتمع المدني في العالم العربي وتفعيله، توجه العناية إلى الأنظمة السياسية العربية القادرة على تحقيق الإنماء والتقدم وتحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار، وتشترط قيامها على دعائم خمس: الشرعية، والتنمية السياسية والإصلاح، والحرية، والعدالة، وحقوق الإنسان.

ثانياً: الآلية الثقافية

أشارت أدبيات السياسة والاجتماع إلى أن الأطر التحليلية البنائية أو الهيكلية لا تمكن وحدها تقديم رؤية شمولية للنظم السياسية وعلاقتها مع بيئتها الاجتماعية، فدعت إلى ضرورة أخذ البيئة الثقافية في الاعتبار عند دراسة السياسة والحكم وتحليلها في أي مجتمع، بمعنى أن أي نظام سياسي يعيش في ظل ثقافة سياسية معينة، أي نسق من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية. وعلى ذلك لا يمكن أن ينشط المجتمع المدني بواقع الحال لمجرد توافر هياكل تنظيمية تستقل رسمياً عن السلطات العامة، إذ لا فعالية لهذه الهياكل في حد ذاتها، ما لم تعززها وتتواكب معها ثقافة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود وأمداء محددة ومؤطرة قانونياً في تعاملها مع المواطنين أفراداً كانوا أو جماعات، واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير. وينبغي ألا يقتصر الأمر على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق، ولكن تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك منسقة معها. وعلى هذا لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني ومنظماته في العالم العربي أن تؤدي أدواراً فاعلة في بيئتها الاجتماعية والسياسية، من دون آلية ثقافية تدعم ترسيخ قيم وآليات التنمية السياسية والتحديث.

فما جوهر الآلية الثقافية؟ وما مرتكزاتها وعناصرها؟ وما مقومات هذه المرتكزات؟ وما دور هذه الآلية في حل إشكالية بناء المجتمع المدني وتحديثه في العالم العربي؟

1. التنشئة الاجتماعية-السياسية

إن تعبير التنشئة الاجتماعية-السياسية يمثل رابطة مهمة بين المجتمع المدني والنظام السياسي، بيد أن هذه الرابطة قد تختلف من نظام سياسي عربي إلى نظام آخر، ومن وجهة نظر سياسية إلى أخرى، وتُعدّ التنشئة الاجتماعية-السياسية مهمة للغاية، لأنها تهدف إلى تأهيل الأفراد وإكسابهم اتجاهات وقيماً سياسية، وتعزز لديهم الشعور بالمواطنة والدافعية التي تؤدي بهم إلى الانخراط في النظام السياسي القائم وفي المشاركة السياسية.

وبمعنى آخر تحقيق اندماج الأفراد وبالتالي إشراكهم في فعاليات النظام السياسي وفي صنع السياسة العامة، وهي بالنتيجة لا تقتصر على نقل الثقافة بين الأجيال بل اكتساب الثقافة والقيم في إطار عملية إحلال قيم جديدة بدلاً من القيم التقليدية، وهذا ما يؤثر في السلوك السياسي للأفراد، وفي درجة استجابتهم لتوجهات النظام السياسي العربي المعني، ويوسع من دائرة المشاركة في صنع السياسة العامة وتنفيذها ومستوى الاستجابة لفروضها.

ويذهب التحليل السياسي والاجتماعي في هذا الصدد إلى القول بأن للتنشئة الاجتماعية والسياسية في الدول العربية بعدين يعبران عن كونهما يمثلان وظيفة ضرورية لاستمرار البناء الاجتماعي والسياسي أي المجتمع المدني والدولة: الأول، هو البعد العمودي أو الرأسي، ويتحدد مضمونه في أن الجيل القائم ينقل ثقافته إلى الجيل اللاحق. والبعد الثاني، وهو الأفقي، يتحدد مضمونه في وجود اتساق بين القيم والاتجاهات والسلوكيات لأفراد الجيل السائد بما يضمن للبناء السياسي والاجتماعي تحقيق قدر مناسب من التلاحم والترابط، وهو ما يعد أساسياً لتحقيق الأمن والاستقرار.

ولكي تستثمر عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية في إطار التنمية السياسية للمجتمع المدني وتحقيق الأمن والاستقرار الوطني في الدول العربية، يمكن التركيز على النسق الثقافي وعلاقته بالنسق المؤسساتي في عملية التنمية الوطنية الشاملة بوجه عام والتنمية السياسية بوجه خاص، ولهذه الغاية يمكن توجيه العناية إلى ثلاثة فواعل رئيسية تتمثل فيما يأتي:[10]

- إدراك أهمية العلاقة بين التنشئة الوطنية الاجتماعية والسياسية وبناء مؤسسات المجتمع المدني.
- تطبيق أهم نظريات التنشئة الوطنية في العلوم الاجتماعية وتوظيفها لتعزيز أدوار مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية.

- وضع إطار علمي وعملياتي لدور التنشئة الوطنية في ضمان تحقيق الأمن والاستقرار، وبالتالي في نجاح عملية التنمية السياسية للمجتمع المدني.

2. الثقافة السياسية

تفهم الثقافة السياسية بأنها مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنىً للعملية السياسية والاجتماعية، وتفرد مكاناً متميزاً للمعتقدات السياسية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث التصرف السياسي في إطاره، والتي تنظم التفاعلات بين الحكام والمحكومين. وهي جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين، وهي بمجموع عناصرها تكوّن تركيباً منظماً وينطوي على طبيعة سياسية.[11]

وتعكس الثقافة السياسية نوعية المناخ السائد وطبيعته داخل النسق السياسي الذي يسهم في تشكيلة تراث المجتمع وموروثه التاريخي، إلى جانب الدوافع والعواطف والمعايير، وجميعها ذات دور فاعل في تحديد مستوى التوجهات نحو السلوك السياسي، وتعد الثقافة السياسية بمنزلة محتوى الوعي السياسي. وتتأثر المؤسسات المعنية في الدول العربية بعمليات التنشئة الاجتماعية بوجه عام، والسياسية بوجه خاص، على أن تقوم تلك المؤسسات ببلورة مفاهيم الثقافة السياسية وقيمها.[12]

وقد حاولت ليزا ودين استنباط مفهوم أكثر نقدية للثقافة من حيث هي عملية صنع معنى، أي تحويل الثقافة إلى ممارسة بدلاً من أن تكون مجموعة صفات متشيِّئة، إنها ممارسة لجعل العالم الذي نعيش فيه مفهوماً، مع أنها ممارسات في ظروف وحدود معطاة، ولكنها تحتمل خيارات أن مفهوماً كهذا يساهم في فهم السياسة.[13]

واقتضت الديمقراطية – التي مازالت تفهم على أنها شبكة من العلاقات بين النخب والجماهير – ثقافة سياسية محددة تمتد جذورها في حياة المجتمع، والتنظيم الاجتماعي، وتنشئة الأطفال، زيادة على مؤسسات الدولة الرسمية.[14]

وتطور مفهوم الثقافة السياسية، بصورة واضحة، في إطار الدراسات التنموية، بوصفه أحد العناصر الأساسية لتمييز مراحل التنمية، بانتقال النظم السياسية من المرحلة التقليدية إلى الحديثة، أي بالانتقال نحو نمط ثقافي يتسم بالعقلانية والترشيد، وازدهار قيم العدل والتسامح، ووعي أهمية مأسسة مكونات المجتمع المدني.

وعلى ذلك فإن التطور المفهومي حول الثقافة السياسية في العالم العربي يشير إلى أن بؤرة الإدراك حولها لا تتعلق بالبنية السياسية، الشكلية منها وغير الشكلية، ولا بالحكومات والجمعيات وجماعات الضغط وغيرها، أو بالنمط الراهن للسلوك السياسي في مجتمع معين، بقدر تعلقها بما يعتقده الشعب إزاء تلك البنى والمؤسسات. بمعنى أن هذا المفهوم للثقافة السياسية ينطوي على دور محوري لها في تنمية المجتمع المدني وتحديثه.

وتتكون الثقافة السياسية من عناصر إدراكية وعناصر عاطفية وعناصر تقويمية، وتؤلف هذه العناصر بمجملها منظومة الاتجاهات السياسية الخاصة بكل مجموعة من الأفراد، بمعنى أن الثقافة السياسية هي في وقت واحد كل ما نعرف، وكل ما نشعر، وكل ما نعتقد بشأن السياسة والمجتمع.

ولا يعني القول بوجود ثقافة سياسية للمجتمع في أي من الدول العربية تماثل عناصرها بالنسبة لسائر أفراده، إذ إن هناك دوماً هامشاً للاختلاف الثقافي يتباين ضيقاً واتساعاً من مجتمع إلى آخر، ومن دولة عربية إلى أخرى، تفرضه عوامل معينة؛ كالأصل، والديانة، والبيئة، والمهنة، والمستوى الاقتصادي، والحالة التعليمية، وعملية التنشئة الاجتماعية، ومستوى التنمية السياسية، ودرجة المأسسة. وكل هذه العوامل ذات مساس مباشر بعملية تنمية المجتمع المدني وتفعيله في العالم العربي.

ويتفق الباحثون على اعتبار الثقافة السياسية هي تلك القيم التي تعزز أو تُضعف (تدعم أو تقوض) منظومة معينة من المؤسسات السياسية، أو توزيع معين لأنماط التوجهات السياسية والسلوك تجاه النظام السياسي ومكوناته المتعددة، والسلوك تجاه دور

الذات الإنسانية (الفرد، المواطن) في هذا النظام.[15] لذا تعد الثقافة السياسية نتاج تاريخ النظام السياسي، كما أنها نتاج الأفراد الذين يعيشون في ظل ذلك النظام، وعليه فإن الثقافة السياسية متأصلة في الوقائع العامة، وكذلك في التجربة الشخصية لهؤلاء الأفراد.

وفي ضوء نمط الثقافة السياسية السائد في وحدات النظام العربي تتحدد علاقة هذا النظام السياسي أو ذاك بالقوى الاجتماعية ومؤسساتها وتنظيماتها المكرسة في إطار بنية سياسية معينة. ومن غير الممكن إقامة بنية سياسية خارج الإطار الثقافي السائد مجتمعياً. وهنا نجد أهمية التمييز بين نمطين من الثقافة السياسية في العالم العربي، وهما «ثقافة الخضوع» التي يكون في ظلها المواطن واعياً على نحو قوي بالنظام السياسي وما يصدر عنه من أعمال، ولكن ليس له إلا شعور ضئيل التطور بالمؤسسات التي تأخذ على عاتقها تحقيق المطالب الاجتماعية، وكذلك شعور مجرد بفعاليته السياسية شخصياً، وتكون المؤسسات في مثل هذه الثقافة ضئيلة الاستجابة لحاجات الأفراد.

والنمط الثاني هو «ثقافة المساهمة» التي يكون المواطن فيها على مستوى عالٍ من الوعي بالأمور السياسية والاجتماعية، ويقوم بدور فعال فيها، ثم يؤثر في النظام السياسي بطرق مختلفة، كالمساهمة في الانتخابات أو المظاهرات أو تقديم الاحتجاجات، فضلاً عن ممارسة نشاط سياسي أو اجتماعي من خلال عضوية اتحاد أو نقابة أو جمعية أو جماعة ضغط أو إحدى مؤسسات المجتمع المدني الأخرى.

لذا، فإن إدماج الثقافة الحقوقية في التكوين المعرفي والسلوكي والوجداني للأفراد في الدول العربية، يقتضي سيادة نسق ثقافي قيمي يرتكز على مبادئ ومفاهيم العقل والإنسان والحرية، وهو النسق الذي يعلي من شأن الذات وحقها في الوجود وفي الكرامة وفي التفكير. كما أن إدماج قيم المواطنة ومبادئ حقوق الإنسان وتربية الفرد عليها، يظل عملاً غريباً عن النسق المجتمعي العام، إذا لم تتم تنمية ثقافة في العالم العربي يكون الإنسان محورها، ويشكل العقل مبدأها، وتقوم على الحرية والتحديث.[16]

وتأسيساً على ما تقدم، وفي سياق تحليل مضمون الثقافة السياسية نجد أنها تتمحور حول «معارف سياسية، وقيم واتجاهات سياسية، وسلوك سياسي واجتماعي».[17] وعبر تحليل هذه المكونات سوف يتضح دور الثقافة السياسية وأهميتها من حيث هي آلية من آليات تنمية المجتمع المدني وتفعيله وتحقيق الأمن والاستقرار في العالم العربي، وعلى النحو التالي:

- **المعارف السياسية**؛ وتهدف إلى تعزيز ثقافة المواطنة، وتثقيف المواطنين سياسياً واجتماعياً، بالإضافة إلى تدعيم الوعي السياسي، وبخاصة فيما يتعلق بالعملية السياسية والمصلحة الوطنية.

- **القيم والاتجاهات السياسية**؛ التي ينبغي أن يكون ترسيخها وتجسيدها من مسؤولية الدولة ومؤسسات المجتمع المدني فيها، كل في نطاق أدواره ومجالاته، ومن أهمها: التسامح وقبول الآخر، كونها من أهم ركائز الحوار وفهم الآخر وتقدير خصوصيته الثقافية؛ والنقد والنقد الذاتي، لبناء إرادة التعبير كونه مقدمة للإصلاح السياسي والتحديث والتنمية الوطنية؛ والموضوعية، حيث سيادة التفكير ضمن مقتضيات المنطق العلمي، والتركيز على تراكم الثقافة بفروعها، وإمكانية التعامل مع تحديات عولمة الألفية الثالثة؛ والعمل بروح الفريق، لتلاشي قصور العمل الفردي؛ والانتماء والولاء والمواطنة، لتوسيع نطاق المشاركة السياسية والاجتماعية ومعالجة التحديات والأزمات ومتطلبات التنمية والتحديث بمعيار المصلحة الوطنية؛ وتأصيل الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية، من خلال برامج التعليم والإعلام، والثقافة؛ ونشر ثقافة حقوق الإنسان، حيث احترام حقوق الأفراد وحرياتهم وحقوقهم المدنية والسياسية، ونبذ سلوكيات العنف والإرهاب الفكري والمادي، ويعد ذيوع ثقافة عامة لاحترام حقوق الإنسان وإنشاء منظمات مجتمع مدني متخصصة في الدول العربية، تعنى بها من بين أهم مرتكزات التنمية والأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي أو السلم الأهلي؛ وتدعيم قيم المساواة، بمعنى تكافؤ الفرص، واعتماد

الاستحقاق والجدارة معياراً وحيداً أو أساساً للمفاضلة وتعظيم فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، كركن أساسي في نسق القيم الدافعة للتنمية والتقدم؛ والتوجه نحو التفكير في المستقبل، وهو مصدر أساسي وشرط ضروري للتقدم، حتى يمكن الابتعاد عن الانكفاء على الماضي أو الاستغراق في الحاضر فحسب، فكلاهما معوق للتنمية والتحديث، وتحقيق التوازن بين التوجه نحو المستقبل والتمسك بالأصالة والقيم الموروثة.

- **السلوك السياسي والاجتماعي**؛ وهو وثيق الصلة بالثقافة السياسية وله أشكال شتى في مجالات متعددة منها: التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة؛ والمشاركة في العمل العام؛ والمشاركة في العمل الوطني التطوعي والأهلي؛ والمشاركة في فعاليات مؤسسات المجتمع المدني؛ والتعبير عن الرأي.

لذا فالثقافة السياسية الجديدة التي تفرضها استراتيجية التنمية السياسية والاجتماعية والإصلاح في العالم العربي هي باختصار الثقافة التي تحل النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية، وتحل التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء، فتفتح المجال السياسي والاجتماعي بذلك أمام المشاركة الطبيعية للجميع.[18]

وحيث إن المجتمع المدني يشكل الفضاء الذي تستطيع الثقافة أن تقوم بأدوارها ووظائفها من خلاله، فالشرط المعمم لذلك إنما يكمن في قدرة هذه الثقافة على تحديد قضاياها ومشكلاتها وإمكانياتها في مواجهة التحديات التي تواجه العرب في مطلع القرن الواحد والعشرين. وقد بات جلياً أنه بغير حرية الفكر والرأي وسيادة منهج للتحديث والتنمية السياسية تعجز الثقافة عن تحقيق تراكمها الضروري. فالثقافة والتنمية السياسية صنوان، بمعنى أن منطق الثقافة هو البحث المستمر عن الحقيقة/ الحقائق والبحث عن كيفيات مناسبة للتفاعل مع المحيط طبيعياً كان أو اجتماعياً.

ثالثاً: الآلية الاقتصادية

إن تنمية المجتمع المدني في العالم العربي أو تفعيله تقتضي وقبل كل شيء تحقيق مدى مناسب من التطور الاقتصادي والاجتماعي أساساً، والذي لا بد منه لضمان كينونة المجتمع المدني وانطلاقته. كما أنه من العبث الرهان على أي تطور أو إصلاح اقتصادي أو اجتماعي أو إداري إذا لم يكن مسبوقاً بتدابير سياسية واجتماعية وإدارية تشرك المواطنين في عملية صنع السياسة العامة وتنفيذها وتطلق فيهم روح المبادرة والإبداع، وتقيض لهم سبل الرقابة والمحاسبة والمساءلة، فالمواطنون الأحرار والمطمئنون إلى مستقبلهم هم وحدهم القادرون على حماية الوطن وإحباط التحديات ومواجهتها. وهذه العملية لا تتم بمعزل عن مكافحة ظاهرة البطالة، وإيجاد فرص العمل للآلاف من حملة الشهادات الجامعية، والحد من هجرة الأدمغة والكفاءات، وهو ما لا يتم إلا بتنشيط حركة الإنتاج والاستثمار، التي لا تزدهر إلا في مناخ الحرية والعدالة والمساواة. وهذا المناخ هو وحده القادر على إنجاز مهمتين أساسيتين: إشعار المواطن بالاطمئنان على حاضره ومستقبله، وتشجيع الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال لغرض الاستثمار. الأمر الذي يتطلب أوضاعاً سياسية واجتماعية مستقرة تستمد قوتها وفاعليتها من سيادة دولة القانون والمؤسسات.[19]

وعلى ذلك فإن هناك علاقة تناسب عكسية بين التنمية الاقتصادية والعنف، أي كلما تزايدت مظاهر الإصلاح الاقتصادي، انحسرت مظاهر العنف السياسي ومعدلاته. بمعنى أن العنف ينخفض في النظم السياسية التي تعتمد الحداثة والإصلاح نظراً لوجود مؤسسات سياسية واجتماعية وسيطة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتضبط ظاهرة الحراك الاجتماعي. ذلك أن شبه استقلال وشبه اقتصاد وشبه تطور وشبه تنمية وشبه مؤسسات، تفضي بالنتيجة إلى شبه مجتمع مدني، وعليه لا مجتمع مدنياً مع التخلف ولا مع التبعية ولا مع الاستبداد السلطوي.

والأمر الجدير بالملاحظة هنا هو ضرورة التركيز على دور أكبر للقطاع الخاص الوطني والمبادرات الفردية، بما يسمح للأفراد في إشباع حاجاتهم الأساسية بعيداً عن الدولة، التي يجب أن يقتصر تدخلها في المجال الاقتصادي على وضع بعض القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة، وإدارة المشروعات والصناعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها، وذلك لأن تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة،[20] ويحد من إمكانية تنميته وتفعيله.

إن هذا النمط من العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني لكي يستمر ويبشر بجني ثماره في الدول العربية، يوجب تقويض أسس الفساد الإداري ومظاهره، وإشاعة مدركات الحكم الصالح وأدواته في العالم العربي.

1. تقويض أسس الفساد الإداري

إن إحدى القضايا التي تعكر صفو أو ميكانزم العلاقة بين الدولة والمجتمع في العالم العربي هي قضية الفساد، وإن جوهر القضية ليس بالتحديد وجود قدرٍ ما من الفساد في التعاملات اليومية، بل حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته، مما يهدد مسيرة التنمية ومستقبل البيئة الاجتماعية العربية.

وتفضي ممارسات الفساد والإفساد إلى ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، وإن آثاره ليست مجرد قضية أخلاقية بل لها تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية الباهظة، فضلاً عن آثارها السياسية المتمثلة في إضعاف شرعية نظام الحكم، وضعف الاستقرار السياسي وترديه، وافتقاد عقلانية القرارات السياسية التي تؤثر في المصير الوطني، والانكشاف أمام القوى الخارجية، والتقليل من القدرة التساومية مع الشركات الدولية.[21]

هذه الظاهرة-الآفة لها وجود متباين في معظم أرجاء العالم العربي، وحجم مخاطرها وتشعبها وتفاقمها، يقتضي تحليل دوافعها وأسبابها وآلياتها ودرجة تأثيرها في زيادة الهوة بين الدولة والمجتمع المدني، بل قد تؤدي إلى خلق تفاوتات في البيئة الاجتماعية تعوق بالنتيجة فاعلية المجتمع المدني. ولغرض حصار هذه الظاهرة والحد من تداعياتها على عملية التنمية السياسية والاجتماعية ومسيرة التقدم والإصلاح، يمكن تطبيق استراتيجية مواجهة تقوم على المحاور التالية:[22]

- **محور توسيع رقعة الديمقراطية والمساءلة**؛ ويتطلب توسيع دائرة الرقابة والمساءلة من جانب المجالس التشريعية والنيابية، والأجهزة الرقابية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق درجة أكبر من الشفافية في العقود الدولية والعطاءات واتفاقيات المعونة، للقضاء على مظاهر الفساد.

- **محور الإصلاح الإداري والمالي**؛ بمعنى وضع القواعد والضوابط اللازمة لمنع التداخل بين الوظيفة العامة وممارسة النشاط التجاري والمالي (بالأصالة أو الوكالة)، وهذا يقتضي بدوره، إعادة النظر في اللوائح المالية والإدارية، وتشديد القيود والضوابط.

- **محور إصلاح هيكل الأجور والرواتب**؛ في إطار محاولة محاصرة الفساد عند أدنى المستويات، ينبغي العمل على تحسين أوضاع الموظفين في الخدمة المدنية - صغارهم وكبارهم - من حيث مستويات الأجور والمرتبات وما يتمتعون به من مزايا، حتى تصبح الرواتب والأجور كافية لتأمين العيش الكريم، الأمر الذي يمكن أن يساعد في زيادة درجة حصانة الموظفين إزاء الفساد والمفسدين، ويمثل خطوة ضمن استراتيجية القضاء على الفساد بأشكاله وصوره المختلفة.

وإن الشفافية والمساءلة يجب ألا تستثني مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي، لأن الشفافية والوضوح والصدق والمكاشفة من جانب هذه المؤسسات والمسؤولين عنها، أو في مواجهة الحكومة، أو الجهات الممولة، أو الكشف عن مصادر التمويل، ودرجة

الأداء الحقيقي الواقعي لهذه المؤسسات، وكشف الحقائق للنقاش العام الحر وضرورة إطلاع الأعضاء والمواطنين والجهات المانحة على تفاصيل تلك الحقائق، والكشف الذاتي لأوجه القصور في الأداء، يعد من قبيل الأدلة الموضوعية على مصداقية تلك المؤسسات، ويعد تعزيزاً لمعايير وفرص نجاحها وتقدمها وزيادة أمداء تأثيرها ومستوى مشاركتها في الحراك السياسي والاجتماعي الوطني الهادف إلى التنمية والتحديث.

وإن حرص مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية على الاهتمام بالشفافية والمساءلة مبعثه جملة عوامل لعل أهمها:[23]

- كون هذه المؤسسات هي في النهاية ملكاً للمجتمع كله، وليست ملكية خاصة يملك صاحبها استخدامها كما يحلو له شخصياً.
- حرص هذه المؤسسات على تحقيق مبدأي الشفافية والمساءلة يساهم في تعميق الممارسة الديمقراطية في المجتمع.
- اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بتحقيق الشفافية والمساءلة يقدم نموذجاً يمكن للحكومة والقطاع الخاص أن تستفيد من دروسه وتحتذي به.
- حرص هذه المؤسسات على تحقيق الشفافية والمساءلة يسهم في محاربة الفساد الإداري في المجتمع أو الحد منه.

2. إشاعة مدركات الحكم الصالح

الحكم الصالح هو الحكم الذي يفضي أداؤه إلى تطوير موارد المجتمع، وتقدم المواطنين، وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم. وفي معنى مشابه استخدمت مؤسسات الأمم المتحدة منذ عقدين مصطلح الحكم الصالح لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي. ويعتمد الحكم الصالح على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها مع عمل القطاع الخاص (المشاريع غير المملوكة من الدولة)، وفعاليات مؤسسات المجتمع المدني.

ويترافق الحكم الصالح وتطوير مفاهيم التنمية في بيئته الاقتصادية والاجتماعية، بما أن مفهوم التنمية قد تطور خلال العقود القليلة الماضية، من التركيز على «الاستخدام الأمثل للموارد» إلى التركيز على التنمية البشرية من طريق «تحسين نوعية الحياة»،[24] التي تشتمل على عملية مترابطة لكل مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي. وإن هذه العملية بمجملها تقوم وبشكل أساسي على العدالة في التوزيع، وتعتمد المشاركة، وتتطلب التخطيط الوطني البعيد المدى ليس للموارد الاقتصادية فحسب، بل وللتعليم والسكن والبيئة والثقافة السياسية والتركيب الاجتماعي أيضاً.

وعلى ذلك، فإن الحكم الصالح في الدول العربية يمثل آلية ضرورية لتطوير النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، ثم إلى تنمية نوعية الحياة أي تنمية سياسية وإصلاح تهدفان إلى بناء نظام اجتماعي عادل، أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين وتوسيع خياراتهم وتعزيز إمكانياتهم، وهو ما يعني زيادة القدرات والفرص، واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي.[25]

وهذا الإصلاح كي يحظى بالمصداقية التي يتطلبها داخلياً وخارجياً، ينبغي أن يتسم بخصائص منها مواكبة التطور في مجالات الحياة، وتأسيساً على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وأن يتسم بالاستمرارية وكذلك العمق، ويتضمن تنمية نوعية الحياة وبما يؤدي إلى تدعيم الأمن والاستقرار في المجتمع.

لقد تناولت الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) هذا الموضوع بصورة شاملة ووافية وحددت عدة خصائص أو معايير لقياس الحكم الصالح وركزت على تسعة منها هي: المشاركة، وحكم القانون، والشفافية، والاستجابة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، والتوافق، والمساواة، والفعالية، والمحاسبة والمتابعة، والأفق المستقبلي أو الرؤية الاستراتيجية.[26]

ومن خصائص الحكم الصالح، بناء صيغة حكم مستقرة، وتوافر استقرار سياسي وسلم أهلي، والقدرة على بناء مؤسسات المجتمع المدني وإدامة التحديث والإصلاح،

من دون اللجوء إلى العنف، ومن دون تهديد الاستقرار الأمني والسياسي. بمعنى توافر نوع من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية-السياسية على قواعد تنظيم الحياة السياسية على أسس التسامح والتوافق، ويحكمها الإطار الدستوري وعمل المؤسسات، فضلاً عن ضرورة توافر القدرة على الإدارة الاقتصادية-الاجتماعية العقلانية ذات البعد الاجتماعي في مسار العملية التنموية والمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية.

رابعاً: الآلية الاجتماعية

1. إتاحة الحريات السياسية والمدنية

تشير الحريات السياسية في هذا الصدد إلى مدى المشاركة الحرة للمواطنين في اختيار صناع القرار وفي التأثير في القرارات السياسية. أما الحريات المدنية فتتمثل بشكل أساسي في حرية تعبير الأفراد والجماعات عن رغبتهم في إنشاء مؤسسات المجتمع المدني التي تهيئ لهم الإطار والفرص لتطوير الأفكار والتعبير عنها باستقلال عن الضغوط الخارجية، ولاسيما الضغوط المحتملة التي يمكن أن تمارسها أجهزة الدولة لخدمة توجه سياسي أو اجتماعي معين. وعلى ذلك يكون وضع الحقوق السياسية حيز التنفيذ أكثر فعالية إذا ما تم ذلك بوساطة مؤسسات المجتمع المدني التي توفر الآلية المعاصرة لتقويم قضايا المواطنين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومناقشتها، كي تكون في إطار بناء الهوية الوطنية وتعزيزها.

إن إتاحة الحريات السياسية والمدنية تقتضي بشكل أساسي أمرين مهمين: أولهما، التربية السياسية، وهي تمثل عملية تعديل السلوك، وتستهدف التنمية المستمرة، وتسعى لتطوير الشخصية وتنميتها بأبعادها المختلفة، في إطار اجتماعي وإلى أقصى درجة تسمح بها قدرات الفرد واستعداداته ليكون مواطناً صالحاً في مجتمعه. وهي بالمعنى نفسه تعني العملية التي يكتسب من خلالها - عبر المؤسسات المجتمعية والتربوية المنوط بها مهمة

التربية - معارفه ومشاعره السياسية، كما يكتسب اتجاهات بعينها نحو المؤسسات السياسية في بيئته الوطنية التي يعيش فيها ونحو النظام الدولي. إضافة إلى المعايير السياسية التي تجعله أكثر تقبلاً لأساليب المعالجة التي ينتهجها المجتمع حيال المشكلات والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[27]

والأمر الثاني هو التنمية بالمشاركة، وهي وسيلة لإدماج أو إدخال الأفراد في الدول العربية في العمليات والإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر مباشرة في حياتهم وتجعلهم يقومون بدورهم ومسؤولياتهم تجاه المشاركة في التنمية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وبالتالي فإن المستهدف لتحقيق ذلك هو تمكين المواطنين من الوصول إلى صنع قراراتهم بأنفسهم، ومشاركة أفراد المجتمع في التنمية تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً، مع الاستفادة من عوائد التنمية وتحمل الأعباء، بما قد يفضي إلى تدعيم فرص الإصلاح والتحديث في المجتمع. والشراكة في التنمية تعني حق جميع الأطراف في المشاركة في صنع القرار وتحديد الأدوار والمسؤوليات والالتزام بما يسفر عنه الاتفاق التشاركي الضمني بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.[28]

ولأجل تنمية المجتمع المدني وتفعيل أدائه في العالم العربي على وفق هذه الآلية ينبغي أن تتبنى الدول العربية سياسات من شأنها إتاحة الحريات السياسية والمدنية التي تشتمل على: حرية بناء منظمات المجتمع المدني والانضمام إليها، وحرية التعبير من خلال وسائل الإعلام والنشر أو منابر الخطابة أو البحث العلمي، وحرية التجمع في المؤتمرات أو الندوات أو المهرجانات الخطابية أو اللقاءات المغلقة والمفتوحة من أجل مصلحة المجتمع، وحرية التنقل داخل البلد وخارجه، وحرية تأسيس نقابات مهنية وأندية وجمعيات ولجان غير حكومية، وحرية الوصول إلى المعلومات والبيانات العلمية والأكاديمية واستخدامها وإيجاد مصادر بديلة للمعلومات، وحرية التنافس على المناصب العامة في انتخابات حرة وعادلة، وحرية اختيار نوع العمل في إطار سيادة القانون.

2. التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

تعد قضية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من الموضوعات ذات الأهمية الكبرى والحساسة، وتبرز سواء كانت بصفة مستقلة أو جزءاً من قضية الديمقراطية. ومنذ انتهاء الحرب الباردة أصبح هناك حضور فاعل ومتميز لحقوق الإنسان على مستوى التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الدولية، بما يمنح إمكانيات أكبر لبلورة سياسة دولية لحقوق الإنسان قائمة على مرجعية إنسانية أخلاقية كونية، لذا فإن دبلوماسية حقوق الإنسان تراهن على مراعاة التوازن بين السيادة وعولمة حقوق الإنسان، وبين السياسة والأخلاق، وبين المثل والمصالح لبناء نظام إنساني كوني يوظف لخدمة الإنسانية جمعاء.[29]

وحقوق الإنسان ببساطة هي تلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية المترابطة والمعتمد بعضها على البعض الآخر، والتي أصبح هناك قبول مبدئي عام لمبادئها وللقواعد التي تحكمها من جانب الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في المنظمة العالمية (الأمم المتحدة). وقد تمثلت تلك المبادئ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أولاً، ثم تمثلت تفصيلاً في الاتفاقيتين الدوليتين الخاصتين بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الإنسان المدنية والسياسية، التي انضمت إليهما والتزمت قانونياً بأحكامهما وبمحض اختيارها نسبة كبيرة من دول العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في العالم العربي ظلت تعاني أزمة شديدة أفضت إلى تعطيل كثير من الطاقات، وأثّرت سلباً في الفكر العربي، وقيّدته، وأسهمت في ابتعاد المواطن عن الشأن العام، وانتشار ظاهرة الخوف والشك المتبادل بين السلطات الحاكمة والجماهير في غير دولة عربية. وقد يرجع مرد هذه الأزمة إلى إشكاليتين: إشكالية الشرعية من ناحية، والإشكالية المتمثلة في ازدواجية الحكم أو مدى التناقض بين شكل الحكم وحقيقته.

وكي لا تكون البيئة الداخلية العربية عرضة للتدخل الخارجي لأي من أطرافها، وفي إطار تفعيل مؤسسات المجتمع المدني ضمن سياق الآلية الاجتماعية، ينبغي أن تلجأ النظم

التربوية والقانونية العربية إلى سياسة تحرص على إعلاء قيم المواطنة وضمان احترام حقوق الإنسان ليس بقصد تعليم معارف وتصورات حول المواطنة وحقوق الإنسان فقط، بل ترمي أيضاً إلى تأسيس القيم التي ترتبط بها، فالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان ليست تربية معرفية محضاً، بل هي تربية قيمية بالدرجة الأساس. ذلك أن اهتمام هذه التربية بالجانب المعرفي لا يعد قصداً نهائياً من هذه التربية، أي أنها تتوجه بالأساس إلى اقتناعات الفرد وسلوكياته. ولا تكتفي هذه التربية بحشد الذهن بمعلومات حول الكرامة والحرية والمساواة والاختلاف، وغير ذلك من الحقوق، بل إنها تقوم أيضاً على أساس أن يمارس الإنسان هذه الحقوق، وأن يؤمن بها وجدانياً، وأن يعترف بها حقوقاً للآخرين، وأن يحترمها كمبادئ ذات قيمة عليا، فالأمر إذن يتعلق بما ينبغي أن تتضمنه ثقافة الإنسان من ممارسات وعلاقات بين الأفراد، ثم بين الأفراد والمجتمع.[30] ويمكن تعزيز ذلك في الدول العربية عن طريق الوسائل التالية:

- الارتقاء بهذه الحقوق والحريات إلى مستوى الضمانات الدستورية، وهو ما يمنع المشرِّع من وضع قوانين وأنظمة ينتهكها أو يجور عليها.
- تنظيم الوسيلة العملية لحماية تلك الحقوق والحريات عن طريق رقابة قضائية تسلط على القرارات الإدارية وعلى القوانين المتعلقة بالحريات.
- تنظيم آليات ووسائل سياسية تكفل كشف الستار عن المخالفات والانتهاكات التي تقع على الحريات والحقوق.

خامساً: الآلية الإعلامية والتقنية

تجمع الدراسات الحديثة في الإعلام والاتصال على أن الإعلام يقوم بدور أساسي في بناء الثقافة العامة للمواطن، فضلاً عن تأكيد دوره في إعادة بناء القيم المساندة للتطور والتحديث، كقيم المساواة والتسامح والقبول بالآخر وحق الاختلاف، جنباً إلى جنب مع قيم الدقة والإتقان والالتزام، وغيرها من القيم الإيجابية التي تساعد على تحول المجتمع.

وهنا نجد أنفسنا بصدد أسئلة بحاجة إلى الإجابة عنها، وفرضية يقتضي إثباتها. فأما الأسئلة فهي: هل بالإمكان تحقيق تنمية سياسية للمجتمع المدني في العالم العربي من غير خطة إعلامية جادة تدعم هذه التنمية وتوضح برامجها وأهدافها؟ وهل بالإمكان توظيف الإعلام والتقانة آلية من آليات تفعيل التنمية السياسية من غير تأمل سمات تقانات الاتصال والمعلومات الراهنة؟ وما ركائز الإعلام التنموي؟

وأما الفرضية فهي أن الإجابات المتوقعة عن هذه الأسئلة والجسر الرابط بين هذه الإجابات يمكن أن تكون الأساس الدينامي للآلية الإعلامية والتقنية لتنمية المجتمع المدني وتفعيله في العالم العربي.

ونستهل الإجابة عن هذه الأسئلة بالقول إنه أصبح من الصعوبة بمكان تحقيق أي إنجاز جماهيري من غير خطة إعلامية جادة تدعمه وتوضح أغراضه، كما أن أجهزة الإعلام يمكن أن تجهض أي خطة تنموية في أي مجال من المجالات إذا غاب عنها المنهج العلمي في التخطيط الإعلامي السليم. والتنمية السياسية من منظور إعلامي تعني من الناحية الحضارية تغييراً أساسياً في كل أنماط الحياة السائدة، ويتبع هذا تغير نوعي وكمي في صور العلاقة الاجتماعية في مجالات النشاط البشري كافة في المجتمع بهدف الارتقاء بإنتاجها الفكري والاقتصادي والعلمي والتقني والفني إلى حالات أفضل، ومن نمط تقليدي جامد إلى نمط متقدم كماً ونوعاً. وبالتالي فإن الإعلام يضطلع بمسؤولية من أخطر المسؤوليات في هذا الصدد، ذلك أنه يأخذ على عاتقه مهمة بناء الإنسان. وإذا تم البناء الصحيح للإنسان في أي موقع من مواقع العمل والإنتاج فإن التأثير الإيجابي لهذا البناء سوف ينعكس على أدائه وسلوكه، وبالتالي سوف تكون النتيجة لذلك إيجابية بقدر الروح المعنوية العالية والحافز الذي زرعته أجهزة الإعلام لدى هذا الإنسان. ويرجع ذلك إلى أن الغالبية العظمى من الناس في المجتمع المعاصر تستقي معلوماتها من وسائل الإعلام التي أصبحت تشكل الرافد الرئيسي لفكر الجماهير من خلال هذا المنظور الإعلامي.[31]

ويأتي التخطيط الإعلامي للتنمية وفقاً للخطوات العلمية اللازمة لتحقيق هذا الغرض، والذي يبدأ بدراسة الأحوال السائدة دراسة علمية منهجية تمكننا من فهم الواقع ومعرفة ما يدور فيه ثم اقتحام المشكلات ووضع الحلول والبدائل المختلفة لهذه المشكلات، وفي النهاية يتم الإعلام بما تم إنجازه فعلاً، أي أن الإنجاز لا بد من أن يسبق الإعلام وليس العكس. وتهدف الخطة الإعلامية هنا إلى تغيير المجتمع عن طريق نشر المستحدثات أو الأفكار الجديدة، وهي عملية معقدة تبدأ بظهور المستحدث وتعميمه والترويج له. ثم تأتي مرحلة الآثار المترتبة على استخدام المستحدث، وما ينتج عنه من تحديث أو تغيير في البناء الاجتماعي ووظائفه. ويتطلب الاتصال الناجح والانتشار المثمر للمستحدثات أن يكون المرسل والمستقبل متجانسين. وإذا لم يتوافر هذا التجانس فإن الأمر يقتضي أن يكون المرسل على درجة عالية من الكفاءة والتقمص الوجداني والمرونة، فالناس يتعاملون عادة مع من يقتربون من مركزهم الاجتماعي ومستواهم التعليمي والثقافي، فالتجانس بين المرسل والمستقبل ييسر نشر المستحدثات، في حين أن التباين بينهما يعوِّق تلك العملية.[32] ولأن الغرض الذي تستهدفه الخطة لن يتحقق إلا من خلال استيعاب المستحدثات العصرية وانتشارها بين الناس، فإن الآثار المهمة التي تتركها الخطة سوف ينجم عنها حدوث تغييرات جوهرية في النظام الاجتماعي والاقتصادي، أي في بيئة النظم السياسية العربية، وبالتالي في عملية التنمية السياسية والتحديث.

وتأسيساً على ذلك، فإن اعتماد الإعلام والتقانة في سياق آلية تنمية المجتمع المدني وتفعيله في العالم العربي يقتضي أن يكون العاملون في حقل الإعلام على دراية كافية بالمجتمع والبيئة المحلية، وما يسود فيها من ثقافة وأفكار وعقائد واتجاهات وعادات وتقاليد ونظم اجتماعية، وأن يعرفوا طبيعة الجماهير المتلقية عنهم من الأفراد والجماعات من حيث مستوياتهم العقلية، وظروفهم النفسية، ومعتقداتهم ومبادئهم واهتماماتهم، وأن تتوافر لديهم المهارات المختلفة ومهارات طرق استخدام وسائل الاتصال وطبيعة كل

وسيلة من هذه الوسائل ومعدلات تأثيرها، في ظل ثورة المعلومات وتقانات الاتصال. فضلاً عن ضرورة سيادة منهج التفكير العلمي في توجيه الإعلام بما ينطوي عليه من نبذ التعصب والعنف وتأكيد التنوع والتعدد والانضباط، وهو ما يجعل المواطن العربي يلاحق المتغيرات المتسارعة التي أفرزتها ثورة المعلومات وسطوة الإنترنت وتقانات الاتصال والثقافة الإلكترونية، ويحث الخطوات نحو المعرفة والتطور وتقليص الفجوة الرقمية وسبر أغوار مجتمع المعرفة.

وتؤكد الشواهد العملية أن القفزات التي أحرزتها المجتمعات في الدول المتقدمة تعود إلى اهتمام هذه الدول ببناء العقل الإنساني باعتباره أهم سمة تميز الكائن البشري عن غيره من المخلوقات الأخرى.[33] ولا شك في أن ذلك يقتضي قيام الأنظمة السياسية العربية ومؤسسات المجتمع المدني فيها بتحفيز المواطنين لتأمل تقانات الاتصال والمعلومات بأشكالها المختلفة، وإدراك سماتها المعاصرة، والتي يتمثل أبرزها في الآتي:[34]

- **التفاعلية؛** بمعنى أن يكون للمشاركين في عملية الاتصال تأثير في أدوار الآخرين، حيث يكون باستطاعتهم التفاعل معها، أي أن المرسل يستقبل ويرسل في الوقت نفسه، وتصل الرسالة مباشرة من منتجها إلى مستهلكها المحدد والمقصود، بيد أن أخطر ما في الأمر أن المضمون الاتصالي المتبادل لا يخضع لسيطرة الدولة ويخترق حدودها، إضافة إلى أنه يعمل على إعادة تنشئة المتواصلين على وفق قيم عالمية تعدو على قيم المواطنة المحلية أو القومية.

- **اللاتزامنية؛** بمعنى إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستفيد ولا يتطلب من كل المشاركين أن يستفيدوا من النظام في وقت واحد. ففي نظام البريد الإلكتروني – مثلاً – ترسل الرسالة من منتجها إلى مستقبلها في أي وقت دونما حاجة إلى تواجد المستقبل للرسالة. وهو الأمر الذي ييسر التعامل مع الرسائل الإعلامية والاتصالية لأنها تحرر مستقبلها من قيود الزمان والمكان.

- الحركية؛ وهو ما يعني أنه إذا كانت اللاتزامنية تحرر المستقبل من قيود الزمان والمكان، فإن الحركية تتولى استكمال تحرير المرسل من قيود الزمان والمكان.

- الكونية؛ فالبنية الجديدة لوسائل الاتصال هي بنية دولية حتى تستطيع المعلومة أن تتبع المسارات المعقدة لعقد المسالك التي يتدفق عليها رأس المال إلكترونياً عبر الحدود الدولية، كذلك تتبع مسار الأحداث الدولية في أي مكان في العالم. ومن خلال هذه الكونية فإنها لا شك تؤثر في الإعلام المحلي وتقتل روح الإبداع فيه، إضافة إلى أنها تفصل المواطن عن سياقه الثقافي والاجتماعي والوطني. وإلى جانب ذلك -وهو الأهم- فإنها تسعى إلى خلق تجانس عالمي من خلال الترويج لنمط حياة، فوسائل الاتصال تعمل في الغالب على عولمة العالم.

إن تطوير دور الإعلام التنموي في عملية الإصلاح والتحديث في العالم العربي يقوم على أربع ركائز أساسية، على النحو التالي:[35]

الأولى، وتتمثل بالاعتراف المتزايد بالدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في المجتمع بغض النظر عن طبيعته.

الثانية، الإقرار باختلاف الاحتياجات الإعلامية للدول العربية نوعاً ما عن الاحتياجات الإعلامية للدول الغربية، ذلك أن الدول العربية تواجه العديد من المشكلات التي يقوم الإعلام بدور كبير في مواجهتها والإسهام في التغلب عليها ومقاومتها بالتكامل مع السياسات والأساليب الوطنية الأخرى. كما أن التنمية الوطنية هي في مضمونها الحقيقي عملية حضارية لا تكتمل إلا بازدياد درجة الوعي الوطني وتوافر الرغبة الحقيقية في الإصلاح والتحديث لدى المواطنين، ويقوم الإعلام بدور الوسيلة الرئيسية في تحقيق تطوير مؤسسات المجتمع المدني وتقدمها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً عن طريق ما ينقله إلى أفراد المجتمع من أفكار وقيم ومفاهيم تسهم في رفع

مستواهم الفكري والثقافي، وفي صياغة وصقل بنائهم وتكوينهم، وفي تنمية قدراتهم ومهاراتهم.

الثالثة، عدم وجود حدود لجدوى وسائل الإعلام في التنمية الوطنية، حيث تفرض طبيعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مهمات متعددة تستطيع وسائل الإعلام الاضطلاع بكثير منها. ومن هنا فإن العبرة ليست بازدياد انتشار الوسائل الإعلامية ووجودها بأعداد كبيرة فقط، ولكن العبرة الأساسية بالتحديد المتقن الواعي للدور الوطني المهم الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام في التنمية السياسية للمجتمع المدني بوجه خاص، وفي التنمية الوطنية والقومية بوجه عام، واستخدام هذه الوسائل استخداماً إيجابياً صحيحاً لتحقيق الأهداف الإعلامية تحقيقاً ناجزاً لأحداث الإصلاح والتحديث في العالم العربي.

الرابعة، لما كانت عملية التنمية السياسية للمجتمع المدني في الدول العربية تستهدف إحداث تغيير وتطوير في المجتمع والتأثير في الأنماط الاجتماعية والأساليب التقليدية السائدة حتى يمكن أن يكون أفراده أكثر تقبلاً واستجابةً لمتطلبات الإصلاح والتحديث، فإن من الأهمية المقارنة بين سمات المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة حتى نتبين الفروق الجوهرية بين كل منها، والتي تمثل المجال الذي تعمل فيه وسائل الإعلام التنموي، وتؤدي دورها وفقاً لطبيعة المجتمع ونوعية مشكلاته ودرجة استجابة الأفراد فيه لمتطلبات التنمية والتحديث.

إن ما يمكن أن نخلص إليه من التحليل لجملة ما تقدم يذهب إلى التأكيد أن العلاقة بين النظم السياسية العربية وآليات تنمية مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها هي علاقة دائرية وليست في اتجاه واحد، ذلك أن وجود هذه المؤسسات في حد ذاته يمكن أن يكون باعثاً على تحديثها وتطويرها. إذ إن التأصيل التاريخي لهذه المؤسسات وقبول النظم السياسية العربية أو بعضها التعامل أو التعاون معها يساعد بدوره على تنامي ميكانزمات

التحديث والإصلاح. وكل ذلك يقتضي توافر الاقتناع، سواء للمجتمع المدني أو للدولـة، بأن السلطة السياسية ينبغي أن تكون نتاج عملية اختيار حر للجماهير من خلال ممارسـات سياسية مقننة وصحيحة.

إن هذا المبدأ أصبح يمثل حاجة ملحة في العالم العربي ليس نتيجة لـضغوط خارجيـة (بصرف النظر عن دوافعها) فحسب، بل لأنه يمثل تلبية لضرورات أملتها جملة اعتبارات؛ منها تقويم أداء الأنظمة السياسية العربية من ناحية، وتعاظم الوعي السياسي والاجتماعي نتيجة لثورة المعلومات وعالمية الاتصالات من ناحية ثانية، وإدراك أهمية التنمية الـسياسية ونمو مؤسسات المجتمع المدني من ناحية ثالثة، والتي غدت تجمع عـلى ضرورة التحـديث والإصلاح السياسي.

الفصل الخامس

ميكانزمات التنمية السياسية والتحديث

إن المشروع الوطني للإصلاح والتحديث في العالم العربي ينبغي ألا ينطلق من موقف عقائدي أو مذهبي روحي، لأن التنمية السياسية للمجتمع ليست ديناً جديداً، وليست مذهباً معادياً للدين، بل هي تصورات وسلوك ومساحة للفكر النقدي على أساس التنظيم المدني الذي يسمح بالتعايش والتعبير والمشاركة في مسار العملية السياسية والاجتماعية على أساس مشروعية الحكم ووظائف المواطنة.[1]

ويوصِّف علماء الاجتماع معنى التحديث في إطار كونه «الاستخدام المنظم والمتواصل والهادف للطاقات البشرية في السيطرة العقلانية على بيئة الإنسان العادية والاجتماعية»، أو «التحرك نحو مجتمع عصري متميز بقدرته الفائقة على السيطرة أو التأثير في الظروف المادية والاجتماعية في بيئته، ويمتد بنظام للقيم تحدوه نظرة متفائلة أساساً حول الرغبة في هذه القدرة ونتائجها»، أو «أنه حالة عقلية تنطوي على توقع التقدم والاتجاه نحو النمو والاستعداد للتكيف مع التغيير».[2]

ويتوافر هذا المعنى للتحديث على معنى النمو، والتقدم، والتغيير، والعقلانية، وبعبارة أخرى تراجع المجتمع القديم وبناء المجتمع الحديث، وفي معنى مقارب تشكل الحداثة ظاهرة تشتمل على «إدخال» المهام الاجتماعية الجديدة المتولدة في المجتمع الصناعي إلى المجتمعات التقليدية، ولعملية الإدخال هذه وظيفة تجديدية تستهدف تسهيل تحول المجتمع التقليدي، ولكن لها أيضاً وظيفة استقرارية لهذه المجتمعات.[3]

وتواجه الدول العربية بوجه عام الكثير من الإشكاليات التي تفرضها تحديات التحديث ومستوى الدور المناط بمؤسسات المجتمع المدني في صنع السياسة العامة وتنفيذها. ويتوقف ذلك على الاستراتيجيات الوطنية التي تتبعها الحكومات العربية

لمواجهة هذه التحديات، ودرجة مأسسة هذه المؤسسات وتغلغلها في المجتمع، وتجسيدها لمصالحه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتطلعها إلى المشاركة بالحياة السياسية من موقع الفعل الهادف إلى الارتقاء بأداء الدولة وإصلاح مؤسسات الحكم. وإذا كانت هذه الحالة هي الفضلى التي تخطط بعض الدول العربية إلى بلوغها سعياً للتحديث والإصلاح، فإن ذلك لا ينفي وجود بعض الدول العربية ذوات معدلات تنمية متدنية ونسبة أمية مرتفعة، ومستويات صناعية متأخرة، ومع ذلك تمكنت من البقاء حتى الحقبة الحديثة من دون أن تتغير معظم ثقافتها أو بنيتها الاجتماعية التقليدية.

إلى جانب وجود دول عربية أخرى كان التطور الحديث الأول بالنسبة لها هو قيام مؤسسات عسكرية وتقنية حديثة، مكّنت، في حالات كثيرة، مجموعة من الضباط من الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها. وحين تستقر هذه الأنظمة، فإن النخبة تحافظ على تماسكها عن طريق المؤسسات الأمنية علاوة على المحسوبية، وتوزيع الامتيازات على أصحاب النفوذ في المدن وشيوخ القبائل. وقد تحول كثير من هذه الأنظمة التي بدأت بشرعية مقبولة، إلى هذه الاستراتيجية التي هدفها الوحيد الاحتفاظ بالسلطة، وظلت إنتاجيتها بشكل عام منخفضة.[4] وتسعى في محاولات مستمرة لاحتواء المجتمع المدني تحت عباءتها، وفي سياق توجهاتها، في محاولة لتجديد أسس شرعيتها وامتصاص ضغوط التحديث والإصلاح.

أولاً: التعبئة الاجتماعية-السياسية

في ضوء ما سبق يمكن تحليل عملية التعبئة الاجتماعية-السياسية في الدول العربية، ودراسة آثارها ودور المجتمع المدني في إطارها من حيث هي غاية ووسيلة للتنمية السياسية من خلال استخدام معيار تحديد نسبة السكان المتأثرين بالتحديث، أو نسبة الذين غيروا طبيعة عملهم، أو أشكال إقامتهم، أو الذين تعلموا القراءة والكتابة؛ إذ يمكن قياس هذه التغيرات والتوصل لنتائج كمية وإحصاءات في ضوء تقديراتها وما تمثله من حقائق، وهو

ما يعين على تحديد درجة التعبئة الاجتماعية-السياسية، والتنبؤ بدرجة التوتر وعدم الاستقرار السياسي. وبمعنى أوسع يمكن تحليل جوهر عملية التعبئة الاجتماعية-السياسية من خلال تحليل العناصر الآتية:[5]

- **طبيعتها؛** حيث تهدف عملية التعبئة الاجتماعية إلى الانتقال إلى مجتمع الحداثة، وهو ما يعني الانتقال من المجتمع المقيد بسلطة النخبة وبانعدام التخصص وتأدية وظائف محددة، إلى مجتمع تتعدد فيه المهمات والمؤسسات السياسية والاجتماعية.
- **مصدرها؛** بمعنى تحديد العنصر الدافع للتغير، الذي قد يكون داخلياً أو خارجياً أو كليهما، مع التأكيد أن التحديث يفترض أن ينبثق ابتداءً من المجتمع، لأن التغير لا يأتي من الخارج بل هو نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل.
- **دينامية انتشارها؛** غالباً ما تبدأ عملية الوعي الاجتماعي-السياسي لدى فئات محددة ثم تتسع في تأثيرها في البنية الفوقية، وتنتشر بالطريقة نفسها من العاصمة إلى المحافظات والقرى، فيقوم الاتصال وتتطور أدواته المادية بقسط بالغ الأهمية في نشر الأفكار المؤثرة في التغيير الاجتماعي-السياسي.
- **سلوكها؛** ينبغي أن تأخذ التعبئة بطريقة التنمية التدريجية، ذلك أن التحول السياسي في البلاد العربية لا يمثل بالضرورة نتاجاً مباشراً وفورياً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، بل هو نتاج تدريجي يتولد عن سلسلة من عمليات التحول الاجتماعي في إطار التنمية الوطنية المؤدية إلى تحقيق الاندماج لفئات الشعب على صعيد نظام سياسي محدد يتحكم به مركز حكومي.

ويمكن رصد عدد من الآثار السياسية للتعبئة الاجتماعية-السياسية في البلاد العربية وتحليلها؛ إذ تؤدي التعبئة إلى بروز مجموعات جديدة تبحث عن منفذ للمشاركة السياسية، كما أنها تؤثر في طبيعة المطالب، وذلك بفعل اتساع دور المؤسسات السياسية والاجتماعية، وحدوث تغيير في محتوى مدخلات النظام السياسي مرتبط عادة بظهور حاجات اقتصادية واجتماعية جديدة.

لذا، فالتحديث ممكن من خلال تضييق فرص التقليدية عبر مجموعة إجراءات في إطار التعبئة، بإثارة روح إيجابية وعقلانية تؤمن بالقانون والنظام، ثم قيادة الأفراد وتوجيههم للتطبع بخصائص سلوكية ذات طابع شمولي عام مبني على الحد من الولاء للفرق والجماعات والعائلات، وترسيخ الولاء الوطني من خلال بناء ولاء للمجتمع الموحد، ولخدمة المصلحة العامة، وبلورة هوية موحدة للمجتمع.[6] ويمكن القول إن التنفيذ العملي للتعبئة الاجتماعية-السياسية في إطار ما ورد أعلاه يشكل القاعدة الأساسية للإجراءات المتعلقة بالتنمية في العالم العربي.

ثانياً: تحديث المؤسسات

تعد عملية تحديث مؤسسات المجتمع المدني، والمأسسة عموماً، حجر الزاوية لمجموعة الإجراءات الخاصة بالتنمية السياسية، وهي إحدى أهم آليات النظام السياسي في أداء وظائفه المتنوعة، وأحد مرتكزات تطوره، فالنظام السياسي المبني على المؤسسات المستقرة والملائمة للمجتمع، ذات التراكيب المعقدة والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية والتمايز وفي إطار من التوافق، هو ذلك النظام الضامن لحد مناسب من القدرة على الاستجابة لمطالب بيئته.

وقد ارتبطت التنمية السياسية في الدول العربية حسب هذا التحليل بوجود عاملين: الأول، ظهور الأهداف السياسية المتميزة والمنفصلة عن القيم التقليدية في النظام الاجتماعي؛ والثاني، بلورة عناصر مادية تعكس هذا التطور، وتمكن من تحقيق أهداف التحديث، أي ظهور المؤسسات السياسية الرئيسية المعتمدة على البيروقراطية المدنية لإدارة الشؤون العامة للمجتمع، وتنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والقوى الاجتماعية، والعمل على تحقيق التوازن بين القوى المختلفة داخل المجتمع.

لذا، فإن المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية تعد ضرورية لترشيد أداء النظام ولحماية المجتمع، فضلاً عن كونها تجنب المجتمع العودة إلى

حالة التجزئة وتعمل على احتواء الأزمات المختلفة، وتضمن تنمية سياسية متسقة ترسي دعائم المصلحة العامة، وتوفر الفرص لإنضاج القرارات الحكومية والعمل على تنفيذها إذا ما تمتعت بالدعم الذي تقدمه المؤسسات المعقدة والقوية. أو بمعنى آخر يمكن إيجاد رابطة بين التنمية السياسية في العالم العربي والعمل على تقوية الدولة من خلال علاقة تبادلية تفاعلية ونظام للتناوبات وحساب تكاليف الفرص، وهذا النظام يمكن الرجوع إليه والاستفادة من مزاياه في الدول العربية بالاتجاهات التي تحقق أهداف التنمية السياسية للمجتمع بشكل عام والمجتمع المدني بشكل خاص، ولاسيما في القرارات البسيطة مثل التخلي عن دعم التعليم لصالح الرعاية الصحية أو العكس، وفي القرارات المعقدة مثل دعم الاستثمار للمستقبل عوضاً عن الاستهلاك اليومي، والقرارات الأصعب هي المبادلة بين الأمن والحرية أو الاستقرار والتكيف.

وهذا النظام يمثل الرجوع إليه ضرورة ملحة عندما تكون المنافع السياسية جميعاً مرغوبة، إلا أنه لا يمكن لكثير من الأنظمة السياسية العربية الحصول عليها كلها معاً، ما يفرض عليها التخلي مؤقتاً عن قيمة من أجل الحصول على أخرى. وليس للمنافع تناوبات سلبية فحسب، بل إن هذه التناوبات ليست متماثلة في جميع الظروف. ففي ظروف معينة تؤدي زيادة الحرية إلى حد ما إلى زيادة الأمن أيضاً، لأن الشعب ضد السيطرة سيتقلص. وفي ظروف أخرى، فإن الاستثمار في التعليم يمكن أن يعطي مردوداً مضاعفاً في مجال الصحة والرفاهة الاجتماعية، لأن المواطنين المتعلمين يمكنهم العناية بأنفسهم بشكل أفضل والعمل بطريقة منتجة أكثر.[7] إذن، من مهام أي نظام سياسي عربي - وحسب ظروفه وأولوياته - تدعيم خطط التنمية السياسية بنظام للتناوبات وتكاليف الفرص.

يضاف إلى ما تقدم أن تحديث المؤسسات يبدو ضرورياً في حالة التعبئة الاجتماعية، لأن النظام السياسي ليس بوسعه استيعاب التغيير السياسي للفئات الجديدة من السكان إذا لم يمتلك القدرة على البناء والتحديث للمؤسسات التي تستطيع تنظيم المد الشعبي الجديد، وإدماجه بصورة دائمة ومستقرة في إطار الدوائر الوظيفية المختلفة في المجتمع.

وهذا يفترض إعادة توزيع للمهمات الاجتماعية، وظهور السلطة العقلانية ذات الطبيعة المركزية والعامة، واعتماد التباين بين البنى السياسية على أساس توسيع المشاركة السياسية والاجتماعية، وهذا ما يضمن توظيف طاقات جديدة من العناصر المؤثرة في اتجاهات المجتمع، وبما يساعد على تحقيق الاستقرار.[8]

إن ما يمكن استنتاجه هو أن التنمية السياسية في البلاد العربية تستند إلى بناء المؤسسات وتحديثها، والعمل على حل مشكلات التنسيق بين وظائف المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني لضمان زيادة قدرة الأنظمة السياسية والمجتمع المدني على تحقيق أهدافهما، بيد أن ضمان تحقيق ذلك يتطلب التأكيد على ما يأتي:

- أهمية إخضاع بناء المؤسسات، سواء السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني، وعملها للتخطيط لتجنب ما يطلق عليه «انعدام التوازن المؤسسي»، سواء التوازن المكاني أو التوازن الوظيفي.

- ضرورة أن يتسم النظام السياسي المبني على المؤسسات بقدرة عالية على التكيف، بمعنى القدرة على مواجهة التحول وصيانة البقاء والتجدد حسب العصور التاريخية المختلفة.

- ضرورة أن يتسم بنيان النظام المؤسسي بالتعقيد والتخصص، أي عدم خضوع وظائفه السياسية لمؤسسة واحدة.

- إقامة نظام المؤسسات على قدر من الاستقلالية الذاتية للبنى السياسية، واستقلالية الدولة بالقياس للقوى الاجتماعية والاقتصادية، كذلك استقلالية المؤسسات السياسية عن أصولها الطبقية والاجتماعية؛ إذ تتحول إلى قوة للدفاع عن مختلف الطبقات والفئات، لذا يفترض أن يكون بناء النظام السياسي باستمرار على أساس الاستقلالية والحياد، وأن يضم الجهاز الإداري عناصر كفؤة تعمل لخدمة المصلحة العامة.

وخلاصة الأمر أن تحديث مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي والمؤسسات بوجه عام، يتصل بطبيعة توجهات النظام السياسي ومنهجيته، وكذلك بخصائص الثقافة السياسية للمجتمع، فإذا كانت ذات أصول جاذبة ورؤية مستقبلية تقوم على إرساء ثقافة التسامح والإصلاح يمكن بناء مؤسسات تضمن التحديث والتنمية السياسية، وعلى العكس، إذا كانت البنية الفلسفية غير ذلك فينتج عنها مؤسسات تعمل على تطوير قدرات الانضباط الاجتماعي ومركزية التوجيه السياسي والتعبئة الأيديولوجية، لكنها لا تضمن التحديث والإصلاح، لأن مجرد وجود المؤسسات لا يعني بالضرورة إشاعة قيم التسامح والإصلاح.[9]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية التنمية الشاملة والتنمية السياسية قد تفقد أهم عناصر نجاحها، وتأخذ طريقها إلى الفشل إذا هي انفصلت عن قيم الناس الاجتماعية وتطلعاتهم الاقتصادية، أو سبقت مراحل تطورهم، أو تخلفت عن تلبية طموحاتهم، أو إذا اعتمدت على النماذج الغربية الجاهزة للتنمية، والمصدَّرة من تجارب لها قيمها المغايرة؛ لأن الإنسان ليس مجرد كائن بيولوجي، ولكنه شخصية ذات مرجعية وأهداف يشكلها الدين والثقافة والموقف السياسي والبيئة والمجتمع.

وليس من الأهمية ذلك الترداد الفاقد لمضمونه لمقولة دولة القانون والمؤسسات في العالم العربي من دون الإحساس بوجودها حقيقة ملموسة وواقعاً يحياه المواطنون ويستظلون بظله، فالمطلوب اجتماعياً أن تجد دولة المؤسسات والقانون متنفسها على كل الصعد وطريقها في البيئة العربية وفي كل المناحي.

وعندما يبدأ جني ثمار التنمية السياسية والإصلاح، وتتجذر المؤسسية بكل أبعادها في الدول العربية، وتصبح هي فلسفة الدولة وإطاراً لمناهجها وسلوكها، عندها لن تبقى البرامج والمشروعات والخطط رهينة برحيل حكومة وقدوم أخرى، ولكن يكون الاحتكام للمرجعية المؤسسية التي تتواصل عبرها، ومن خلالها رحلة البناء على المتراكم الإيجابي الفعال الذي تم إنجازه.

فالتنمية السياسية والمؤسسية تنطوي على مزايا ليس بوسع أي نظام سياسي في العالم العربي إذا ما أراد أن يستقيم، الاستغناء عنها في المرحلة الراهنة؛ ومن هذه المزايا:[10]

- في آفاق التنمية السياسية والمؤسسية الحديثة تتنحى القيم السلبية والأمراض الاجتماعية؛ كالواسطة والمحسوبية والعلاقات الشخصية، لصالح الإبداع والكفاءة والتميز؛ إذ تأخذ المؤسسية على عاتقها إبراز عطاء المبدعين من أبناء الوطن وترجمة نتاجاتهم إلى حقيقة وحث الدولة على الأخذ بيدهم ورعايتهم، فكم من العقول المبدعة في البلاد العربية هاجرت إلى بلاد الاغتراب بسبب فقدان الرعاية والمساواة، والقمع، وغياب الحرية والمؤسسية.

- في أجواء التنمية السياسية والإصلاح تتراجع أشكال الفساد السياسي، التي تجد مربعها الخصب في النفاق السياسي الذي يجد نفسه في مناخات التسلط والقمع وتكميم الأفواه والأنظمة الشمولية.

- دولة المؤسسات الحديثة التي تمثل ضرورة من ضرورات الإصلاح السياسي والتحديث في العالم العربي، وبات يستحيل الاستغناء عن السعي لبلورتها وإدراك مستلزماتها، مطلوب منها أن تزدهر وتترسخ مفاهيمها ورؤاها في حوار التنمية السياسية، وأن ترسم البرامج الطموحة للحاق بالعصر، وأن تضع ثقتها بمن تجدهم من أبنائها أهلاً لترجمتها إلى واقع عملي، ثم تقوم بمساءلتهم على مدى قدرتهم على إنجاز هذا البرنامج.

- دولة المؤسسات الحديثة التي تقوم على التنمية السياسية والإصلاح، والتي ينبغي أن تكون الخطى حثيثة للوصول إلى الاحتكام بها في العالم العربي، هي التي تتنحى لسلطتها مفاهيم القبيلة ورؤى الانغلاق الحزبي والطائفي وعصبية الأعراق وكل ألوان الإقصاء للآخر؛ لأن آفاقها الرحبة تتسع لثقافة التباين وبناء المشترك الوطني الواحد.

- التنمية السياسية والمؤسسية الحديثة للمجتمع بما قد تشيعه من ثقافة التسامح واحترام الآخر، هي كيفية إدارة الخلاف، ومنظومة إفراز آليات قبوله والإقرار بأنه حق إنساني وواجب وطني، وإفراز آليات تعلم كيفية الوصول إلى التوافق والاعتراف بالآخر، وأن آداب الخلاف يجب أن تصان باعتبارها لازمة إنسانية وحضارية وأخلاقية.

ثالثاً: توظيف القدرات

إن تدعيم قدرات النظم السياسية العربية أو توظيفها من حيث هي آلية أو ميكانزم من ميكانزمات التنمية السياسية في العالم العربي من شأنه الولوج بالمجتمع العربي إلى عالم الحداثة السياسية، ومفاد ذلك أن التنمية السياسية هي عملية غايتها تدعيم قدرات هذه النظم السياسية، وهو ما يقتضي التعرف على هذه القدرات، والتي تتمثل نظرياً بخمسة أنماط يحافظ من خلالها النظام على بقائه، ويستعين بها على ممارسة وظائفه، وهي:[11]

- **القدرة الاستخراجية؛** التي تتيح للنظم السياسية العربية الحصول من بيئتها على ما يقتضيه بقاؤها من موارد (اقتصادية، ومالية...الخ)، ودعائم سياسية ومعنوية بما في ذلك التأييد والمؤازرة من جانب بيئتها الاجتماعية (المحكومون)، ومؤسسات المجتمع المدني.

- **القدرة التنظيمية؛** التي من خلالها يتاح للنظم السياسية العربية أداء دور المسيطر على سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وضبط ذلك السلوك وتنظيمه. وهو ما يقتضي صياغة قيم المجتمع في شكل قوانين ولوائح عامة مجردة تتجه إلى أفراد المجتمع كافة، بغية ضبط سلوكهم على نحو يهيئ لتحقيق الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي، وإتاحة الفرص لنمو مؤسسات المجتمع المدني وتوظيف أدواتها ضمن عملية التحديث والإصلاح.

- **القدرة التوزيعية؛** التي تمثل قدرة النظم السياسية العربية على توزيع الموارد التي أتيحت لها من بيئتها بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، ويمكن قياس هذه القدرة من خلال تحديد كمية الموارد الموزعة وأهميتها، والمجالات الحياتية، والقطاعات السكانية التي تشملها عملية التوزيع، بما يعزز خطط التحديث والإصلاح.

- **القدرة الاستجابية؛** التي تمثل قدرة النظم السياسية العربية على الاستجابة لمطالب بيئتها وضغوطها بشكل عام، ومطالب مؤسسات المجتمع المدني وضغوطه بشكل خاص؛ والرد من خلال القرارات والأفعال على تلك المطالب والضغوط، سواء كانت مادية أو معنوية، إما بالاستجابة لها بصورة إيجابية كلياً أو جزئياً أو بالبدائل، وإما برفضها ومواجهة ما يترتب على ذلك من نتائج وآثار.

- **القدرة الرمزية؛** التي تمثل مقدرة النظم السياسية العربية على تعبئة تأييد الجماهير بوجه عام ومؤسسات المجتمع المدني بوجه خاص، لها من خلال استخدام الرموز المؤثرة، كتأكيد تمسكها بقيم معينة تلقى قبولاً واسعاً من لدن مجتمعاتها وتلهب حماستها، أو إضفاء شيء من الاهتمام بالتراث القومي والمناسبات الوطنية، وذلك لكسب مؤازرة الجماهير.[12]

والسؤال المطروح هنا هو: هل يعني تدعيم قدرات هذه النظم فقط أو توظيفها تحقق الحداثة السياسية؟ وبمعنى آخر هل عملية التنمية السياسية مجرد تدعيم قدرات النظام السياسي؟

إن الجواب عن هذا السؤال بالنفي حتماً، ذلك أن تدعيم قدرات النظم السياسية وتوظيفها يمكن أن يتسنى لأنظمة دكتاتورية، لذا فإن تدعيم قدرات النظام السياسي يمثل أحد أركان ثلاثة قوامها التعبئة الاجتماعية-السياسية، والمأسسة، وتدعيم قدرات النظام السياسي وتوظيفها.

رابعاً: تحديث وظائف الدولة

يعد موضوع تحديث وظائف الدولة الاجتماعية في ظل المستجدات العالمية والمحلية من أهم المرتكزات التي تؤثر في عملية التنمية السياسية، حيث إن من مهام الدولة الأساسية تحقيق التنمية، لذلك فإنه مع المستجدات التي تتعلق بالتحرير الاقتصادي وسيادة اقتصاديات السوق وحرية التجارة، ينبغي أن يكون هناك تغيير في مهام الدولة ووظائفها ولاسيما الاجتماعية والاقتصادية.[13]

ويبدو أن الثقل أصبح في جانب التنمية الاجتماعية، لأن التنمية الاقتصادية لم تحقق بمفردها طموحات النمو والتقدم في الدول العربية، كما أن في مقدمة العوامل المعوقة للتنمية تخلف السياسات الاجتماعية، أو بمعنى أدق التخلف الاجتماعي في هذه الدولة العربية أو تلك. فضلاً عن أن كثيراً من الفشل في تحقيق التنمية يعود إلى تدني مستويات الإدارة في منظمات الإنتاج والخدمات، وبخاصة المملوكة للدولة، لذلك أصبح نظام إدارة الدولة وتطويره وتجديده وتحسينه، بما يتماشى والمستجدات العالمية والمحلية، من أهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

إن هذا التحديث يكتسب أهميته في رفع درجة استعداد الدولة للتعامل ومستجدات العصر التي غدت تؤثر في إمكانيات التنمية وتوجهاتها في الدول المتقدمة والنامية، ومنها العولمة بكل جوانبها، إضافة إلى ثورة المعلومات وتقانات الاتصال التي غيرت في قدرات الدول وفقاً لما وصلت إليه – أو حصلت عليه – من تأثيرات تلك الثورة. وقد أدت هذه المستجدات إلى ضرورة إعادة ترتيب الأولويات في الداخل وإعادة تشكيل العلاقات والتكتلات في الخارج. وكل هذه التحديات والمستجدات كان لها مردود على سرعة إيقاع التنمية السياسية والإنسانية ونتائجها. وقد بان ما للتغير التقني – سرعته ومداه – من أثر كبير وعلاقة طردية بالتنمية من جوانبها كافة، ثم أصبح من يمتلك من الدول تقانة أكثر تطوراً يمتلك بالتبعية مفاتيح التقدم.[14]

وتجدر الإشارة إلى أن الكلام عن الإصلاح قد اختلط اختلاطاً شديداً بالكلام عن التحديث، فالإصلاح Reform مرادف للتحديث Modernization، ولا يُتصوَّر أحدهما من دون الآخر، وتغني الدعوة إلى أحدهما عن الدعوة إلى الآخر. فالإصلاح في العالم العربي – في نظر جمهرة واسعة من الكتّاب – هو أن تفعل الدول العربية مثلما فعلت بعض الدول الأخرى وأن تلحق بها عبر مقاربات متعددة مثلما يفعل كثيرون في العالم الحديث أو المعاصر. إن هذه المقاربة لا يمكن أخذها على محمل الدقة المتناهية، بل إنها تنطوي على المغالطة، ذلك أنه من الخطأ الدفع باتجاه فرض التحديث على أمة باسم الإصلاح من دون تمييز بين هذا الجانب أو ذاك من مظاهر الحياة الحديثة، كما أنه من قبيل القسوة البالغة أن تفرض أمة على غيرها أن تتبنى ثقافتها وقيمها بحجة أنها الثقافة والقيم الأفضل لمجرد أنها تخص أمماً «أكثر حداثة» أو «أكثر تطوراً».[15]

ومع هذا التحفظ ينبغي الإقرار بأن الدولة ووظائفها تتغير كذلك من حقبة إلى أخرى، ومن مرحلة إلى مرحلة وفقاً للتطور في عملية التنمية، ووفقاً للمتغيرات التي طرأت عالمياً ومحلياً وأثرت في دور الدولة ووظائفها. إذن، لا بد من أن توائم الدولة نفسها لتأدية وظائفها في ضوء المستجدات العالمية الخارجية، والمحلية؛ فمثلاً من قيام الدولة بالدور الأساسي في عملية التنمية إلى دور الشريك، إلى دور المراقب لعملية التنمية والموجه لها. ومهما كان دور الدولة فإن المستهدف هو تحقيق التنمية، والتي تتمحور حول عدة نقاط أو ركائز أساسية تتأثر وتؤثر في وظيفة الدولة في كل مرحلة تنموية، ومن هذه الركائز أن تلبي التنمية الحاجات الأساسية، وأن تعتمد على الذات أولاً، وأن تشتمل على تقانة ملائمة، وأن تحافظ على الهوية الحضارية، وأن تكون بعيدة عن التبعية، أي أن تكون تنمية مستقرة ومتواصلة ومستقلة.[16]

لذا، فإن الدول العربية تحتاج إلى تطوير وطني شامل على المستوى الاقتصادي والتقني والمجتمعي والتعليمي والسياسي، والمنطلق الرئيسي لإحداث هذا التطور هو مشاركة الشعوب ومؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية في التنمية والتحديث وصنع السياسة العامة وتنفيذها، واتخاذ القرارات المصيرية.

إن ما يمكن افتراضه هو أن محاولات التنمية السياسية والإصلاح التي قامت بها الأنظمة السياسية العربية خلال العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات اللاحقة تعبر عن رغبة في التكيف مع مقتضيات دولية، وأخرى محلية اجتماعية واقتصادية وسياسية. وإذ يعدّ التكيف عموماً سمة إيجابية من سمات الأنظمة السياسية، ولاسيما الحديثة منها، إلا أن الدلالات الحقيقية، وربما النتائج المتوقعة من عمليات الإصلاح، قد لا تؤدي بالضرورة إلى نقلة نوعية في بنية النظام السياسي العربي الحاكم أو في مضمونه.

ولا ينبغي للنظام السياسي البحث فقط عن الاستجابة للمتطلبات المرتبطة ببقائه، ولكن ينبغي أن يبين أن له القدرة على سد عدد معين من الحاجات الإنسانية الأساسية، التي توصف تحت مفردة «السياسة الرشيدة»، والتي تضم من بينها الأمن، والرفاهية، والعدالة، والحرية. إذن، يمكن تحديد مستوى التنمية المستهدفة والتحديث من قبل أي نظام سياسي عربي بتحديد حجم «السياسات الرشيدة» التي كان قد استطاع هذا النظام فعلياً إنتاجها وتوزيعها.

إن السياسات المعدة، من حيث طبيعتها وكثافتها، تصبح إذن مع هذا النموذج المتغيرات الرئيسة للتنمية السياسية والعناصر التي تسمح بتقدير فعلي للقدرات الحديثة للهياكل السياسية المركزية التي يجهز بها كل مجتمع نفسه. ويمكن تصحيح هذه الفكرة وإتمامها بافتراض أنه في كل مستوى من التنمية، فإن كل نظام سياسي يواجه بديلاً يرغمه على الاختيار بين تقسيم فعال وتوزيع عادل للتجهيزات السياسية. والفاعلية تؤمن له ظروفاً أفضل لتنفيذ الأهداف التي أقرت ولتحقيقها، في حين أن الإنصاف يسمح له بالعمل على مساهمة المجتمع المدني في إعداد سياسته، ويدفعه إلى القيام بتقسيم مختلف المنافع المتاحة بقدر ما يمكن من العدل.[17]

إن ما يمكن استخلاصه في ضوء ما تقدم هو أن تحليل القدرات ودرجة توظيفها يوفر الإمكانية لبناء نظرية في التنمية السياسية، تربط بين أداء النظام السياسي في إطار بيئته الداخلية والخارجية المتصلة بالخصائص الثقافية والفكرية المتميزة للنظام وبين طبيعة البنى

السياسية للنظام. وتبنى عملية قياس التنمية على تحليل القدرات، أي دراسة نتائج التفاعلات بين المدخلات والمخرجات في النظام، وعند رؤية خلل معين في هذه العلاقة، يتم البحث في إمكانية تطوير قدراته المحدودة لكي تساهم في تنمية قابلية النظام وزيادتها على استيعاب التغيير ومواجهته ووضع حلول للأزمات والمشكلات، فالتنمية السياسية هي باختصار قدرة النظام على التحديث والنمو والإصلاح. ويتوافر ذلك عندما يكون النظام قادراً على استيعاب المتغيرات، والتكيف مع التحولات الاجتماعية عبر تحديث قدرات النظام لمواجهة الظروف المستجدة باستمرار، ففي الوقت الذي تمثل فيه التنمية السياسية تحليلاً لعناصر التطور السياسي، تجسد بمفهومها العام وما تنطوي عليه من تعبئة ومأسسة وإشاعة ثقافة التسامح وتوظيف للقدرات جوهر أداء النظم السياسية، بمعنى أن تجد المؤسسات الحديثة فضاءً يؤمّن جواً طبيعياً لنموها وتطورها وتفاعلها واستثمار طاقاتها وتكامل أهدافها وتعزيز ثقة جمهورها وبيئاتها الاجتماعية بنبل مقاصدها، وبقدرتها على توفير ضمانات للفئات التي تمثلها وتعبر عنها.

ولهذا فمن أجل إدراك مدى وجدية سعي الأنظمة السياسية العربية للتطور باتجاه الأنظمة الحديثة، وللتأكد من ذلك يمكن تعريض كل منها على حدة لمجموعة من الأسئلة المعيارية، وعلى الوجه الآتي:[18]

- في ضوء ما استقر العمل عليه في مؤسسات النظام: ما الفرص المتاحة لتجديد النظام السياسي العربي المعني، من حيث القدرات والكفاءات والنخب المسيطرة على مقاليد الأمور؟

- ما قدرة النظام السياسي العربي المعني على التكيف السلمي مع الشروط الموضوعية للحركة الاجتماعية الداخلية، ومدى تعاونه مع بيئته الاجتماعية، ودرجة استجابته أو ثقته بمؤسساتها وتفاعله مع أهدافها المشروعة؟ وما قدرة ذلك النظام على الانفتاح على الحركة الدولية والتفاعل الإيجابي مع المتغيرات الدولية مشاركة وليس مساومة، وعياً وخياراً وطنياً وليس اتباعاً واضطراراً؟

- ما قدرة النظام السياسي العربي المعني على الحشد والتعبئة والفعل اللازم لمواجهة التحديات بصورتها الداخلية والخارجية، وإعداد الأفراد المواطنين بالاقتناع للدفاع عن النظام وسياساته العامة، والتضحية من أجل ذلك؟

- ما درجة فعالية النظام السياسي العربي المعني في أداء الوظائف السيادية والأمنية والإدارية والاستجابة للظروف الطارئة؟

- ما درجة إدراك النظام السياسي العربي المعني لأزمات التنمية المتمثلة بأزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة المشاركة، وأزمة التوزيع، وأزمة الاندماج، وأزمة التنظيم، وأزمة الاستقرار السياسي، وأيٌّ منها ذات تأثيرات حادة في أدائه أو في بيئته الداخلية، ودرجة حدتها على ذلك النظام، ومدى قدرته على مواجهتها وحل إشكالاتها؟

في ضوء الإجابات المحتملة يتحدد مستوى حداثة النظام ومدى ملاءمته للداخل والخارج، وقدرته على التنمية السياسية والإصلاح ومواجهة الضغوط المحتملة. والإجابة المحتملة لمعظم الأنظمة السياسية العربية لا يمكن أن تكون بالنفي إطلاقاً أو بالإيجاب إطلاقاً، بمعنى أنها عموماً مدعوة إلى إجراء إصلاحات سياسية حقيقية تتجاوب مع التطورات المعاصرة، وينبغي أن تفضي هذه الإصلاحات إلى إحداث تغيير جوهري في طبيعة العلاقات التقليدية القائمة في أكثر من نظام عربي، وألا تكون تعبيراً عن استعراضات جديدة لإعادة التوزيع والأدوار.

إن ترسيخ التنمية السياسية والتحديث وتوظيفهما في العالم العربي والنهوض بهما باعتبارهما من آليات الإصلاح السياسي والاجتماعي، يستهدف تخليص المجتمع من آفة التخلف السياسي بكل سماته المتمثلة في غيبة فكرة المواطنة، وافتقار المجتمع إلى التكامل والاستقرار السياسيين، وتدني معدلات مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، وتضاؤل قدرة الحكومات العربية على إعمال قوانينها وسياساتها داخل أرجاء أقاليم دولها كافة، وعدم كفاءتها فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة توزيعاً عادلاً.[19]

وفي ضوء ذلك تكون التنمية السياسية والتحديث عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل البيئة الاجتماعية للأنظمة السياسية العربية، وزيادة معدلات مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، وفسح المجال لنمو مؤسسات المجتمع المدني، وتدعيم قدرات الحكومات فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة في الدول العربية، بحيث تستند إلى أساس قانوني، ولاسيما فيما يتصل باعتلائها وممارستها ورضا المواطنين عنها.

الفصل السادس

حول مستقبل المجتمع المدني والتنمية السياسية عربياً

يمكن أن تنشأ حاجة النظام إلى الإصلاح بفعل أزمة سياسية ناجمة عن أزمة اقتصادية، كما حدث في مصر بعد انتفاضة الخبز عام 1977، وفي الأردن بعد انتفاضة الجنوب (مَعان) عام 1988. وإن ما يهز الأنظمة السياسية هو في الغالب أزمة تمس مصدر شرعيتها، مثل هزيمة عسكرية لنظام عسكري أو شبه عسكري يستمد شرعيته من قدرته على الصمود والمواجهة أمام عدو خارجي، أو أزمة اقتصادية وبخاصة في الحالات التي يستمد فيها النظام السياسي جزءاً كبيراً من شرعيته من قدرته على توفير الحاجات الأساسية، كما كانت عليه الحال في العراق قبل التاسع من نيسان/ إبريل 2003. [1]

والخلل يمكن أن يحدث عندما يختل التفاعل المتوازن بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، أي عندما تصبح الدولة والسلطة السياسية فيها متحكمة بقوى الإجماع المدني، مسيّرة له، نافية للمبادرات الفردية والنشاطات الاجتماعية الحرة التي يمكن أن تنشأ عفوياً وعقلانياً، والتي بوساطتها يحدث التقدم الاقتصادي والثقافي أساساً. [2]

وعلى ذلك فإن جوهر الإصلاح السياسي والتحديث في العالم العربي يتمثل في تفعيل ميكانزمات التنمية السياسية، ولاسيما عملية المأسسة وتحقيق الفصل الفعلي بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وقيام دولة القانون التي يقوم فيها جميع السكان بواجباتهم وينالون حقوقهم ويخضعون للمساءلة القانونية عند التقصير، إضافة إلى سن قوانين لضمان الشفافية ومحاسبة أعضاء الحكومة والبرلمان، وقوانين للمعلومات توجب توفيرها قدر تعلق الأمر بالشأن العام، وتضمن حق الاطلاع عليها، وبما لا يتقاطع ومصلحة الأمن الوطني. فضلاً عن مراعاة أن التنمية السياسية والإصلاح لا يمكن أن

يتحققا بعيداً عن التنمية الشاملة اقتصادياً واجتماعياً وإدارياً وثقافياً. أي أن عملية الإصلاح والتحديث في العالم العربي تقوم على درجة التفاعل المتوازن بين المجتمع والدولة، وعلى وفق هذا التفاعل يمكن قياس مستوى الاستجابة للإصلاح والتحديث. وهذا ما سوف نحاول التحقق منه وإثباته تالياً.

إن مكونات المجتمع المدني في الدول العربية تخترق الدولة عن طريق المجلس التشريعي بصرف النظر عن أسلوب انتخابه، وعن طريق المؤسسات، وعن طريق الرأي العام والوسائل التي تعبر أو تفصح عنه، كما أن الدولة - في المقابل - تخترق المجتمع المدني بوساطة سلطتها العامة وأجهزتها الرسمية ومؤسساتها التنفيذية ووحداتها القرارية. فالدولة تظهر في المجتمع المدني قوة خارجية، وتستجيب للحاجات التي يخلقها المجتمع المدني، ولتناقضاته أحياناً، وعلى ذلك فإنها في هذا الموقف وضمن هذه المرحلة تعكس مجموعة وظائف ليس أقلها إدارة العدالة، وتنظيم الاقتصاد ضد الإفقار، وحفظ القانون والنظام والأمن العام. والرأي الراجح في التحليل السوسيولوجي، سواء كانت الدولة أداة قمع أو أداة للرفاهة الاجتماعية، أنها تعد ظاهرة خارجية بالنسبة للمجتمع المدني، بمعنى أنها وظيفية إلى جانب كونها أداة تعبير عن مبادئ أخلاقية.

لذا، فإن أي عملية لمأسسة الحق أو الحقوق على شكل قوانين أو على شكل سيادة القانون، تتطلب إضافة إلى عمل الدولة، عملية ثقافية مستقلة تنشأ على احترام القانون والتعامل معه من حيث هو مبدأ كوني لتنظيم الحقوق. أي أن دور المجتمع المدني في العالم العربي هنا يأخذ طابعاً تربوياً وثقافياً، ولا يقف عند حدود كونه منتجاً للحاجات أو التناقضات التي تحتم قيام الدولة من حيث هي وظيفة خارجية، ولكن تتوقف عليه عملية إنتاج ثقافة سيادة القانون. بمعنى أن فاعلية المجتمع المدني في الوقت الذي تكشف وتؤسس لمدى غير محدود من الحاجات، فهذه الفاعلية في أحيان كثيرة كفيلة بإنتاج إمكانية تلبيتها أو على الأقل التثقيف على ذلك أو رسم الطريق إليه. ومع قبول فرضية أن البرلمان

قادر على توليد إرادة عامة، فإن وظيفة السلطة التنفيذية والبيروقراطية السياسية تكمن بوجه عام في إخضاع الخاص للعام، وتنفيذ القوانين الوطنية العامة في الحالات الخاصة التي تستوجب ذلك.

وعليه فإن الانتقال من المجتمع المدني إلى الدولة في العالم العربي هو أيضاً انتقال من الفرد إلى المواطن. وهذا الأخير يحتفظ بعضوية مزدوجة وتكاملية في المجتمع المدني وفي العائلة أيضاً في الوقت نفسه. بيد أن ما يميزه من حيث هو مواطن ليس رابطة الدم غير المشروطة أو الحب غير المشروط، ولا رغبة في الاكتفاء، ولكن قدرته على الحكم في ما هو خير وما هو شر. وعلى هذا المستوى لا يجد الفرد أحياناً حريته في العائلة ولا في المجتمع المدني، بل في الدولة، لذا فإن السلطة لا تحافظ على وحدة الدولة عن طريق اعتمادها القمع والعنف وسيلة لذلك، ولكن النظام الذي يشمل فيما يشمل انضباط الأفراد الناجم عن حكمهم على ما هو خير وما هو شر، يمكن أن يمثل الحافز الأبلغ في التأثير بما يحقق الانسجام الاجتماعي ويصون الوحدة الوطنية ويحمي الدولة. ويصبح من واجب الدولة تجاوز كونها وظيفة خارجية من وظائف المجتمع المدني لتغدو تحقيقاً لمثال أخلاقي، وكيان يتحول فيه الأفراد إلى مواطنين، أي إلى موضوعات وذوات القرارات السياسية التي تعيش في تصالح تام مع الجماعة. وتخلق الدولة أطراً تمكّن الفرد من العيش مع مشكلات المجتمع المدني غير المحلولة،[3] ناهيك عما يمكن أن توفره مؤسسات المجتمع المدني في هذا الصدد.

هذا التداخل والاندماج الوظيفي بين المجتمع المدني والدولة في العالم العربي، لا ينفي وجود فجوة تصل بينهما أحياناً إلى درجة القطيعة، وتصل في بعض الدول العربية إلى درجة المواجهة العنيفة. وهناك تفاوت في العلاقة تحكمه كثير من العوامل والخلفيات.

ففي المشرق العربي ورثت الدولة الحديثة وضعاً كانت فيه الهوية للأقلية عنصراً مهماً في ولاء الفرد، وأحياناً يكون طاغياً. وفي هذا الصدد يمكن التساؤل هل الأكراد كانوا يشعرون بالنزعة القومية وينظمون أنفسهم على وفق استحقاقاتها قبل انهيار السلطة

العثمانية؟ والموارنة في لبنان كانوا مِلّة وأصبح لهم شأن واسع في المعادلة السياسية، وفي سورية كان الولاء للطائفة بين العلويين أساسياً وطاغياً. وإن استئثار العصبية الريفية بالسلطة قد طبع إلى حدٍّ كبير عنوان الحياة السياسية بطابعه في سورية، كما في العراق (قبل التغيير الأخير). وكان يصعب تصور بدائل للوضع خارج العودة إلى سياسة من شأنها إحداث مزيد من التلاصق بين الدولة والمجتمع المدني، أو احتواء الثاني من قبل الأول تحت مسوغ المصلحة الوطنية. وفي الأردن وبين الفلسطينيين لا تطرح المسألة بالصورة ذاتها طبعاً، ولا يمكن بأي حال التقليل من التمايز الفلسطيني/ الأردني ومدى تأثره بمستقبل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وليس من الصعوبة بمكان اعتبار لبنان في السابق والعراق حالياً مختبر المنطقة لتعقد أمورهما وخصائصهما. وهناك من يطرح بدائل للوضع اللبناني أولها انقسام البلد إلى مجموعات طائفية ذات إسقاطات جغرافية واضحة لا يربطها شيء، أو يجمعها رابط فيدرالي هش. والبديل الثاني هو علمنة النظام جذرياً أو إلغاء الطائفية السياسية من نظامه، وهما أمران يؤديان إلى النتيجة نفسها، وهي انعدام الضمانات/ الحواجز الطائفية أمام المشاركة السياسية. والبديل الثالث هو تصحيح النظام الطائفي من خلال إعادة توزيع الحصص، وبصورة تجعل مشاركة مكونات المجتمع في هذه الديمقراطية التوافقية أكثر عدلاً.[4]

وفي العالم العربي بوجه عام، والمشرق العربي بوجه خاص، فإن الأكثرية كانت تركز هويتها الذاتية في مواجهة العثمانيين والبريطانيين والفرنسيين والأقليات، فقد كان هناك تركيز على العروبة في وجه الأتراك، وعلى الإسلام في وجه الغرب المسيحي، وعلى كليهما في وجه النظام الدولي. وكانت العروبة والإسلام عنصرين يدفعان الأقليات التي لا تشارك في أحدهما، أو في أي منهما، إلى مزيد من الوعي للذات للأقلية.[5]

يفيد مجمل ما تقدم أن دول المشرق العربي، وبدرجات متفاوتة، كانت قد شهدت انقساماً بين الدولة والمجتمع المدني، وهذا الانقسام لم يسمح بتداخلهما الفعلي وباندماجهما، لأن ذلك التداخل إن حدث، لا يمكن له أن ينتج سلطة استبدادية أو دولة

تسلطية، بل يمكن أن يكون شرطاً أساسياً لقيام سلطة ديمقراطية تتبنى التحديث والإصلاح، وهذا الأمر مازال هدفاً ينتظر تحققه.

وفي الخليج والجزيرة العربية تسعى الدولة إلى تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، وتحقق هذا الاحتكار عن طريق استقطاب المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل بمنزلة امتداد لأجهزة الدولة ومؤسساتها. ففي جميع دول الخليج والجزيرة العربية لا ينافس الحكومات أي تنظيم آخر، ولا ينازعها في السلطة أي منازع آخر. وتحكم الأسر الحاكمة وأنظمة الحكم عن طريق التضامنيات غير الرسمية، وعن طريق إدارة القوى الاجتماعية في تقسيمات عمل مستجدة. والمقصود بالتضامنيات هو القوى الاجتماعية المتضامنة التي يتاح لها التعبير عن نفسها ضمن مؤسسة الحكم، بوساطة رؤساء معينين أو محددين تعترف بهم الدولة، إما ضمناً (مثال الكويت) أو رسمياً (مثال اليمن)، بحيث تصبح التضامنية امتداداً لأجهزة الدولة ووسيلة فعالة للضبط الاجتماعي.

ويمكن تحديد خمس تضامنيات غير رسمية من هذا النوع (عدا الأسر الحاكمة) هي: المؤسسة القبلية وتشمل شيوخ القبائل الذين تتعامل معهم الحكومة على المستوى المحلي؛ وكبار التجار أو رؤساء العائلات التجارية، كما تمثلهم عادة غرف التجارة والصناعة؛ والمؤسسة الدينية أو القادة الدينيون الممثلون للحركات الدينية؛ والطبقات الوسطى والتي نظراً لحظر التنظيمات المهنية فإن الحكومات في دول الخليج والجزيرة العربية تتعامل معها على أساس عائلي وعلى أساس الكفاءة لأبنائها؛ والعمال في الدول التي فيها عمال من المواطنين والذين يمتلكون تنظيمات نقابية.[6] وهناك صوت آخر لا يمكن أن يُغفَل أمره تحت أي حجة أو تبرير، ذلك هو صوت المرأة الخليجية الجديدة، هذه القوة البازغة، وهي ناقد ممتاز للوضع الاجتماعي برمته، وهي قوة ضغط مهمة باتجاه التحديث في مجتمعات الخليج والجزيرة العربية.[7]

إن السعي من أجل التنمية السياسية ينبع مباشرة من السعي من أجل العقلانية، وهي تمثل في المجال الاقتصادي والاجتماعي تعبيراً شمولياً عن المثل التحديثية. ويمكن القول بأن دول الخليج والجزيرة العربية قد تجاوزت خط اللاعودة في مسيرة التحديث، مهما كانت المآخذ على هذه المسيرة، ذلك أن قيم التحديث أصبحت فاعلة في مجتمعات هذه الدول فعلاً، بما يمنع عودتها إلى الأوضاع القبلية القديمة. وكما يقول جونار ميردال فإن بعض هذه الدول ربما لم تنجح بعد في أن تصبح دولاً حديثة، ولكنها - بأي حال - لا تستطيع الرجوع أبداً إلى أوضاعها الاجتماعية أو السياسية التقليدية. إن الدول التي تتقدم نحو الحداثة - مهما كان تقدمها متواضعاً - هي دول قد أدارت ظهرها للخيارات الأوليجارشية التقليدية.[8]

أما في مصر الحديثة والمعاصرة فقد صدرت إعلانات دستورية بين عامي 1953 و1956 هدفت إلى تقوية السلطة التنفيذية والزعامة السياسية في صورة من صور النظام الرأسي، وعلى الرغم من أن الدستور المؤقت لسنة 1964 كان قد سمح بالاعتراض على الحكومة أو أحد وزرائها فإنه منح الرئيس حق حل مجلس الشعب. ولم يكن هناك مجال للصراع السياسي في عملية اتخاذ القرار سوى في أعلى قمة هرم السلطة. أما في غير هذا المستوى، فقد سادت نظرة ترى أن السياسة ما هي في جوهرها إلا مجموعة من المشكلات الإدارية، وأن الخلاف يمكن أن يدور حول حل هذه المشكلات وحول رفع مستوى الأداء، ولكن من دون أن يتطرق إلى الخيارات والأولويات نفسها. وهكذا تبنى النظام مفهوماً «اندماجياً» وليس مفهوماً «تنافسياً» للمجتمع السياسي.[9] وقد تولد عن ذلك ما تمكن تسميته بالنزوع الأمني، وهو اعتبار كل معارضة سياسية تهديداً لأمن النظام والأهداف العليا للوطن في استقلاله ونهضته.

ومع أن الحقبة الناصرية حققت إنجازات في مجال بلورة فكرة المواطنة التي استهدفت تطوير مفهوم الجماعة السياسية، فإنها من حيث المشاركة الفعلية في العمل

السياسي، والمحاورة الفكرية حول القضايا المتصلة بفكرة المواطنة، لم يكن إنجازها على المستوى نفسه من التقدم. ولعل هذا كان من أهم الأسباب التي أدت منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي إلى بروز نشاط جماعات الإسلام السياسي على سطح الأحداث في مصر.[10] ولم تكن الدولة المصرية في زمن الرئيس أنور السادات «ألين» من الناحية الوظيفية منها في زمن الرئيس عبد الناصر، ولكنها مختلفة عنها في الأساليب فقط. وقد تواكبت سياسة الانفتاح المعلنة في عام 1974 مع تشديد قبضة الحكومة المصرية على المجتمع، فالتحررية الاقتصادية اقترنت بتسلطية سياسية، واللامركزية الاقتصادية بمركزية سياسية.[11] وعلى هذا فإن الدولة المصرية في السبعينيات لم تتنازل عن سيطرتها على المجتمع، بل نوعت وعدلت من أساليب هذه السيطرة. وقد تطورت سياسات الانفتاح الاقتصادي التي تعد أهم السياسات العامة لهذه الحقبة تحت تأثير حركة الدولة في تحالفها مع رأس المال العالمي، بأكثر مما تطورت تحت تأثير حركة الرأسمالية الصناعية المحلية.[12]

ولم يمثل المجتمع المدني في مصر، كما في غيرها من الدول العربية، كتلة واحدة أو حزمة واحدة متجانسة، فهناك اختلافات كثيرة بين الوحدات أو المكونات للمجتمع المدني، ولكن الدولة المصرية سابقاً وحاضراً قبلت الإدماج الوظيفي لبعض مؤسسات المجتمع المدني التي تحقق أهدافاً أو وظائف تدعم الدولة. وعلى ذلك سار تعامل الدولة مع المجتمع المدني في مصر من خلال عدة اقترابات جلها يتمثل في: الاقتراب القانوني أو التشريعي، بما ينطوي عليه من تعدد مجالات استخدام القانون في مواجهة مؤسسات المجتمع المدني؛ والاقتراب السياسي، الذي يتضمن عدة مداخل للاقتراب بعضها لخدمة هذه المؤسسات؛ واقتراب التعامل الأمني مع المجتمع المدني، بما ينطوي عليه من وسائل وأساليب كالتحييد، أو التهميش، أو الاختراق، أو التفكيك، سبباً أو نتيجةً لحالات الصدام بين الدولة وبعض مؤسسات المجتمع المدني.[13] ومن غير المستبعد أن تكون هذه الاقترابات باعثاً لبعض منظمات المجتمع المدني على الاستقواء بالخارج، ولاسيما في ظل

إغواء أطروحات الإصلاح السياسي بقوة الخارج، وحافزاً للدولة للسعي نحو تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية حقيقية في بنية نظامها السياسي، بما قد يعزز من دور مؤسسات المجتمع المدني.

وفي المغرب عرفت الحياة السياسية، منذ الاستقلال مشكلتين ملحتين، الأولى تتعلق بتوزيع النفوذ بين الملكية والقوى السياسية، والثانية إيجاد مشروع سياسي يمكن البلاد من مجابهة تحديات التنمية. وقد اتسم الوضع الداخلي بوجه عام بفشل سياسة تهميش القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني حتى غدت الاحتمالات المرجحة تتمحور حول إما جرّ فصائل القوى السياسية إلى مسلسل جديد لديمقراطية شكلية مع محاولات لإنقاذ الوضع اقتصادياً واجتماعياً، وإما السير عبر تحولات بنيوية يمكن أن تؤدي إلى تغيير نسبي في أسلوب الحكم، وإما محاولة القوى السياسية الظهور بمظهر النضج السياسي لا للخروج من المشروعية الدستورية، بل لتعميق المسار الديمقراطي باحترام الرأي وإشراك كل الفصائل السياسية ومنظمات المجتمع المدني في التحديث والإصلاح.[14] لذا فقد خفّفت بعض أشكال التعددية السياسية، وتوجيه اقتصاد السوق، والعلاقة الدينية والكاريزمية الاستثنائية بين الحاكم والمحكوم من التشعبات النامية بين الدولة والمجتمع المدني.

أما في الجزائر فقد كانت القيادة السياسية واعية دائماً أنها تقوم بدور ثوري، وأنها تقوم بهذا الدور انطلاقاً من القمة أو باسم المجموعة الوطنية ومصلحة الشعب، ولهذا فإن التصور الذي ساد حول المشاركة السياسية والاجتماعية كان أقرب إلى مفهوم التعبئة منه إلى المشاركة من حيث هو مبدأ سياسي، ومن حيث هو إجراء نظامي وجوهر للتنمية السياسية للمجتمع.[15] ولقد عرف التاريخ الجزائري الحديث صراعات عميقة لاحتكار السلطة والشرعية، فإن كانت تونس تتمتع بهوية سياسية واضحة، وإن كان المغرب الأقصى يعيش على نوع تقليدي من الشرعية، فإن الجزائر على الرغم من تطور آليات

للحراك الديمقراطي، تفتقر إلى الثوابت والمراجع التاريخية والثقافية، وتتعايش فيها المجموعات من دون تمازج فعلي. ويأتي خطاب الدولة ليسدّ هذه الثغرة في التاريخ الجزائري ويؤسس الأرضية الدنيا التي من دونها ينفرط العقد.[16]

وفي تونس مرت علاقة الدولة بالمجتمع بمرحلتين أساسيتين وواضحتي الحدود، الأولى كانت مطبوعة بمبادرة النخب التسييرية في اتجاه تأميم الدولة ودولة المجتمع. فوجود مشروع وطني كهذا مكن البلاد من درجة مهمة من التزام السكان والإدارة تجاه تحديات التغيير الاجتماعي والاقتصادي. أما المرحلة الثانية فقد شهدت بداية مأسسة للنسق السياسي وللمشاركة، ولكن هذه العملية مازالت هشة وقابلة للتقلب نظراً لتمسك النخب الحاكمة بالأشكال القديمة للتأطير والمراقبة السياسيين.[17] وفي خضم ذلك أخذت مؤسسات المجتمع المدني في تونس تعبر علناً عن رغبتها في المشاركة المستقلة. ولم يبق للنظام السياسي أي خيار إلا التكيف مع هذه المطالب، إذا أراد ضمان إعادة إنتاج نفسه. وقد اقترحت القيادة التونسية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 ميثاقاً وطنياً لإعطاء فرصة لكل المجموعات المنظمة في البلاد للمساعدة في تطوير مستقبلها بعد مرحلة من الحكم الشخصي تميزت بإزالة كل أشكال المعارضة. ومع ذلك فإن النظام والنخب السياسية التي تحتل ضمنه مواقع القرار مازالت ترفض أن يخرج المجتمع المدني عن مجال مراقبتها. لذا فبعد كل التنازلات وأشكال التكيف يبقى النسق السياسي في تونس يواجه تحديات خلق قاعدة جديدة من الإجماع والفعالية.[18]

أما في ليبيا فظلت العلاقة بين المؤسسات والدولة هي الأضعف بالمقارنة مع بلدان المغرب العربي الأخرى، ويعود ذلك في كثير منه إلى رواسب أو ميراث الاستعمار الذي عانته البلاد. فاستقلال ليبيا رعته الأمم المتحدة، ومفهوم الدولة لم يكن معروفاً لدى سكان الأقاليم الثلاثة التي تشكلت منها الدولة (بُرقة وفزان وطرابلس)، والتي لم تتوحد فعلياً إلا في عام 1963 عندما أُلغي النظام الفيدرالي لدواعٍ اقتصادية.[19] إن أهم السمات

التي تشكلت مع النظام الليبي هي رفض السلطة المركزية ومؤسسات الدولـة، واستبدال الممارسة المباشرة بها، وإن اختيار هذه الصيغة السياسية بالذات ينطلق من جملة سمات منها: اعتبار كل تمثيل انتقاصاً من قيمة الفرد، وأن المجتمع العـادل هـو المجتمـع الـذي يـمارس حقوقه مباشرة دون وساطة.

غير أن السؤال الذي يمكن أن يطرح هو: ما دواعي سلوك هذا النموذج وانتهاجـه؟ هناك من يفسر ذلك بعودة ثقافة الداخل وطغيانها، والتي حلت إشكال السلطة المركزيـة التاريخي بنفيه مبدأً وتنظيراً. وهناك نظرية الزعامة الليبية التي ترى أن الروابط الحقيقية بين الناس مردها إلى ثلاثة موارد طبيعية: العائلة والقبيلة والأمة، وأن كل مـا دونهـا اصـطناع زائل وزيف منقضٍ.[20] لذا فسيادة الوطن وإدارة السياسة العامة فيه تمارس عـبر مـؤتمرات ولجان، وبوسع أي فرد أن يشارك في الاجتماعات المحلية (المؤتمرات الـشعبية الأساسـية)، وهي التي تقوم بوظائف ثلاث: اختيار الأعـضاء للهيئـات التنفيذيـة واللجـان الـشعبية، ومناقشة المسائل المحلية والوطنية، وتهيئة المرشحين وإرسالهم لمؤتمر الـشعب العـام. ومـع ذلك، فإن المواطنين الليبيين يتنازلون عن بعض سيادتهم حين يقبلـون بدرجـة معينـة مـن التمثيلية، فاللجان لا تجسد بالـضرورة مبـاشرة الحكـم وممارسـة الـسلطة، إذ إن لرؤسـاء اللجان سلطة تنفيذية، وهم بـدورهم يـأتون مـن بعـض الـدوائر لا كلهـا، وتبعـاً لـذلك فالمواطنون ملزمون بقرارات أناس لم ينتخبوهم هم بأنفسهم.

وقد بدأت موريتانيا منذ استيلاء العسكريين على السلطة عـام 1978 تـدخل مرحلـة جديـدة مـن عـدم الاسـتقرار الـسياسي، إذ توالـت الانقلابـات ومحاولاتهـا، وتكـاثرت التحالفات السياسية القصيرة، وتعددت التعديلات الحكوميـة. وقـد اسـتطاعت الحركـة الوطنية الديمقراطية أن تظل وحدها حاضرة في السلطة في عهد الرئيس محمـد خونـا ولـد هيداله، ولكنها باركت تنحيته تحت شعار «تطبيق الشريعة الإسلامية»، نزولاً عنـد ضـغط الحركة الإسلامية المتنامية. وقد أصبحت البلاد في وضع لا تحسد عليه من عدم الاستقرار

السياسي، وغياب الهياكل الديمقراطية الضرورية في كل مشروع تنموي، وضعف الإدارة، وظهور فئة من كبار الضباط تسعى للكسب غير المشروع. ومن ثم بدأ الإيمان بالدولة وشرعيتها يتفكك ويتضاءل، الأمر الذي أدى إلى تدعيم المجتمع التقليدي وتوليد الحاجة إليه من جديد بغية تحصيل أرضية يلجأ إليها المواطن من جور السلطة وقسوتها، ويحتمي بها في خضم الصراعات الاجتماعية التي امتزجت بالدوائر القبلية ذاتها. وأصبحت العودة إلى القبيلة والاحتماء بها نذير ضعف الدولة وتراجعها عن أداء مهامها السيادية والاقتصادية والوطنية.[21]

وفق ما تقدم سوف نحاول تحليل مستويات العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني واستشراف تطوراتها من خلال توصيف وتحليل لعملية التنمية السياسية والإصلاح في العالم العربي في المشاهد الاسترشادية الثلاثة التالية:

المشهد الأول: استعصاء الإصلاح والتحديث

يمثل هذا المشهد تعبيراً عن حالة استمرار لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع منذ نشوء الدولة في العالم العربي، وانعكاساً أو بمعنى أقرب للدقة ترجمة للوضع الراهن الذي يحفل بجو الأزمة اقتصادياً وسياسياً، مع سيادة نزعة التسلط والهيمنة وتعسف الأجهزة وبيروقراطية المؤسسات على حساب بناء الدولة والمجتمع. وعلى ذلك فإن هذا المشهد يعكس بقاء النظام السياسي والسلطة الحاكمة في مواجهة مع المجتمع، مع حالة من عدم الرضا والانكماش الاجتماعي. بمعنى أن هذا النمط من المواجهة ينطوي على مظاهر من أزمة الشرعية وأزمة المشاركة، وغالباً تكون ذريعة السلطة وربما اقتناعها منصب على الحاجة الملحة إلى الدولة وقدرتها على ضبط المتغيرات الحاصلة بغية جعل عملية التحول تمر بأسلوب سلمي. فضلاً عن كونها الوحيدة التي تمتلك المبادرة الوطنية وشمولية الإحساس بالتحديات الأمنية، وتقع على عاتقها مهمة المحافظة على الوحدة الكيانية وتعزيز مقومات الأمن الوطني وقيادة عملية التنمية والتحديث.

هذا المشهد يعبر عن نفسه من خلال عديد من المؤشرات والديناميات، ويفضي إلى عدة مواقف وأبعاد:

1. المؤشرات والديناميات

أولاً، تتردد النظم السياسية والسلطات الحاكمة في الاستجابة لدعوات الإصلاح السياسي والاجتماعي، إما تعبيراً عن واقع خشيتها مما قد تنطوي عليه هذه الدعوات من تأثر هيمنتها أو فقدانها جوانب مهمة من أدوارها وصلاحياتها ومزاياها أو سلطتها، أو بسبب عدم استطاعتها القيام بعمليات إصلاح حقيقية وجذرية؛ الأمر الذي قد يدفعها أو يقودها إلى التصريح بالرغبة أو القيام بإجراءات شكلية مسيطر عليها سلطوياً في سياق ما قد يفهم منه أنه المضي تدريجياً في طريق الإصلاح. إلى جانب المحافظة على توجه خفي لسياسة احترازية وتحسبية تنطوي على التحكم بكل العملية الاجتماعية، بدءاً من المسائل الاقتصادية وانتهاءً بالتكوين العقيدي والثقافة، مروراً بوضع معايير التراتب الاجتماعي ونظمه،[22] فضلاً عن ممارسة إجراءات أكثر عنفاً لضبط التيارات والقوى السياسية.

ثانياً، تتميز الدولة كمؤسسة – في إطار هذا المشهد – بالتنظيم والمركزية وتفاقم البيروقراطية في التوجيه والإدارة، ومن سماتها هنا أنها تعمل على دولنة المجتمع، سواء في سياق عسكرته أو تثقيفه إعلامياً وتعبئته وتهيئته ذهنياً إلى مواجهة أعداء خارجيين قائمين ومحتملين لتبرير بعض مظاهر الطوارئ وإجراءاتها، والقيام بعدد من السياسات الضبطية والاحترازية، وامتلاك السلطة السياسية لحرية حركة داخلية وخارجية واسعة النطاق بدعم أو من دون دعم شعبي. وإن النتيجة المترتبة على هذا النمط من العلاقات بين الدولة والمجتمع هي شيوع ظاهرة استقرار الأنظمة لعدة عقود، وذلك لأن اتساع دور الدولة يصبح كفيلاً بإنتاج سياسات اجتماعية واقتصادية يعاد تكرارها دعماً لاستمرار الأوضاع السياسية وبيئة السلطة السياسية ووحداتها القرارية بلا تغيير جوهري في الغالب.[23]

ثالثاً، شعور السلطة السياسية بعدم اضطرارها إلى إدخال إصلاحات جوهرية في بنيتها، الأمر الذي قد يفضي إلى استمرار وجود مكونات المجتمع التقليدي ورموزه إلى جانب رموز المجتمع المدني ومكوناته، وتفاقم أدوار المؤسسات التقليدية وبطء تنامي المؤسسات الحديثة أو محدوديتها، أو بروز بعض المؤسسات الشكلية المحدودة التأثير اجتماعياً وسياسياً والموظفة لمصلحة السلطة السياسية والسائرة في فلكها، وفي إطار سياساتها. وبعبارة أخرى، إن توظيف مهمة التعبئة الجماهيرية لمصلحة السلطة أو النخبة أو الحاكم، كلها مظاهر ومواقف من شأنها تطويق المجتمع المدني وتعويق مسيرته ومصادرة أدواره.[24]

ومن مظاهر هذا المشهد أن تجهز بيروقراطية الدولة على الحياة في شرايين المجتمع المدني، وتقيم بينها وبينه جداراً من الشك والعدائية، وألا تجد ما تواجه به المطالب الشعبية المتعاظمة إلا القمع والإنفاق على التسلح وعلى أجهزة الأمن.[25]

رابعاً، في مقابل تردد النظم السياسية عن السماح للمجتمع المدني بإنتاج المؤسسات التي تعبر عنه، ولجوء أجهزة السلطة للعنف وعدم الاستجابة لدعوات الإصلاح، يمكن أن تتفشى ظاهرة اللامبالاة السياسية التي يمكن أن تفضي إلى بروز مستويات من الاغتراب السياسي على الصعيدين المجتمعي والفردي. وفي ظل سيادة بعض المظاهر الاجتماعية مثل تخلف مستوى المعرفة والتباينات الاجتماعية وظاهرة الأمية يمكن أن ينطوي الاغتراب على نزعات سلوكية ترتب انعكاسات خطيرة على الدولة والمجتمع، وتعبر عن نفسها من خلال نمطين من المظاهر: النمط الأول، يتمثل باعتماد نهج الاعتزال عن الحراك السياسي والاجتماعي وعدم الاكتراث بالقضايا السياسية، وحصر الاهتمام في إطار المصالح الشخصية؛ وهو ما قد يؤدي بالنتيجة إلى شيوع مظاهر تتجاوز الانتماء الوطني إلى حالة من الانتماء الكوني. أما النمط الثاني للاغتراب السياسي والسلوكي فيتمثل بالعنف، ولاسيما الذي يصدر عن بعض الشرائح الاجتماعية مع ازدياد شعورها بالإحباط نتيجة الحرمان الاجتماعي.

خامساً، يؤكد كثير من المؤشرات في ظل هذا المشهد بطء عملية نضج المجتمع المدني في العالم العربي وتخلفه عن اللحاق بالمستوى الذي وصلت إليه مؤسسة الدولة، وتعود بعض أسباب ذلك إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي في عموم الفضاء العربي الذي لم تفض آلياته الذاتية إلى إنتاج ما يكفي من البنى والمؤسسات التي تضفي على المجتمع الطابع المدني وتجعل الديمقراطية ومهمة التنمية السياسية والإصلاح اختياراً يفرض نفسه باعتباره هدفاً يتفاعل اجتماعياً مع رغبات الناس وطموحاتهم.[26]

سادساً، سيادة قوانين الطوارئ والقوانين المؤقتة المعدة لزمن الحرب واستمرارها في زمن السلم. وتدوم هذه القوانين بدوام السلطات وربما بعدها، حيث تمتد أحياناً إلى سلطة أخرى على الرغم من تغيير النظام السياسي نفسه وممثلي هذا النظام. وفي بيئة حقوقية كهذه يصبح الحديث عن المجتمع المدني من دون أساس موضوعي، أو ربما كان وسيلة أخرى لتجديد شباب السياسات التي هي نفسها حالت دون تطوير البنى الحقوقية والاجتماعية في مجتمعاتها.[27]

سابعاً، إشكالية المأسسة في ظل هذا المشهد تمثل الطابع الذي تتسم به العملية السياسية الجارية في الكثير من الأنظمة السياسية في العالم العربي، كما أن عمليات تحديث المؤسسات، ولاسيما السياسية والاجتماعية منها، والتي تمثل أحد مقومات الإصلاح السياسي والاجتماعي وتعزيز الوحدة الوطنية تصادف عدة عقبات، يندرج ضمن أبرزها ما يأتي:

- تردد طيف واسع من القيادات السياسية والاجتماعية في الإقدام على بناء المؤسسات أو تحديثها أو التشجيع على ذلك، لأنها ترى أن بعض هذه المؤسسات يمكن أن تصبح قيداً على حركتها وتحدّ من قدرتها على المناورة أو دورها في صنع القرارات السياسية.

- التعذر في أن بناء المؤسسات يتطلب كثيراً من التخطيط والجهد والوقت، وأن هذه المؤسسات في حالة بنائها تحتاج إلى مدى زمني غير قصير نسبياً كي تكتسب الشرعية

السياسية، وتترسخ في البيئة الاجتماعية، وتتضح وظائفها وأدوارها وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى.

- أن القوانين في كثير من الدول العربية، وفي كثير من الحالات، تأتي تعبيراً عن إرادة الحكام، فضلاً عن كونهم يتمتعون بسلطات فعلية أكبر من تلك التي تتيحها لهم الأطر القانونية التي يعملون في ظلها.[28] وعلى ذلك، فإن بعض هذه الدول وعلى اختلاف أنظمتها الدستورية وتوجهاتها السياسية، تتضمن جملة من السمات الرافضة في إطار نمط آلياتها، السماح بتطوير أدوار المجتمع المدني.

2. المواقف والأبعاد

أولاً، مؤسسات المجتمع المدني يمكن أن تكون المرآة العاكسة لسياسات الأنظمة السياسية وإجراءاتها وفعالياتها في العالم العربي، ونتيجة لإقصائها أو تهميشها، فقدت هذه الأنظمة فرصة اكتشاف نقاط ضعفها الداخلية وتصحيحها. ونظراً لأن حلقة الوصل بينها وبين مجتمعها (أي مؤسسات المجتمع المدني) غير فاعلة ومؤهلة بفعل ضغوطات السلطات الحاكمة وسياساتها، فتبقى هناك فجوة بين هذه الأنظمة والناس، وتختصر العلاقة إلى أن تكون علاقة وظيفية في أحسن الأحوال، بمعنى أنها تفتقر إلى التفاعل.

ثانياً، إن أي عملية احتكار لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، سواء عبر إخضاع المؤسسات الاجتماعية، أو مصادرة أدوارها، أو توظيفها بإرادتها أو من دونها لخدمة النظام السياسي المعني، أو تهميش استقلالية هذه المؤسسات، يمكن أن تفضي إلى تقويض الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث (كالنقابات والاتحادات والجمعيات ومؤسسات النفع العام...الخ)؛ مما يمكن أن يمهد لانتعاش أدوار التكوينات الاجتماعية التقليدية (كالقبيلة والعشيرة والطائفة فضلاً عن النزعات الإقليمية)، وهذه الشبكة من التكوينات في الوقت الذي تساهم في تضييق فرص بناء مؤسسات مجتمع مدني حديثة من ناحية، فهي لا تتوافق وما ينبغي إحداثه من إصلاح سياسي أو تنمية مجتمعية من ناحية أخرى.

ثالثاً، إن انغلاق النظم السياسية ومصادرتها لدور المؤسسات الاجتماعية قد أدّيا إلى شيوع حالة من عدم الرضا على سياساتها وجعلاها عرضة لأزمات محتملة، وهذه الحالة تحصل عندما يدرك المجتمع أنه لم يبق يرى فيها ذاته، وأنها مُحبطة لطموحاته أكثر من كونها محققة لها.

رابعاً، في الغالب يقود تزايد القطيعة بين الدولة والمجتمع إلى انعدام الثقة بين الحكام والمحكومين، وهذه تؤدي إلى تنامي ظاهرة اللجوء إلى العنف أو العنف المتبادل، حتى أصبحت -أو كادت تصبح- أعمال العنف السياسي المتبادل الآلية الرئيسية لإدارة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أي بين الدولة والمجتمع. وتكمن الإشكالية المركبة هنا في أنه لا يمكن الخروج من هذا الوضع بالقضاء على المجتمع المدني، لأن الشرعية تندرج فيه، بصفته الرحم المولد لمحددات الدولة، ولا في إزالة الدولة أو القضاء عليها، خشية أنه بانهيار الدولة قد يفضي الأمر إلى إعادة تنشيط التوترات والصراعات والانقسامات الداخلية.[29]

خامساً، انعكاس طبيعة العلاقة بين الدولة العربية الحديثة (المهيمنة) ومنظمات المجتمع المدني (المهيمن عليها)، على التنظيم القانوني للحق في تشكيل الجمعيات، الذي غلب عليه طابع تقييد مبادرات الأفراد وفرض سلطة الأجهزة الحكومية ورقابتها، سواء من حيث اشتراط الترخيص الإداري لمباشرة الجمعية لنشاطها، أو من حيث رقابة أجهزة السلطة على الجمعية حال مباشرتها هذا النشاط، أو من حيث قدرة السلطة على حل مجلس إدارة الجمعية، أو حل الجمعية ذاتها، أو وقف نشاطها.[30]

إن تحليل النتائج المترتبة على هذا المشهد يفضي إلى اقتناع مفاده أن هذا النمط من العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، إذا ما استمر في الواقع العربي، كفيل بتحقيق الأنظمة السياسية العربية درجة عالية من الإخفاق السياسي، وإذا ما تفاعلت مع فشل هذه الأنظمة أو عجزها عن إدراك التنمية السياسية والإصلاح، فإنها تقود إلى فقدان النخب الحاكمة في معظم الدول العربية لإمكانية التعويض عن خسارة شرعيتها الوطنية والقومية

بشرعية دستورية، وهو ما قد يرجح مع تفاقم شدة الضاغط الداخلي (المجتمع المدني) والضاغط الخارجي (الدعوات المطالبة بالإصلاح)، محاولة بعض الأنظمة السياسية العربية الحاكمة تجريب بناء شرعية السلطة والدولة والنظام السياسي من المدخل الديمقراطي، أي العمل على منح دور ما للمجتمع المدني في الحياة السياسية.

المشهد الثاني: احتواء الإصلاح والتحديث

يقوم هذا المشهد على إيجاد صيغة توفيقية بين السلطة السياسية وقوى المجتمع المدني ومؤسساته، أي قبول الدولة أو السلطة السياسية لفكرة الإصلاح ولعملية تدريجية للإصلاح السياسي والاجتماعي يغلب عليها الطابع السلمي أحياناً، والضغوط والمواجهة والتحدي أحياناً أخرى. وقد أطلق بعض الباحثين تسميات عديدة على هذا النوع من اللبرلة والإصلاح، فسميت «عملية الدمقرطة الدفاعية والتسلطية الملبرلة»،[31] وذلك في سياق إدراك كل من السلطة والمعارضة عدم إمكانية نفي أحدهما للآخر أو إقصائه. وعلى ذلك، وجب العمل وفق آليات توفيقية ترجح منهج الحوار المبني على درجة من التفاهم وتقسيم المسؤوليات.

هذا المشهد يحفل كسابقه بعدد من المؤشرات والديناميات التي تفضي إلى عدة مواقف وأبعاد، كالآتي:

1. المؤشرات والديناميات

أولاً، تعالي الأصوات والضغوط لمطالبة الأنظمة السياسية القائمة في العالم العربي لإصلاح الهياكل والمؤسسات وتحديثها، وتوسيع فسحة المشاركة، وهذه الصيحات والضغوط ليست داخلية فقط ولكن بعضها خارجي. ولكي لا تبدو الأنظمة السياسية مستجيبة للضغوط الخارجية، تحاول الاستجابة لبعض الضغوط والمطالب الداخلية. وضمن هذا السياق اتجه بعضها نحو تبني أشكال من التعددية السياسية والتعددية الحزبية، لتقليل شدة الضغط الخارجي، واحتواء الضغط الداخلي والخروج من مأزق

الشرعية ومحاولة حل إشكالية المشاركة السياسية. والأمر بمجمله هنا ينطلق من إدراك النخب الحاكمة لحتمية التحديث وفق مقتضيات العصر، وإن مصلحتها وإمكانية المحافظة على ذاتها تقتضي وجود الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمثل مجالاً ملائماً لتدعيم المجتمع المدني وتنامي مؤسساته وتحديثها.

ثانياً، الاستجابة لإدخال بعض الإصلاحات التي من شأنها إحياء المجتمع المدني وتنشيطه في ظل هذا المشهد، لا تعني بأي حال أنها بدافع الخشية أو الخوف من الإطاحة، بل إنها في منظور بعض النظم السياسية في العالم العربي تعبير عن استجابة حضارية وعن الحاجة لإقامة نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع، بحيث تتحدد واجبات كل طرف وحقوقه على نحو أفضل وأوضح.

ثالثاً، على الرغم من أن معظم الأنظمة والمجتمعات في العالم العربي تشهد تطوراً في الرؤى والمدركات، فإن هذا التطور لم يصل بعد إلى تحديد آلياته المستقرة. لذا لا تزال الدولة تحتفظ بدور مركزي أساسي يؤمِّن لها مجالاً للهيمنة في بيئتها الجغرافية. ولكن مع ذلك، قد أسهم هذا التطور في تفعيل المهارات السياسية والفنية والإدارية، بمعنى أن تطوير المجتمع المدني وتوسيع مؤسساته يمكن أن يسهما في توفير فرص إضافية لبروز العناصر القيادية واكتشافها وتوظيف قدراتها في إطار مؤسسة الدولة.

ولعل من أهم الاتجاهات المتنامية في العالم العربي في إطار فرضيات هذا المشهد أو مظاهره، ذلك الاتساع النسبي في بناء دولة المؤسسات. هذه العملية مثلما هي واضحة في بعض الأنظمة السياسية العربية، فهي شكلية أو أقل وضوحاً في أنظمة سياسية أخرى.

رابعاً، زيادة أعداد المتعلمين والتكنوقراط الذين يرفدون الدولة والمجتمع بإمكانيات وطاقات متجددة. وقد تنطوي هذه الفئات على شرائح لا تقتنع بأداء أدوار وظيفية تنفيذية فقط، لذا فإن أي تراجع في قدرة الدولة على استيعابهم في مرافقها العامة أولاً، ثم في

وحداتها القرارية بالنتيجة، سوف يتعارض وتطلعات نسبة غير قليلة منهم إلى المشاركة في صنع السياسة العامة وتنفيذها، وكذلك في عملية اتخاذ القرار، وتخسر الدولة خبرتهم وأدوارهم، وتُحرَم عملية التنمية السياسية والتحديث من طاقات كان باستطاعتها توظيفها في إطار العمل الوطني.

هذا الوضع، مع شدة الضغوط المطالبة بالتنمية السياسية والتحديث والإصلاح للبنى والسياسات والمؤسسات، يحفز استجابة الأنظمة السياسية في العالم العربي أو بعضها إلى النزوع والاتجاه نحو تبني سياسة مقيدة للإصلاح لتخفيف الضغط عن النظام السياسي وإتاحة الفرصة للمؤسسات السياسية والاجتماعية لأن تعبّر عن نفسها في حدود مقبولة من السلطة الحاكمة.

خامساً، يفترض هذا المشهد بروز فاعلين اجتماعيين جدد واتساع انتشار منظمات المجتمع المدني وتعدد أنماطها وأشكالها التنظيمية، وتوافر الإدراك أن التغييرات الحاصلة ليست كمية محضة بل نوعية بمعنى امتدادها إلى المفاهيم والفلسفة والرؤية التي تحدد توجهات هذه المنظمات وتؤثر فيها. ومن ذلك تمكن ملاحظة أن هذه المنظمات بالإضافة إلى اعتمادها ومناداتها بالمشاركة السياسية والاجتماعية، قد أصبحت على درجة أكبر من المأسسة، وتنطوي على قدرة أكبر على استقطاب الطاقات وتعبئتها وتوظيفها في إطار عملية التحديث والإصلاح السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى قدر أكبر من التنسيق والتعاون فيما بينها.

وقد أثرت هذه المظاهر والفرضيات لصالح ظهور ديناميات جديدة ليست بالضرورة حزبية، بل يمكن عدها ديناميات ثقافية أو حقوقية أو اجتماعية، كما هي الحال في تنامي ظاهرة الأطر الاجتماعية المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول عربية، مثل مصر وسورية وتونس والمغرب والجزائر والعراق ودول الخليج العربية. وهذه الديناميات والفعاليات تسهم في الحراك الاجتماعي والعملية السياسية، وتتفاعل ومطالب

التنمية السياسية والإصلاح من خلال دورها في بناء مؤسسات المجتمع المدني وتحديثها وتعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار.

2. المواقف والأبعاد

أولاً، المؤشرات والديناميات أو الفرضيات التي ينطوي عليها هذا المشهد تتيح -كما أسلفنا- قدراً من الإصلاحات المحدودة والمقننة، وتفضي إلى نتيجة مفادها أن الدولة قد يصبح موقفها إزاء المجتمع المدني يتسم إما بالتردد وإما بعدم الثقة، وأنها في الوقت الذي تسمح فيه للتنظيمات المدنية وإحياء المؤسسات، تتمادى أحياناً في وضع القيود القانونية والإدارية التي تحد من تجاوز تأثير هذه التنظيمات الأمداء والحدود المسموح بها بموجب ميكانزمات المشاركة السياسية والاجتماعية المعتمدة.

ثانياً، تتعدد غالباً أنماط القيود التي تفرضها الدولة على تنظيمات المجتمع المدني، فهي يمكن أن تعمل على مراقبة الجمعيات والمؤسسات أو تحديد مجال حريتها، فضلاً عن القيود التشريعية والسياسية والتهديد بالحل، وهو ما يفضي بالنتيجة إلى التأثير في فاعلية تنظيمات المجتمع المدني وتقليص فرص المشاركة. إن اعتماد بعض الأنظمة السياسية العربية سياسات قوامها الاحتواء والشمولية السياسية التدريجية تجاه مطالب المجتمع المدني يمكن أن يؤخذ على أكثر من محمل؛ فقد يصب في إطار مساع تبذلها النخب الحاكمة لإضعاف حركات المعارضة، عن طريق إدماجها ضمن عمليات تنظمها الدولة ويرافقها في جميع الحالات الظهور بمظهر ديمقراطي معتدل أمام الدول الأجنبية (الضاغطة باتجاه الإصلاح)، ولاسيما المانحة للمساعدات منها.

وقد يصب أيضاً في إطار منح فرصة للمجتمع المدني بالظهور ومحاولة إنتاج مؤسساته، والتعبير العام السلمي عن أفضلياته ومباعث شكوكه السياسية بنيات النخب الحاكمة. كما أنه قد يوفر للحكومات مجالاً لإعادة تنظيم أفضلياتها وقواها من جديد، وقد

يصب كذلك في إطار ما يمكن وصفه العلاقة الطردية بين ضعف قدرة الدولة على الإنجاز السياسي والاقتصادي، وبين تصاعد المبادرات الفردية في إنشاء المنظمات الاجتماعية التي تتصدى لهذا الدور.[32]

لذا، فإن عملية المشاركة السياسية المقيدة التي يمكن القول مجازاً إن الدولة في العالم العربي قد تسمح بها لقوى المجتمع المدني، وتحاول هذه القوى الاستفادة منها قدر الإمكان للتعبير عن مصالحها بوسائل مؤسسية، يمكن أن تكون على مساحة من الفاعلية، ولاسيما في المطالبة بحقوق المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من ناحية، وكبح جماح قوى التطرف وبانسجامية مع الدولة – في هذه النقطة بالذات – من ناحية أخرى. وعلى ذلك فإن كلاً من الدولة ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن تجمعهما مصلحة مشتركة في تحقيق الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي الداخلي.

ثالثاً، إن عملية التحديث الاجتماعي والإصلاح السياسي في ظل هذا المشهد تفضي من دون شك إلى بروز قوى اقتصادية واجتماعية جديدة، وتطرح مطالب جديدة يمكن أن تكون سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وهذه بدورها تتطلب أطراً مؤسسية فاعلة لها القدرة على استيعاب هذه المطالب وتبويبها وإيصالها إلى صانع القرار أو السلطة السياسية. والنتيجة المهمة المترتبة على ذلك تتمثل في أن هذه الأطر المؤسسية عند تمتعها بدرجة من الفاعلية والقدرة على التكيف تلعب دوراً مهماً لصالح النظام السياسي، ولاسيما أنها تقدم له المساعدة ليتمكن من التحرر من مخاوف الشروع الحقيقي بالتنمية السياسية والإصلاح، وإدارة عملية التحديث بمرونة.

المشهد الثالث: الانفتاح على الإصلاح والتحديث

يفترض هذا المشهد تطور العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني إلى درجة متقدمة جداً من قبول أحدهما للآخر، والانفتاح عليه والتوازن معه والاستجابة بمرونة عالية من قبل الدولة لتحديات التحولات العالمية ولمطالب المجتمع، وقبول الأخير

بالمرونة ذاتها لفروض الدولة. ويعبّر هذا المشهد عن درجة عالية من التفاؤل تبدو غير واقعية في المرحلة الحالية في العالم العربي. ولكن مادمنا في دراستنا هنا نستشرف المستقبل، وإذن لا بأس من استعراض مؤشرات هذا المشهد ودينامياته أو فرضياته والمواقف والأبعاد التي يمكن أن تفضي إليها طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

وهذا المشهد في أقل تقدير يتطلب إدخال إصلاحات جذرية في بنية الدولة وهيكليتها، ويشتمل على رؤيتها السوسيولوجية وطبيعة مؤسساتها ووحداتها القرارية وتوجهاتها الأساسية، لكي تصبح معبرة عن تحالف واسع يتيح لنخبها السياسية الحاكمة التمتع بقدر عال من الشرعية والمشروعية.

1. المؤشرات والديناميات

أولاً، يفترض هذا المشهد بلوغ مؤسسات المجتمع المدني لغايتها وتحقيقها لأهدافها في ارتفاع سقف مطالبها وتحقيق الاستجابة الكلية لها، في ظل اتساع مساحة المشاركة، واتسام العملية السياسية بالديمقراطية الحقيقية. وتكون الدولة محكومة بمبدأ سيادة القانون وفصل واضح بين السلطات والتزام كل سلطة بحدودها وعلاقاتها مع السلطات الأخرى المقررة والمنظمة دستورياً، بمعنى أن تكون دولة مؤسسات وقانون.

ثانياً، تمثل الدولة هنا الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني، ومع توافر إمكانية الحديث عن استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن أجهزة الدولة تكون إمكانية الفصل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني متعذرة، باعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني يصبح لها دور أساسي في استقرار الإطار السياسي وتشكيله، بمعنى أن استقرار أنماط معينة من المؤسسات والعلاقات السياسية يتوقف على مدى استنادها إلى بنى اجتماعية وتكوينات ثقافية قائمة في المجتمع.

ثالثاً، في ظل هذا المشهد تعد الدولة مؤسسة محايدة إلى درجة كبيرة إزاء مختلف قوى المجتمع المدني، ولا تُسخر من قبل فئة أو من أجل ضمان سيطرتها أو هيمنتها على المجتمع. وهي لذلك، وبقدر ما تفسح المجال وتوفر القنوات لقوى المجتمع المدني وفئاته لتوصيل

مطالبها وللتعبير عن تصوراتها، بقدر ما تكون تعبيراً أميناً عن هذه القوى والفئات، وهو ما يسهم في تعميق شرعيتها وتجذرها في المجتمع.

رابعاً، الحالة الطبيعية هي أن تحتكر سلطة الدولة حق الاستخدام الشرعي للقوة، وهذا ما يدخل في صلب تعريف الدولة أو تحديد وظائفها، وعلى ذلك فإن ممارستها لهذا الحق إزاء المجتمع، في ظل هذا المشهد، تأتي - أو ينبغي أن تأتي - في إطار القانون الذي يمثل الحد الفاصل بين ممارسة الدولة لوظائفها واختصاصاتها التقليدية من ناحية، وبين احتمالية تعسفها في ممارسة هذه الوظائف وتلك الاختصاصات من ناحية ثانية.

خامساً، يفترض هذا المشهد أن تنشط جماعات الضغط والمصالح المنظمة، والمنظمات غير الحكومية عموماً، والمنظمات النسوية، والمنتديات الاجتماعية، ومراكز البحوث والدراسات الوطنية، وقوى المجتمع المدني عامة، كي تؤثر في السياسات والقرارات التي تتخذها الدولة.

سادساً، يفترض هذا المشهد أن قوى المجتمع المدني في العالم العربي أو بعض وحداته (أو دوله) قد أصبحت على درجة من النضج والتبلور، وقد تطورت من حيث الحجم والدور وبناء تقاليد العمل المؤسسي، فضلاً عن قيام تعاون حقيقي بينها على الرغم من تعدد اتجاهاتها وتباين اختصاصاتها وتنوع تياراتها؛ هذا النضج والتبلور والتطور يلتقي مع الرغبة في التنمية السياسية والإصلاح، ويفتح أمام المجتمع آفاقاً أخرى متجددة من العمل السياسي والاجتماعي.

2. المواقف والأبعاد

أولاً، لعل أبرز ما يمكن أن تفضي إليه مؤشرات هذا المشهد ودينامياته هو أن تصبح العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة سوية، وتنطوي هذه العلاقة على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم (غير الحكومية) في اتخاذ القرارات، بمعنى أن اتساع نطاق المشاركة يعد مؤشراً تفاعلياً لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة. وبقدر ما

تكون الدولة تعبيراً أميناً عن مجتمعها، بقدر ما تزداد المشاركة السلمية المنتظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة، سواء بصفتهم الفردية أو الجماعية، من خلال مؤسساتهم التطوعية.[33]

ثانياً، إن التوازن والاستجابة المرنة في العلاقة بين الدولة والمجتمع، يقتضي وبشكل أساسي، تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي، بمعنى تجذير النظم والممارسة السياسية وتطويرها لتصبح أكثر احتراماً لكرامة الإنسان ومطالبه.

ثالثاً، محاولة إضفاء طابع التكاملية الوظيفية بين المجتمع السياسي (الدولة ومؤسساتها) والمجتمع المدني بمنظماته ومؤسساته؛ إذ تتولى هذه الأخيرة التعبير عن مصالح الناس ومشكلاتهم وهمومهم المتنوعة، وبلورتها وتقديمها إلى النظام السياسي الذي يتولى إدراجها في جدول أعمال الحكومة، ليتم تحويلها وإنتاجها بصيغة قرارات وسياسات عامة.[34]

رابعاً، إن مستوى الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يترتب على التوازن والاستجابة المرنة للعلاقة بين الدولة والمجتمع، يفضي إلى تحقيق نقلات إيجابية في مجال التنشئة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية والسياسية.

خامساً، في ظل هذا المشهد، يصعب أحياناً تمييز الحد الفاصل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني من دون فهم طبيعة السلطة والسياسة، ذلك أن حدود المجتمع المدني تختلف مع تغير النظم الاجتماعية، وعليه فإن ما كان يُعد في مرحلة ما من شؤون المجتمع المدني يمكن أن يصبح من شؤون المجتمع السياسي، والعكس صحيح. وعلى ذلك لم تبق العلاقة بين المجتمع والدولة مجرد علاقة نفي وإثبات، بل هي علاقة يتحول فيها كل من طرفيها إلى مركب مكون للطرف الآخر. إذ لم يبق الخيار بين دولة ديمقراطية تنفي الحاجة إلى مجتمع مدني، لأنها تمثله، أو بين مجتمع ديمقراطي ينفي الحاجة إلى الدولة لأنه قادر على

إدارة شؤونه، فالمجتمع المدني شرط وجود الدولة، مثلما أن الدولة هي شرط وجوده، بمعنى أنه لا ينشأ المجتمع المدني على حساب ضعف الدولة.[35]

سادساً، تفضي مؤشرات هذا المشهد وديناميانه إلى نتيجة مفادها عدم انفصال الدولة عن المجتمع المدني، فالدولة تصبح دولة المجتمع ليس بمعنى الدولة التي تخدم المجتمع، ولكن الدولة التي تستمد سيادتها وآليات تنظيم السلطة فيها من تنظيم المجتمع ذاته، وهو ما يقتضي تطوير البناء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني، لزيادة كفاءتها وفعاليتها في تحقيق أهدافها وتعزيز قدراتها على تنمية مواردها المالية لتنفيذ البرامج والمشروعات الموجهة نحو الشرائح الاجتماعية المستفيدة.

سابعاً، تمكين المجتمع المدني، ويقصد بالتمكين منح السلطة والقوة والشرعية أو القانونية لمؤسسات المجتمع المدني، وفي أدبيات المجتمع المدني يشير التمكين إلى تمكين مؤسساته حتى تصبح أكثر قدرة وقوة على أداء المهام المطلوبة منها اجتماعياً ووطنياً، بل والمتوقعة منها، ويمكن تمكين مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية من خلال عدة آليات:[36]

- توافر مناخ تشريعي يهيئ ويسمح لمؤسسات المجتمع المدني العمل من دون معوقات بمختلف أنواعها.
- تشجيع الحكومات العربية لمؤسسات المجتمع المدني، وتقديم بعض التمويل لها وإشراكها في بعض المشروعات والبرامج.
- تشجيع القطاع الخاص لأن يقوم بدوره الاجتماعي تجاه تمويل بعض مشروعات المجتمع المدني وبرامجه وتدعيم مؤسساته من منطلق المسؤولية الاجتماعية الذي يشير إلى مسؤولية القطاع الخاص في الإسهام بتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
- قيام مؤسسات المجتمع المدني بتطوير نفسها، وتنمية قدراتها واتباع الأساليب الاجتماعية والإدارية والمحاسبية الحديثة في إدارتها وإدارة برامجها ومشروعاتها.

- تمكين العاملين والمتطوعين في مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال دعم قوتهم، ونقل قوة اتخاذ القرارات والتأثير فيها والتصرف والرقابة إلى مستويات أدنى، ومنحهم السلطة والمسؤولية.

ثامناً، التكامل الوظيفي الذي ينتج في ظل هذا المشهد بين الدولة والمجتمع إنما يعني أن الدولة خيار مؤسسي لا يجوز تجاوزه والقفز فوقه، وبالتالي ينبغي العمل على إعمار الدولة والإسهام في تطويرها أو تجاوز نواقصها. كما أن طبيعة الحياة المعاصرة تجعل قطاعات المجتمع في حاجة إلى مزيد من الشراكة Partnership.

ولنجاح مفهوم شراكة مؤسسات المجتمع المدني مع باقي قطاعات المجتمع، لا بد من توافر عدة سمات، هي: آليات مؤسسية للتنسيق بين الأطراف الشريكة، وتوزيع واضح للمسؤوليات والأدوار بين هذه الأطراف، ومشاركة حقيقية بين الشركاء في التخطيط للمشروعات وعملية تنفيذها، وتذليل العقبات البيروقراطية التي تواجه تعاون الشركاء، وتهيئة اجتماعية وثقافية للأطراف الشريكة، والتدفق الحر للمعلومات والبيانات بين هذه الأطراف.[37]

تاسعاً، في ظل مؤشرات هذا المشهد ودينامياته لا بد من أن تفضي أبعاده ونتائجه إلى حاجة ملحة لإقامة شبكات جمعوية ومنتديات مدنية عربية. ومن الشبكات الجمعوية المقترحة في هذا الصدد:[38]

- شبكات موضوعاتية تعنى بالاقتصاد التضامني وبالأوضاع الصحية والتعليمية وكفالة حقوق الإنسان في العالم العربي، وبالدفاع عن الأقليات في إطار السيادة الوطنية لكل دولة عربية.

- تجمعات فكرية وثقافية وعلمية ومعلوماتية للحوار والتواصل تربط جمعيات جديدة في إطارات وميادين مختلفة، للاستفادة من الفضاء المعلوماتي، وتقليص الفجوة الرقمية بين العرب والآخرين.

- لجان تنسيق عربية تدافع عن الخصوصية الجمعوية في إطار المصالح العربية الوطنية والقومية.

ومن بين المنتديات المدنية المقترحة: منتدى المنظمات غير الحكومية، ومنتدى النقابات، ومنتدى التنشئة على حقوق الإنسان، وغيرها. وهذه المنتديات ليست -ولا يفترض بها- أن تكون مجرد نطاق لتقديم الاقتراحات فحسب، بل لتشكيل قوة ضغط ذات وزن فيما يخص التعاون العربي، ومساندة المبادئ العامة لحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والسياسية، وانتشار المؤسسات السياسية والاجتماعية وفعاليات النفع العام، وتشجيع قيام دولة القانون وحقوق الإنسان، والتربية المواطنية والمدنية؛ وهو ما يقتضي أيضاً إقامة علاقة ترابط وشراكة في العمل بين جامعة الدول العربية ومنظماتها والمجتمع المدني من أجل الاستفادة المتبادلة، وإطلاق ديناميات جديدة تكفل تطوير البناء المجتمعي العربي وتطوير أداء الجامعة العربية في العالم العربي.[39]

وفي معرض تقويم المشاهد الثلاثة الآنفة الذكر من حيث المؤشرات والديناميات (أو الفرضيات) الخاصة بكل مشهد، والمواقف والأبعاد والنتائج التي أفضت إليها، يمكن القول إن الدول العربية لا تتشابه نظمها السياسية من حيث طبيعة علاقتها بالمجتمع المدني في بيئاتها الاجتماعية، وكذلك من حيث درجة استجابتها للإصلاح السياسي والتحديث. ولكن مع ذلك، تمكن ملاحظة أن المظاهر والمؤشرات والديناميات التي تم تناولها في المشهد الأول كانت هي السائدة في معظم الدول العربية. وإلى وقت قريب أخذت بعض هذه الدول تبدو أكثر اقتراباً من المشهد الثاني، إذ إن المؤشرات والديناميات الواردة فيه قد أخذت في التبلور، استجابة لدواع أخلاقية وحضارية، ولضغوط داخلية وخارجية، ولتطور أنماط التفكير تبعاً لتأثيرات ثورة المعلومات وتقانات الاتصال وضغوط العولمة، والرغبة في التفاعل والاستجابة لدعوات الإصلاح السياسي والاجتماعي. بمعنى أن بعض الأنظمة السياسية في العالم العربي قد أصبح -أو كاد- يتقبل الآليات والديناميات الواردة في المشهد الثاني، والبعض الآخر مازالت رؤيته تنطوي على التداخل بين المؤشرات والديناميات لكلا المشهدين الأول والثاني معاً.

أما المشهد الثالث فهو - حتى الآن - يُعد مفعماً بالتفاؤل، ومازال تحقيقه - ولو جزئياً - مرتبطاً بدرجة استجابة النظم السياسية في العالم العربي للإصلاح السياسي والاجتماعي، والسير الحثيث في طريق الإصلاح. والواقع أن هذه المشاهد ليست منفصلة بالضرورة، فالمجتمع المدني في الدولة الواحدة قد يبدي قطاع منه مرونة مع مطلبَي التحديث والإصلاح، ولا يبديها قطاع آخر، وقد يبديها القطاع نفسه في قضية ولا يبديها في قضية أخرى. ولكن مع ذلك، ومع أن الأمر لا يقتصر على العالم العربي ونظمه السياسية، بل قد يشمل الكثير من النظم السياسية في البيئة الدولية والفضاء العالمي، فإن بعض الأنظمة السياسية في العالم العربي ونخبها الحاكمة أصبحت تتظاهر سياسياً وإعلامياً بأنها تسعى للعمل على تحقيقه.

وعلى الرغم من صعوبة تعميم آلياته ودينامياته على عموم هذا الفضاء بسبب التباينات في درجة الاستجابة للإصلاح ومستوى التنمية السياسية والاجتماعية المعتمدة، فإن بعض مؤسسات المجتمع المدني قد ترفع من سقف مطالبها، وتضغط على السلطات الحاكمة لكي تحقق مزايا تقربها مما ورد في المؤشرات والديناميات والمواقف والأبعاد التي تمت الإشارة إليها في هذا المشهد.

وإذن، سوف يبقى الباب مفتوحاً لتنمية قوى المجتمع المدني ومؤسساته، وبما يؤدي إلى تدعيم فرص الأمن والاستقرار في العالم العربي، ولهذه الغاية نعتقد بضرورة أن تكون المبادرة في هذا الصدد قاسماً مشتركاً بين المجتمع والدولة، لأن المصلحة مشتركة. وضمن أولويات العمل في هذا الاتجاه الشروع ببرنامج متكامل للتربية المواطنية والمدنية، وللتنمية المعرفية، وإشاعتها وتبييئها اجتماعياً كي تفضي إلى رفد مؤسسات المجتمع المدني وتدعيمها، وسن التشريعات القانونية الضرورية الكفيلة بتنظيم أعماله ونشاطاته وتوظيف مبادراته التي تحتاج على الدوام إلى الدعم والمواكبة من قبل السلطة العامة في المجتمع.

الخاتمة

يمثل المجتمع المدني رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية وبمحض إرادتهم الحرة، إيماناً منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والتعبير عنها. ويشمل المجتمع المدني العديد من التكوينات والمؤسسات والتنظيمات غير الحكومية التي تختلف فيما بينها، تخلفاً وتقدماً وفاعلية، ويتوقف ذلك أحياناً على معيار أساسي يتمثل في درجة مأسستها ومدى تطورها وتأثيرها في البيئة الاجتماعية أو اتجاه النظام السياسي. وهذا ما يمكن تحديده في ضوء أربعة معايير، هي: القدرة على التكيف في مقابل الجمود، والالتزام بالنظام وتنظيم الأداء في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الانقسام، والاستقلال في مقابل التبعية والخضوع. وغالباً ما يكون النظام السياسي القائم في ظل وجود مجتمع مدني فاعل، نظاماً متفاعلاً، وغير مطلق السلطة، ويخضع في أداء مهامه لقواعد عقلانية.

وعلى الرغم من ضرورة تمتع مؤسسات المجتمع المدني في البيئة الاجتماعية العربية من حيث المبدأ باستقلالية نسبية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن النظام السياسي، وهو ما يجسد معنى قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطهم بعيداً عن تدخله، فإن الدولة أو النظام السياسي في العالم العربي لازمان لاستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوحدته وأدائه لوظائفه.

لقد اتضح أن التنمية السياسية في العالم العربي تعني ببساطة قدرة النظم السياسية العربية على النمو، ويتوافر ذلك عندما تكون هذه النظم قادرة على استيعاب المتغيرات، والتكيف مع التحولات الاجتماعية عبر تحديث قدراتها على مواجهة الظروف المستجدة باستمرار، بمعنى أن تجد المؤسسات الحديثة للمجتمع المدني فضاءً يؤمّن جواً طبيعياً لنموها وتطورها وتفاعلها واستثمار طاقاتها، وتكامل أهدافها، وتعزيز ثقة جمهورها وبيئاتها الاجتماعية بنبل مقاصدها، وبقدرتها على توفير ضمانات للفئات التي تمثلها وتعبر عنها. فهي إذاً تقتضي توافر العقلانية، والاندماج والتكامل القومي، والمأسسة، والتعبئة أو

المشاركة. والتنمية السياسية جزء من التنمية الشاملة، وهي بإيجاز تلك العملية التي يحدث بمقتضاها تغيّر في القيم والاتجاهات السياسية، والنظم والهياكل، وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي.

لذا، فإن تنمية المجتمع المدني وتفعيله في الدول العربية تتم طبقاً لعملية إصلاحية تدريجية ينبغي أن يغلب عليها الطابع السلمي، بمعنى أن إحياء المجتمع المدني وتنشيط أدواره قد تتم من دون أن يعني ذلك إطاحة النظم السياسية القائمة، ولكن من خلال العديد من الإصلاحات التي تستهدف تحسين طرق الحكم وأساليب الإدارة وترشيد عملية صنع القرارات والسياسات، ثم إقامة التوازن النسبي بين الدولة والمجتمع، بحيث تتحدد واجبات الدولة أو النظام السياسي فيها وحقوقهما، وواجبات المجتمع وحقوقه على نحو أفضل.

وهذا التصور هو ما ينبغي أن يكون عليه الواقع في العالم العربي، وعلى الأقل في الأجلين القصير والمتوسط. فالدولة والمجتمع المدني ليسا أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر، ولكنهما مترابطان كلياً، بمعنى أن لكل دولة ولكل نظام سياسي المجتمع المدني الذي يتماشى وإياه، ومن غير الممكن فهم مصير المجتمع المدني وتأثير العوامل الداخلية والخارجية فيه من دون فهم تطور الدولة والنظام السياسي وعلاقته بالمجتمع.

وتمثل عملية ربط مفهوم المجتمع المدني وبناء مؤسساته الحديثة بالتنمية السياسية والاجتماعية والإصلاح، محاولةً لإعطاء نوع من المشروعية لمشروع الحداثة الذي تمثله الدولة. ولعل أهم نواحي الإصلاح والتحديث السياسي تتمثل في توسيع المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني كي تعبر عن ذاتها وتقوم أساساً على اعتبار أن الحرية قيمة أولية، وربما القيمة الأولية الرئيسية. وهذه الحرية ليست مطلقة بل مقيدة ومنسجمة تماماً مع المساواة أمام القانون، بمعنى توفير مساحة سياسية أو هامش من التسامح يضيق ويتسع للآراء والأفكار المطروحة كي تعبر عن نفسها سلمياً، واستيعاباً للتوترات الجزئية والعامة؛

ومنعاً للعنف وضماناً للاستقرار السياسي، بما يعزز الوحدة الوطنية ويطلق فرص التنمية الوطنية، ويحد من التحديات التي تستهدف العالم العربي ووحداته الفرعية (دوله) سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

وفي هذا الفهم ليست الحرية قيمة فكرية أو فلسفية فحسب، ولكن مادة صالحة للتقنين في الدساتير والقوانين وجميع الشؤون المتعلقة بحياة الناس. وضمن هذا الإطار تقتضي رؤية وطنية تقوم على ضرورة اليقين بوجود تنوع في القيم والممارسات السياسية والاجتماعية، وتركز على أهمية القنوات المتعددة التي يمكن للمواطنين من خلالها ممارسة حقوقهم في التعبير عن مصالحهم وآرائهم ومراقبة ممثليهم والتأثير في تطور السياسات العامة.

وفي إطار رؤية تحليلية وتشخيصية للتكوينات والمؤسسات الفاعلة في العالم العربي، تتجلى بوضوح ازدواجية تتمثل في تأكُّل البنى التقليدية أو تراجعها دون زوالها تماماً، مع بروز بنى حديثة من دون أن تكتمل، الأمر الذي يكون باعثاً لحالة من التداخل المفضية إلى بعض مظاهر عدم الاستقرار. ولكن مع ذلك فإن البيئة الاجتماعية العربية لا تزال في طور الانتقال من مرحلة تقليدية إلى مرحلة أكثر تطوراً تعتمد على معيار الإنجاز أساساً للتنظيم الاجتماعي.

لذا، فإن جوهر عملية التنمية السياسية والإصلاح في العالم العربي يقتضي –فضلاً عما تقدم– سياسة وبرنامجاً وطنياً قوامه تعميم مبدأ السلطة القانونية، وتعزيز مبدأ احترام السلطة القضائية التي لا تخضع إلا للقانون. وفي سياق كل ذلك الاعتراف بمجموعة الحريات العامة أساساً حرية تكوين تنظيمات نقابية ومنتديات وجمعيات، وحرية الصحافة والنشر. وتمثل أيضاً ذلك الإجراء لاتخاذ القرار الذي يتميز بأنه الحل الوسط المنصف بين المطالب المتنافسة، ويتمثل شرط الإنصاف هنا بتوافر شروط ضرورية من بينها معاملة الأقلية من قبل الأكثرية بقدر متساوٍ من الرعاية والاهتمام واحترام الحقوق والحريات

الأساسية للأفراد، وإفساح المجال أمام المواطنين للمشاركة في صنع السياسة العامة وتنفيذها وصناعة القرار والتأثير في اتخاذه.

وبقدر ما تتطلب عملية التنمية السياسية والإصلاح تغيراً شاملاً في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجيات التقليدية، وتغيراً في بعض أساليب الحكم لمعظم النظم السياسية العربية، تتطلب على الجانب الآخر تغيراً بالقدر ذاته في أوساط مؤسسات المجتمع المدني مصحوباً بمراجعة نقدية تهيئ لمواقف نظرية وعملية تتميز بشكل أفضل بروح المسؤولية والتضحية تجاه المجتمع والدولة معاً. فالتنمية السياسية هي غاية ووسيلة في حد ذاتها، لأنها تجسيد للحريات الأساسية التي هي حق للفرد وللجماعة، وهي وسيلة لتحقيق غايات أخرى في مقدمتها الوحدة الوطنية والتنمية الوطنية الشاملة والعدالة الاجتماعية، والحد من تداعيات التحولات العالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإرساء دعائم المجتمع المدني.

لقد حللت الدراسة مؤشرات وديناميات ومواقف وأبعاد ثلاثة مستويات لدرجة الاستجابة للإصلاح والتحديث في العالم العربي من خلال التحليل والاختبار لثلاثة مشاهد للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وهي: مشهد تعوق الإصلاح والتحديث، أي استمرار هيمنة الدولة على المجتمع المدني؛ ومشهد احتواء الإصلاح والتحديث، أي منح دور محدود للمجتمع المدني؛ ومشهد الانفتاح أمام الإصلاح والتحديث، أي التوازن بين الدولة والمجتمع المدني.

وفي معرض تقويم هذه المشاهد من حيث المؤشرات والديناميات الخاصة بكل مشهد والمواقف والأبعاد التي أفضت إليها، أمكن التأكيد أن الدول العربية لا تتشابه نظمها السياسية من حيث طبيعة علاقتها بالمجتمع المدني في بيئاتها الاجتماعية، وكذلك من حيث درجة استجابتها للإصلاح والتحديث، أي للتنمية السياسية والاجتماعية. إن بعض

الأنظمة السياسية في العالم العربي قد أصبح – أو كاد – يتقبل مظاهر المشهد الثاني ومواقفه ودينامياته، والبعض الآخر مازالت رؤيته تنطوي على التداخل بـين المظـاهر والفرضـيات والمواقف والديناميات لكلا المشهدين الأول والثاني معاً. أما المشهد الثالث، فما زال تحقيقه – ولو جزئياً – مرتبطـاً بدرجـة اسـتجابة الـنظم الـسياسية العربيـة للإصـلاح الـسياسي والاجتماعي، والسير الحثيث في طريق الإصلاح.

وعليه، فقد أصبح واضحاً أن وجود منظمات المجتمع المدني يخضع لقواعـد وآليـات خاصة بها، وأن عملية تنميتها وجعلها فعالة ومؤثرة اجتماعياً وسياسياً تتطلب آليات لا بد من توافرها. وبعبارة أخرى، إن بروز دعوات التنمية الـسياسية والإصـلاح، قـد حفـزت مدركات الرغبة في التحديث والمطالبة بإعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإرساء قواعد جديدة للعلاقة، وعقد جديد يفعّل من دور القانون ويبرز البعد الدستوري في نظم الحكم ولصالح تحسين أدائها وتنمية دور المجتمع المدني وتفعيله. وأنـسب مـدخل لتحقيق هذه الغاية هو التنمية السياسية والاجتماعية أي الإصلاح والتحـديث، بمعنـى أن المجتمع المدني والتنمية السياسية أمران يجب أن يفـترض أحـدهما الآخـر، فـإذا تراجعـت التنمية السياسية تراجع المجتمع المدني، وأصبح أقل مدنية، إذ إن علاقة التنميـة الـسياسية بالمجتمع المدني علاقة عضوية تكاملية لا يتحقق أي منهما في غياب الآخر. أي أنه لا يمكن أن يقوم المجتمع المدني في غياب المأسسة وقيم الحداثة. ذلك أن صيغة العلاقة بـين التنميـة السياسية والمجتمع المدني صيغة طردية، ومؤداها أنه كلما ترسخت أسس التنمية الـسياسية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني، ومتى انحسرت التنمية السياسية تراجعـت مؤسـسات المجتمع المدني، أي تعطلت عن أداء دورها.

والمجتمع المدني الذي يمكن أن يسهم في تـدعيم عمليـة التنميـة الـسياسية في العـالم العربي وتحقيق الأمن والاستقرار في الدول العربية، لـيس هـو بالـضرورة ذلـك المجتمـع المتمرد على الدولة/ السلطة أو النقيض لها، ولكنه –وهذا هو المهم– المجتمـع القـادر عـلى التحرك السلمي في الوقت الذي تخلّ السلطة فيـه بالعقـد الاجتماعـي القـائم بينهـا وبـين

المجتمع المدني، وهذا التحرك يتطلب بدرجة متساوية مؤسسات للمجتمع المدني قادرة على التأثير بفاعلية في المجتمع ممثلة بالجمعيات والنقابات والمنتديات، تمتلك قدراً من الاستقلالية تجاه السلطة ووعياً اجتماعياً وحقوقياً.

لذا، فإن مسألة الوعي الاجتماعي الحقوقي/ السياسي تعد مسألة مهمة وأساسية في إطار خلق آلية لتنمية المجتمع المدني وتفعيله، إلى جانب الارتقاء بالثقافة السياسية، كما أن تحقيق مدى مناسب من التطور الاقتصادي والاجتماعي يعد أساساً لا بد منه لضمان كينونة المجتمع المدني وتحديثه وانطلاقته.

الهوامش

الفصل الأول

1. مدحت محمد أبوالنصر، **إدارة منظمات المجتمع المدني** (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر، 2007)، ص68.

2. كريم أبوحلاوة، «إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني»، **عالم الفكر**، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث (كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس 1999)، ص23-24.

3. انظر:

Adam B. Seligman, *The Idea of Civil Society* (New York: Free Press, Maxwell Macmillan International; Toronto: Maxwell Macmillan Canada, 1992), 25-32.

4. انظر:

Adam Ferguson, *An Essay on the History of Civil Society* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1995), 31, 205.

5. مدحت محمد أبوالنصر، مرجع سابق، ص70-71.

6. علي ليلة، **المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007)، ص17-18.

7. انظر: مصطفى الحمارنة، **مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي - الأردن**، تقديم: سعد الدين إبراهيم (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، 1995)، ص5-6.

8. سامي خالد، «المجتمع المدني: المقومات والمعوقات»، **الطريق**، السنة السادسة والخمسون، العدد الثاني (آذار/ مارس - نيسان/ إبريل 1997)، ص55.

9. مصطفى كامل السيد، «المجتمع المدني الفاعل الجديد على المسرح الدولي»، **السياسة الدولية**، العدد 161 (2005)، ص70.

10. كولفرني محمد، «التغيير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20 (خريف 2008)، ص141-142.

11. انظر في هذا الصدد، بالتفصيل: محمد زاهي المغيربي، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة** (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998)، ص155-156.

12. لمزيد من التفصيل انظر: أحمد زايد، **الدولة في العالم الثالث - الرؤية السوسيولوجية** (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985)، ص 38-42.

13. ثامر كامل محمد، «السياسة العامة وأداء النظام السياسي»، **العلوم السياسية**، السنة السابعة عشرة، العدد 33 (بغداد: تموز/ يوليو 2006)، ص150.

14. منير الحمش، «مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار»، **المستقبل العربي**، العدد 353 (2008)، ص20.

15. عبد الإله بلقزيز، «ورقة العمل: الإصلاح السياسي في الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، العدد 304 (2004)، ص 90 وما بعدها.

16. منير الحمش، مرجع سابق، ص14.

17. صالح بن محمد الخثلان، «السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19 (صيف 2008)، ص127.

18. غسان سلامة، «نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع»، **المستقبل العربي**، العدد 304 (2004)، ص24.

19. صالح بن محمد الخثلان، مرجع سابق، ص127، 130.

20. علي الدين هلال، «مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث»، في: مجموعة مؤلفين، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص36.

21. غسان سلامة، مرجع سابق، ص27- 32.

22. محمد أركون، «تحديث وليس حداثة»، في: مجموعة مؤلفين، **الحداثة** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1996)، ص105.

23. عبدالوهاب الشعلان، «خطاب الحداثة في الفكر العربي المعاصر»، **المستقبل العربي**، العدد 300 (2004)، ص50.

24. المرجع السابق، ص65.

25. محمد عبدالباقي الهرماسي، «المدخل الثقافي الاجتماعي إلى دراسة الدولة»، في: مجموعة مؤلفين، **الدولة والأمة والاندماج في الوطن العربي**، جـ1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص76-77.

26. برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص215.

27. عبدالوهاب الشعلان، مرجع سابق، ص65.

28. موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1 كانون الثاني/ يناير 2001، «الأحزاب، الفصل الثالث: نظام تعدد الأحزاب»، ص4، متاح على الرابط: .http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN32.HTM

الفصل الثاني

1. محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص187-188.

2. المرجع السابق، ص197-198.

3. عز الدين اللواج، «أسئلة المجتمع المدني: دراسة في ضوء أدبيات الفكر العربي المعاصر»، ص 1، مقالة منشورة على موقع مركز المستقبل للدراسات والنشر (بغداد)، على الرابط: .www.mcsr.net/activites/015.html

4. انظر:

Saad Eddin Ibrahim, "Civil Society and Prospects for Democratization in the Middle East," in Augustus Richard Norton (ed.), *Civil Society in the Middle East,* 2vols (Leiden; New York: Brill, 1995/1996), 28

5. انظر:

Bryan Turner, Orientalism and the Problem of Civil Society in Islamists (Brattleboro, Vermont: Amana Books, 1984), 26.

6. لمزيد من التفصيل، انظر: علي أومليل، «حول أسباب العنف السياسي»، في: أسامة الغزالي حرب (محرر)، العنف والسياسة في الوطن العربي (عمّان: منتدى الفكر العربي، 1988)، ص70-71.

7. بسام الطيبي، «البناء الاقتصادي الاجتماعي للديمقراطية»، في: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 79.

8. علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص180-182.

9. المرجع السابق، ص182.

10. أماني قنديل، «الجمعيات المهنية في مصر وعملية التحول الديمقراطي»، ورقة قدمت إلى ندوة التحديات الديمقراطية في العالم العربي، القاهرة، 24-27 أيلول/ سبتمبر 1992، ص183.

11. انظر:

Annika Rabo, "Gender, State, and Civil Society in Jordan and Syria," in Chris Hann and Elizabeth Dunn (eds), *Civil Society: Challenging Western Models* (London; New York: [n.pb], 1996), 155-177.

12. برهان غليون، «بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية»، في: مجموعة مؤلفين، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص733.

13. نقلاً عن: صالح ياسر، «المجتمع المدني والديمقراطية»، ص58-60، دراسة منشورة على الرابط:
www.akhbaar.org/docs/ngo%20and%20democracy.doc.

14. عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص266-267.

15. علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص179-180.

16. انظر: علي الصاوي، «التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي»، **شؤون عربية**، العدد 75 (أيلول/ سبتمبر 1993)، ص114-115. وانظر كذلك: عزمي بشارة، مرجع سابق، ص269.

17. انظر: لطيفة إبراهيم خضر، **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم** (القاهرة: عالم الكتب، 2006)، ص44.

18. أماني قنديل، **المجتمع المدني والدولة في مصر، ق19 إلى عام 2005** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2006)، ص17.

19. انظر:

Larry Diamond, "Rethinking Civil Society: Toward Democratic Consolidation," *Journal of Democracy* vol. 5, no. 3 (July 1994), 7.

20. علي ليلة، **المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007)، ص19-20.

21. عبدالله أبوهيف، «الحرية والمجتمع المدني والعولمة»، **شؤون عربية**، العدد 122 (صيف 2005)، ص130.

22. حسنين توفيق إبراهيم، «بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية»، في: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، مرجع سابق، ص694.

23. برهان غليون، «بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية»، مرجع سابق، ص738.

24. حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص701–702.

25. علي ليلة، مرجع سابق، ص60–61.

26. لمزيد من التفصيل، ينظر:

Robert R. Alford and Roger B. Friedland, *Powers of Theory: Capitalism, the State and Democracy* (New York: Cambridge University Press, 1986), 22–29.

27. حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص702–703.

28. كمال عبداللطيف، تعقيب على بحث سعيد بنسعيد العلوي، «نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث»، في: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، مرجع سابق، ص 217.

29. انظر:

Norberto Bobbie, "Gramsci and the Concept of Civil Society," in John Keane (ed.), *Civil Society and the State* (London; New York: Verso, 1988), 75-97.

30. جيليان شويدلر، **المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط**، ترجمة: صادق عودة (عمّان: مركز الأردن الجديد للدراسات، 1997)، ص 29.

31. جون أهرنبرغ، **المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم (بيروت: المنظمة العربية للدراسات والترجمة، 2008)، ص438.

32. عبد الإله بلقزيز، «دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية»، في: عدنان السيد حسين (منسق ومحرر)، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص81–80.

33. محمد عبدالباقي الهرماسي، «المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية»، في: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، مرجع سابق، ص100.

34. ثامر كامل محمد، **التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي** (عمّان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2000)، ص 315–323.

35. عثمان بن طالب، «أية علمانية للمجتمع المدني في الثقافة العربية؟»، مجلة **أفكار الإلكترونية**، ص2، متاح على الرابط: www.afkaronline.org/arabic/archives/janfev2005/bentaleb.html.

36. انظر:

Francis Fukuyama, *State-Building, Governances and World Order in the 21st Century* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004), 26-29.

الفصل الثالث

1. سعد الدين إبراهيم (منسق ومحرر)، المجتمع والدولة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص331-332.

2. عثمان بن طالب، «أية علمانية للمجتمع المدني في الثقافة العربية؟»، مرجع سابق، ص 6.

3. نقلاً عن: صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده (بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991)، ص281.

4. فريد باسيل الشاني، «المجتمع المدني»، مقالة منشورة على موقع الحوار المتمدن، 18 تشرين الأول/ أكتوبر2005، على الرابط:

(http://www.hewar.org/debat/shoe.art.asp?aid=48214).

5. انظر بالتفصيل: حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 698-699.

6. علي الخشيبان، «المجتمع المدني: قوة السياسة وقوة المجتمع»، صحيفة الوطن السعودية، متاح على الرابط: (www.alwatan.com.sa/daly/2006-05-19/writers/writers06.htm).

7. صادق الأسود، مرجع سابق، ص 282.

8. فؤاد الصلاحي، «في مفهوم المجتمع المدني وحقوق الإنسان»، رواق عربي، العدد 35 (2004)، ص47.

9. انظر:

John Keane, *Democracy and Civil Society* (London; New York: Verso, 1988), 50-52.

10. سعد البريك، «الدولة المدنية»، 6 أيار/ مايو 2006، متاح على الرابط:
http://www.saadalbreik.com/modules.php.

11. صادق الأسود، مرجع سابق، ص288-289.

12. علي ليلة، مرجع سابق، ص52.

13. فؤاد الصلاحي، مرجع سابق، ص31.

14. مدحت محمد أبوالنصر، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، مرجع سابق، ص69.

15. برهان غليون، «بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية»، مرجع سابق، ص740–753.

16. جلال أمين، **خرافة التقدم والتخلف: العرب والحضارة الغربية في مستهل القرن الواحد والعشرين** (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص157.

17. أبوالعلا ماضي، **رؤية الوسط في السياسة والمجتمع** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005)، ص69–71.

18. أماني قنديل، **المجتمع المدني والدولة في مصر**، مرجع سابق، ص18.

19. سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** (القاهرة: مركز التنمية السياسية والدولية، 1991)، ص 12.

20. خلدون النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية»، **المستقبل العربي**، العدد 79 (1985)، ص 26.

21. علي الوردي، «أوجه التشابه والاختلاف بين الأقطار العربية من الناحية الاجتماعية»، **الباحث العربي**، العدد 8 (1986)، ص85.

22. أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 86.

23. المرجع السابق، ص 91.

24. أبو زيد عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار القلم، 1981)، ص 164 وما بعدها.

25. متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، نقلاً عن: عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص197.

26. عزمي بشارة، **في المسألة العربية**، مرجع سابق، ص236.

27. أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص98.

28. أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 117 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)، ص5.

29. انظر:

Jean L. Cohen and Andrew Arato, *Civil Society and Social Thought* (Cambridge, MA: MIT Press, 1992), 48.

30. سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 382.

31. عبد الإله بلقزيز، **في الديمقراطية والمجتمع المدني: مراثي الواقع، مدائح الأسطورة** (بيروت: أفريقيا الشرق، 2001)، ص 20.

الفصل الرابع

1. عبدالله ساعف، «المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي»، في: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، مرجع سابق، ص232-235.

2. علي ليلة، مرجع سابق، ص21-39.

3. غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 40-44.

4. سعد الدين إبراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية»، في: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 412 وما بعدها.

5. انظر: علي لطف الثور، مداخلة على بحث باقر النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية»، في: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، مرجع سابق، ص611-640؛ وكذلك: ثناء فؤاد عبدالله، مرجع سابق، ص294 وما بعدها، وكذلك: أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 218.

6. انظر:

Anker Smit, *Political Representation, Cultural Memory in the Present* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2002), 105.

7. عبدالله ساعف، مرجع سابق، ص 243.

8. علي لطف الثور، مرجع سابق، ص 610.

9. أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 221-223.

10. وحيد بن حمزة، «العلاقة بين التنشئة الوطنية والاستقرار»، ورقة مقدمة إلى ندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض، 21-24 شباط/ فبراير 2004، ص3، متاحة على الرابط: (www.minshawi.com/other/hashem.htm).

11. انظر:
Maurice Duverger, *Sociologie de La Politique* (Paris: P.U.F., 1967), 121.

12. لطيفة إبراهيم خضر، مرجع سابق، ص165.

13. انظر:
Lisa Wedeen, "Conceptualizing Culture: Possibilities for Political Science," *American Political Science Review* vol. 96, no. 4 (December 2002), 714.

14. انظر:
Cabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture, Political Attitudes and Democracy in Five Nations, an Analytic Study*, Little Brown Series in Comparative Politics ([Boston]: Little Brown, 1965), ix.

15. Ibid., 12-13.

16. أحمد اتزكنرمت، «التربية على حقوق الإنسان: مجالاتها ومستويات تدخل الفعل المدني»، 19 نيسان/ إبريل 2006، ص4، مقالة منشورة على موقع منتدى بدائل المغرب، على الرابط: (www.forumalternatives.org/rac/article104.html).

17. لطيفة إبراهيم خضر، مرجع سابق، ص166-167.

18. عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص 124.

19. محمد المجذوب، «مشروع الإعلان العربي للديمقراطية والإصلاح»، المستقبل العربي، العدد 304 (2004)، ص 110.

20. حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 698.

21. سيد زهرة، «كتب وقراءات: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية»، المستقبل العربي، العدد 316 (2005)، ص168.

22. محمود عبد الفضيل، «مفهوم الفساد ومعاييره»، المستقبل العربي، العدد 309 (2004)، ص38-39.

23. مدحت محمد أبو النصر، مرجع سابق، ص144-145.

24. سعد طه علام، **التنمية والمجتمع** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007)، ص144-145.

25. حسن كريّم، «مفهوم الحكم الصالح»، **المستقبل العربي**، العدد 309 (2004)، ص43-42.

26. انظر:

UNDP, "Governance for Sustainable Human Development: A UNDP Policy Document," January 1997, 4–5.

27. لطيفة إبراهيم خضر، مرجع سابق، ص183.

28. سعد طه علام، مرجع سابق، ص31.

29. انظر:

Bertrand Badie, *La Diplomatie des droits de homme: Entre e'thique et Volonte de puissance* (Paris: Fayard, 2002).

30. أحمد اتزكنزمت، مرجع سابق، ص2.

31. محي الدين عبدالحليم، **فنون الإعلام وتكنولوجيا الاتصال** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2006)، ص266-268.

32. المرجع السابق، ص273.

33. المرجع السابق، ص274-275.

34. فاطمة القليني ومحمد شومان، **الدعاية والإعلان بعد 11 سبتمبر** (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2006)، ص196-197.

35. عاطف عدلي العبد ونهى عاطف العبد، **الإعلام التنموي والتغيير الاجتماعي، الأسس النظرية والنماذج التطبيقية** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2007)، ص59-60.

الفصل الخامس

1. عثمان بن طالب، «أية علمانية للمجتمع المدني في الثقافة العربية؟»، مرجع سابق، ص7.

2. محمد عبدالكريم محافظة وعبدالله حسن، **التنمية السياسية: الإطار المفاهيمي النظري للمصطلح** (عمّان: دار نور الدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص89-90.

3. بيرتراند بادي، التنمية السياسية، ترجمة: محمد نوري المهدوي (طرابلس: تالة للطباعة والنشر، 2001)، ص95-96.

4. غابريل إيه آلموند وجي بنكهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبدالله (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص218-219.

5. انظر في هذا الصدد: بيرتراند بادي، مرجع سابق، ص101-102.

6. انظر:
F. George Gause, "Can Democracy Stop Terrorism?" *Foreign Affairs* (September-October 2005), 62-76.

7. غابريل إيه آلموند وجي بنكهام باويل الابن، مرجع سابق، ص220-221.

8. غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث (بغداد: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1993)، ص104-105.

9. محمد عبدالكريم محافظة وعبدالله حسن، مرجع سابق، ص17-19.

10. انظر:
Daniel Brumberg, "Democratization in the Arab World: The Trap of Liberalized Autocracy," in Larry Diamond, Marc F. Plattner and Daniel Brumberg (eds), *Islam and Democracy in the Middle East* (Baltimor, MD: Johns Hopkins University Press, 2003), 35-47.

11. انظر: أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** (الإسكندرية: شركة الجلال للطباعة، 2000)، ص137-142.

12. المرجع السابق، ص140.

13. سعد طه علام، مرجع سابق، ص137.

14. المرجع السابق، ص 9-10.

15. جلال أمين، مرجع سابق، ص158.

16. سعد طه علام، مرجع سابق، ص99-100.

17. بيرتراند بادي، مرجع سابق، ص128-129.

18. محمد عبدالكريم محافظة وعبدالله حسن، مرجع سابق، ص 43-44.

19. أحمد وهبان، مرجع سابق، ص143-144.

الفصل السادس

1. عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، مرجع سابق، ص230.

2. عقيل يوسف عيدان، «ما هو المجتمع المدني؟»، ص5، مقالة منشورة على الرابط: http://www.kw (tanweer.com.2007).

3. عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي**، مرجع سابق، ص152.

4. غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص112-113.

5. المرجع السابق، ص111-112.

6. خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص149.

7. محمد جواد رضا، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص75.

8. المرجع السابق، ص39.

9. نزيه نصيف الأيوبي، **الدولة المركزية في مصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص99.

10. المرجع السابق، ص113.

11. المرجع السابق، ص150.

12. المرجع السابق، ص156.

13. أماني قنديل، **المجتمع المدني والدولة في مصر**، مرجع سابق، ص99-106.

14. محمد عبدالباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ط3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص88-97.

15. المرجع السابق، ص98.
16. المرجع السابق، ص107.
17. المرجع السابق، ص108.
18. المرجع السابق، ص118.
19. المرجع السابق، ص145.
20. المرجع السابق، ص119.
21. المرجع السابق، ص181-182.
22. برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، مرجع سابق، ص300 وما بعدها.
23. ثناء فؤاد عبدالله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 286 وما بعدها.
24. فهمية شرف الدين، «الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني»، **المستقبل العربي**، العدد 278 (2002)، ص42.
25. سامي خالد، «المجتمع المدني: المقومات والمعوقات»، **الطريق**، السنة السادسة، العدد الثاني والخمسون (آذار/ مارس - نيسان/ إبريل 1997)، ص57.
26. انظر: محمد عابد الجابري، «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في العالم العربي»، **المستقبل العربي**، العدد 167 (1994)، ص 12.
27. فهمية شرف الدين، مرجع سابق، ص 44.
28. ثامر كامل محمد، **التحولات العالمية ومستقبل الدولة في العالم العربي**، مرجع سابق، ص 146.
29. برهان غليون، **نقد السياسة: الدين والدولة**، ط2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)، ص141-142.
30. محمد نور فرحات، «الدولة والمجتمع المدني العربي: إشكاليات العجز والهيمنة والتوجهات الليبرالية»، **شؤون عربية**، العدد 117 (ربيع 2004)، ص105.

31. انظر: حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص90. وانظر أيضاً:
Lisa Anderson, "Arab Democracy: Dismal Prospects," *World Policy Journal* (Fall 2002), 55-58.

32. محمد نور فرحات، مرجع سابق، ص102.

33. انظر: سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص18. وانظر أيضاً: ثامر كامل محمد، مرجع سابق، ص151 .

34. أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص186.

35. برهان غليون، «بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية»، مرجع سابق، ص737-738.

36. مدحت محمد أبوالنصر، مرجع سابق، ص73-76.

37. المرجع السابق، ص77-78.

38. قارن مع: عبدالله ساعف، «نحو انفتاح جامعة الدول العربية على المجتمع المدني العربي»، **المستقبل العربي**، العدد 301 (2004)، ص 18-25.

39. المرجع السابق، ص17.

المراجـع

أولاً، العربية

أبو العلا ماضي، رؤية الوسط في السياسة والمجتمع (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005).

أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث - الرؤية السوسيولوجية (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985).

أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث (الإسكندرية، شركة الجلال للطباعة، 2000).

أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، العدد 117 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987).

أسامة الغزالي حرب (محرر)، العنف والسياسة في الوطن العربي (عمّان: منتدى الفكر العربي، 1988).

أماني قنديل، المجتمع المدني والدولة في مصر: ق19 إلى عام 2005 (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2006).

أماني قنديل، «الجمعيات المهنية في مصر وعملية التحول الديمقراطي»، ورقة قدمت إلى ندوة التحديات الديمقراطية في العالم العربي، القاهرة، 24-27 أيلول/ سبتمبر 1992.

برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).

برهان غليون، نقد السياسة: الدين والدولة، ط2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993).

بيرتراند بادي، التنمية السياسية، ترجمة: محمد نوري المهدوي (طرابلس: تالة للطباعة والنشر، 2001).

ثامر كامل محمد، «السياسة العامة وأداء النظام السياسي»، العلوم السياسية، السنة السابعة عشرة، العدد 33 (بغداد: تموز/ يوليو 2006).

ثامر كامل محمد، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي (عمّان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2000).

ثناء فؤاد عبدالله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

جلال أمين، **خرافة التقدم والتخلف: العرب والحضارة الغربية في مستهل القرن الواحد والعشرين** (القاهرة: دار الشروق، 2007).

جون أهرنبرغ، **المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم (بيروت: المنظمة العربية للدراسات والترجمة، 2008).

جيليان شويدلر، **المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط**، ترجمة: صادق عودة (عمّان: مركز الأردن الجديد للدراسات، 1997).

حسن كريّم، «مفهوم الحكم الصالح»، **المستقبل العربي**، العدد 309 (2004).

حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

خلدون النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية»، **المستقبل العربي**، العدد 79 (1985).

خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

سامي خالد، «المجتمع المدني: المقومات والمعوقات»، **الطريق**، السنة 6، العدد 52 (بيروت: آذار/ مارس-نيسان/ إبريل 1997).

سعد الدين إبراهيم (منسق ومحرر)، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** (القاهرة: مركز التنمية السياسية والدولية، 1991).

سعد طه علام، **التنمية والمجتمع** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007).

سيد زهرة، «كتب وقراءات: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية»، **المستقبل العربي**، العدد 316 (2005).

صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده** (بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991).

صالح بن محمد الخثلان، «السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19 (بيروت: صيف 2008).

عبد الإله بلقزيز، **في الديمقراطية والمجتمع المدني: مراثي الواقع، مدائح الأسطورة** (بيروت: أفريقيا الشرق، 2001).

عبد الإله بلقزيز، «ورقة العمل: الإصلاح السياسي في الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، العدد 304 (2004).

عبدالله أبوهيف، «الحرية والمجتمع المدني والعولمة»، **شؤون عربية**، العدد 122 (القاهرة: صيف 2005).

عبدالله ساعف، «نحو انفتاح جامعة الدول العربية على المجتمع المدني العربي»، **المستقبل العربي**، العدد 301 (2004).

عبدالوهاب الشعلان، «خطاب الحداثة في الفكر العربي المعاصر»، **المستقبل العربي**، العدد 300 (2004).

عدنان السيد حسين (منسق ومحرر)، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997).

عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع المدني العربي**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

علي الصاوي، «التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي»، **شؤون عربية**، العدد 75 (أيلول/ سبتمبر 1993).

علي الوردي، «أوجه التشابه والاختلاف بين الأقطار العربية من الناحية الاجتماعية»، **الباحث العربي**، العدد 8 (بيروت: 1986).

علي ليلة، **المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007).

غازي فيصل، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث** (بغداد: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1993).

غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

غسان سلامة، «نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع»، **المستقبل العربي**، العدد 304 (2004).

فاطمة القليني ومحمد شومان، **الدعاية والإعلان بعد 11 سبتمبر** (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2006).

فهمية شرف الدين، «الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني»، **المستقبل العربي**، العدد 278 (2002).

كريم أبو حلاوة، «إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني»، **عالم الفكر**، المجلد 27، العدد 3 (كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس 1999).

كولفرني محمد، «التغيير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20 (خريف 2008).

لطيفة إبراهيم خضر، **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم** (القاهرة: عالم الكتب، 2006).

مجموعة مؤلفين، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984).

مجموعة مؤلفين، **الدولة والأمة والاندماج في الوطن العربي**، ج1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

مجموعة مؤلفين، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

محمد أركون وآخرون، **الحداثة** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1996).

محمد المجذوب، «مشروع الإعلان العربي للديمقراطية والإصلاح»، **المستقبل العربي**، العدد 304 (2004).

محمد زاهي المغيربي، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة** (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998).

محمد عبدالكريم محافظة وعبدالله حسن، **التنمية السياسية: الإطار المفاهيمي النظري للمصطلح** (عمّان: دار نور الدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2004).

محمد نور فرحات، «الدولة والمجتمع المدني: إشكاليات العجز والهيمنة والتوجهات الليبرالية»، **شؤون عربية**، العدد 117 (ربيع 2004).

محمود عبد الفضيل، «مفهوم الفساد ومعاييره»، المستقبل العربي، العدد 309 (2004).

مدحت محمد أبوالنصر، إدارة منظمات المجتمع المدني (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر، 2007).

مصطفى الحمارنة، مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي - الأردن، تقديم: سعد الدين إبراهيم (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1995).

مصطفى كامل السيد، «المجتمع المدني الفاعل الجديد على المسرح الدولي»، السياسة الدولية، العدد 161 (2005).

منير الحمش، «مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار»، المستقبل العربي، العدد 353 (2008).

ثانياً، الأجنبية

Alford, Robert R. and Roger B. Friedland. *Powers of Theory : Capitalism, the State and Democracy* (New York: Cambridge University Press, 1986).

Almond, Cabriel A. and Sidney Verba. *The Civic Culture, Political Attitudes and Democracy in Five Nations, an Analytic Study*, Little Brown Series in Comparative Politics ([Boston]: Little Brown, 1965).

Anderson, Lisa. "Arab Democracy: Dismal Prospects." *World Policy Journal* (Fall 2002).

Badie, Bertrand. *La Diploma tie des droits de homme: Entre e'thique et Volonte de puissance* (Paris: Fayard, 2002).

Cohen, Jean L. and Andrew Arato. *Civil Society and Social Thought* (Cambridge, MA: MIT Press, 1992).

Diamond, Larry. "Rethinking Civil Society: Toward Democratic Consolidation." *Journal of Democracy* vol.5, no.3 (July 1994).

Diamond, Larry, Marc F. Plattner and Daniel Brumberg (eds). *Islam and Democracy in the Middle East* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2003).

Duverger, Maurice. *Sociologic de la Politique* (Paris: P.U.F., 1967).

Easton, David. *A Frame Work for Political Analysis* (New Jersey: Prentice-Hall, 1965).

Ferguson, Adam. *An Essay on the History of Civil Society* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1995).

Fukuyama, Francis. *State-Building, Governance and World Order in the 21st Century* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004).

Gause, F. George. "Can Democracy Stop Terrorism?" *Foreign Affairs* (September- October 2005).

Hann, Chris and Elizabeth Dunn (eds). *Civil Society: Challenging Western Models* (London; New York: [n.pb], 1996).

Keane, John. *Democracy and Civil Society* (London; New York: Verso, 1988).

Keane, John (ed.). *Civil Society and the State* (London; New York: Verso, 1988).

Norton, Augustus Richard (ed.). *Civil Society in the Middle East,* 2vols (Leiden; New York: Brill, 1995/1996).

Seligman, Adam B. *The Idea of Civil Society* (New York: Free Press, Maxwell Macmillan International; Toronto: Maxwell Macmillan Canada, 1992).

Smit, Anker. *Political Representation, Cultural Memory in the Present* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2002).

Turner, Bryan. *Orientalism and the Problem of Civil Society in Islamists* (Brattleboro, Vermont: Amana Books, 1984).

UNDP. "Governance for Sustainable human Development: A UNDP Policy Document." January 1997.

Wedeen, Lisa. "Conceptualizing Culture: Possibilities for Political Science." *American Political Science Review* vol. 96, no. 4 (December 2002).

نبذة عن المؤلف

الدكتور ثامر كامل محمد: حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بغداد عام 1997، وشغل منصب «تدريسي أول» في جهاز الإشراف والتقويم العلمي التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، كما أنه عمل أستاذاً محاضراً في كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية في بغداد. وكان عضواً في عدد من الجمعيات والهيئات العراقية والعربية، منها: الجمعية العربية للعلوم السياسية، وجمعية حقوق الإنسان في العراق والهيئة الاستشارية للمجلة السياسية والدولية التي تصدر عن الجامعة المستنصرية، وفريق الخبراء العرب الذي أعد الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان، بإشراف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

نشر له عدد من الكتب، منها: **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات** (عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)؛ **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة** (عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، **الدولة في الوطن العربي على أعتاب الألفية الثالثة** (بغداد: بيت الحكمة، 2001)؛ **الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجية إدارة المفاوضات** (عمّان: دار المسيرة، 2000).

ونشر له أيضاً العديد من البحوث في دوريات عراقية وعربية، نذكر منها على سبيل المثال: **الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي ومعضلة النظام العربي**، سلسلة **دراسات استراتيجية**، العدد 127 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)؛ «إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، العدد 251 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)؛ «تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية»، **شؤون الأوسط**، العدد 100 (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، تشرين الأول/ أكتوبر – تشرين الثاني/ نوفمبر 2000).

وفي أثناء مرحلة تحرير هذا الكتاب وإعداده للنشر، اغتال مجهولون الدكتور ثامر بسلاح كاتم للصوت ببغداد في شباط/ فبراير 2010، وبذلك ينضم الفقيد - رحمه الله - إلى قائمة الأكاديميين والعلماء العراقيين الذين تعرضوا لعمليات اغتيال، منذ احتلال العاصمة العراقية بغداد في التاسع من نيسان/ إبريل 2003.

قواعد نشر الكتب
لدى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث التي تتناول القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الاستراتيجية أو الإعلامية أو المعلوماتية المتصلة بمنطقة الخليج العربي خصوصاً، والعالم العربي عموماً، والتي تتناول أهم المستجدات على الساحة الدولية.

2. يشترط أن يعالج الكتاب موضوعاً جديداً ومبتكراً، وأن يكون مستوفياً للشروط العلمية والأكاديمية المتعارف عليها، وأن يكتب بلغة بحثية رصينة.

3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الكتاب، أو عرض للنشر لدى جهات أخرى.

4. يتراوح حجم الكتاب بين 50 - 60 ألف كلمة (250 - 300 صفحة مطبوعة)، بما في ذلك الملاحق، والهوامش، والمراجع.

5. يقدم مؤلف الكتاب نسخة واحدة من نص الكتاب، مطبوعة ومدققة وخالية من الأخطاء الإملائية والطباعية.

6. يرفق المؤلف بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل.

7. يرفق المؤلف موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً لإنجاز كتابه (إن وجدت).

8. يتم وضع الجداول والرسوم البيانية والصور والخرائط على صفحات مستقلة، مع الإشارة إلى مواقعها في متن الكتاب.

9. يتم وضع الهوامش مسلسلة في نهاية الكتاب، تتبعها قائمة بالمصادر والمراجع مرتبة ترتيباً ألفبائياً.

10. يراعى عند كتابة الهوامش الالتزام بالأسلوب التالي:

الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

11. تقوم هيئة التحرير بتحرير نص الكتاب ومراجعته لغوياً، وتعديل المصطلحات التي ترد ضمنه، بالشكل الذي لا يخل بمحتوى الكتاب أو مضمونه.

12. يقدم المركز لمؤلف الكتاب المجاز نشره مكافأة مالية قدرها ثمانية آلاف دولار أمريكي (8000$)، وعشر نسخ كإهداء من الكتاب عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. يتم تبليغ المؤلف بما يفيد تسلم نص كتابه خلال شهر من تاريخ تسلم النص.

2. تخضع نصوص الكتب لمراجعة هيئة التحرير بالمركز خلال ستة أسابيع.

3. إذا حاز الكتاب الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر إلى الباحث لتوقيعها.

4. يرسل الكتاب إلى محكمين اثنين من ذوي الاختصاص في موضوعه.

5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى المؤلف لإجراء التعديلات اللازمة على نص الكتاب، على أن يقوم بذلك خلال مدة أقصاها شهران.

6. تصبح نصوص الكتب المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمؤلف إعادة نشرها - كلياً أو جزئياً، أو نشرها مترجمة بلغة أخرى - دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

7. المركز غير ملزم بإرجاع نصوص الكتب التي ترده بهدف النشر في حالة تعذر نشرها.

المجتمع المدني والتنمية السياسية
دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي

شهد العالم العربي في العقد الماضي تنامي المطالبة بالإصلاح والتحديث، ولا شك في أن إحداث التنمية السياسية، وإعمار المجتمع المدني، وبناء علاقات تفاعلية سليمة بينه وبين المجتمع السياسي أو الدولة، تمثل مداخل لإصلاح الدولة العربية وتحديثها.

وهذا الكتاب يقارب موضوعة الإصلاح والتحديث تلك من خلال البحث في العلاقة بين تنمية المجتمع المدني والتنمية السياسية، محاولاً الإجابة عن عدد من الأسئلة؛ مثل: ما المعطيات التي تجعلنا نشدد على أهمية مقولة المجتمع المدني في الواقع العربي المعاصر، وتأثيرها في عملية الإصلاح في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية؟ وما مشتملات مضمون التنمية السياسية، والمداخل التي تعتمدها؟ وما مدى انعكاسها على أداء الأنظمة السياسية العربية وتدعيم قدراتها أو توظيفها؟ وما الآليات الرصينة والمقبولة من قبل السلطة السياسية والمجتمع المدني لتفعيل أداء الأخير وتعظيم دوره، لإرساء دعائم الحكم الصالح ودولة القانون والمؤسسات والحرية والعدل والمساواة؟ وما المشاهد القائمة والمحتملة لعلاقة السلطة بالمجتمع المدني في البلاد العربية؟

إن هذا الكتاب يمثل إضافة لافتة إلى الأدبيات العربية التي أوْلت اهتم... بموضوعات التغيير، والتحول الديمقراطي، والإصلاح، والتنمية السياسية، والمج... المدني، وهي الموضوعات التي مازالت مطروحة بقوة للنقاش على الس... السياسية العربية.

